د. عادل سمارة

تحت خط 48

عزمي بشارة

وتخريب دور «النخبة» الثقافية

مكتبة
مؤمن قريش
mo'menquraish.blogspot.com

بيرسان

تحت خط 48

عزمي بشارة

وتخريب دور "النخبة" الثقافية

د. عادل سمارة

تحت خط 48

عزمي بشارة

وتخريب دور "النخبة" الثقافية

بيرسان

● اسم الكتاب: تحت خط 48 ـ عزمي بشارة وتخريب دور «النخبة» الثقافية

● المـــــؤلف: د. عادل سمارة

● الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2016م

● ISBN 978 - 3899 - 11 - 168 - 2

● جميع الحقوق محفوظة © بيسان للنشر والتوزيع

● لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو، أو بأي طريقة سواء أكانت «الكترونية» أم «ميكانيكية»، أم بالتصوير، أم بالتسجيل أم خلاف ذلك. إلاّ بموافقة كتابية من الناشر ومقدماً.

● الناشر: بيسان للنشر والتوزيع

ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان

تلفاكس: 00961 1 351291

E-mail: info@bissan-bookshop.com

Website: www.bissan-bookshop.com

Facebook: مكتبة بيسان للنشر والتوزيع

مقدمة

ـ 1 ـ

من أجل تحصين جيل

لدى معظم، وربما جميع المثقفين والساسة من القوميين العرب وحركات المقاومة ـ إنْ لم أكن مخطئاً ـ ظلّ عزمي بشارة إسماً طبيعياً، كمثقف او ككاتب او حزبي؛ بل وحصل على إعجابٍ وصل حد الانبهار لدى البعض. لم يأبه هؤلاء لكونه عضواً في البرلمان الصهيوني، حتى بالنسبة لأولئك الذين يزعمون أنهم لا يعترفون بالكيان الصهيوني، وهذا أمر يستحق بحثاً في علم النفس المادي وعلم الثورات، وتحديداً قراءة في ما أسميته «استدخال الهزيمة». وما أقصده بنحت هذا المصطلح، هو تجاوز وصف العلاقة بالكيان الصهيوني الإشكنازي بأنها تطبيعاً، لأن الأمر أعمق من هذا بكثير، وله ارتداداته على المستقبل، فالاعتراف بالكيان سواء من نظام حكم أو اتجاه إيديولوجي أو مثقف فرد، يفتح على ثلاث ثغرات خطرة على المجتمع العربي ومهامه النضالية الثقيلة المقبلة :

- هو غضٌّ للطرف عن عضوية عرب في الكنيست (برلمان الكيان)، بل إظهار البعض لهذه العضوية كنضال وطني.
- غضٌّ للطرف عن معنى الاعتراف بالكيان، وتجاهل أن هذا الاعتراف نقيض حق العودة بلا مواربة.

- الخضوع لخطاب القوى الإمبريالية المسيطرة/المهيمنة عالمياً ـ من حيث رؤيته للكيان كبلد طبيعي ـ على العرب التوقف عن التجهيز لمقارعته.

فالسقوط في هذه الثغرات، عفواً أو قصداً، ينتهي إلى استدخال الهزيمة، بمعنى أن يشعر المرء (نظاماً أو شريحة أو فرداً) بأن الهزيمة أمام الكيان؛ بل ومجموع الثورة المضادة، هو أمر طبيعي يليق بالعربي الذي باستدخال الهزيمة، يفكر ويتصرف كمهزوم من دون أن يشعر بتناقض داخلي، بل ويشعر بأنه طبيعي جداً، وربما بأنه «متميز». فكثير من الفلسطينيين الذين ينافحون عن «حق تقرير المصير» لليهود في فلسطين، هم من فرط استدخال الهزيمة يتبرعون بوطن ومستقبل أمة ويستقون من هذا ما أسميه: الاستقواء بالضعف.

وقد يكون من باب المأساة، أن يدخل إلى رام الله شاعر من هذا القطر العربي أو ذاك، تحت حراب الاحتلال ليلقي شعراً «ثورياً عروبيا مقاوماً» في رام الله، بينما خاتم الدولة العبرية لم يجف على جواز سفره. وفي مناخ غضّ الطرف هذا، لم يتنبه/يكترث/يُستفزُّ، أحد إلى أن زيارات **عزمي بشارة** إلى سوريا والمقاومة، كانت غزيرة وسلسة، مع العلم أن الكيان ليس سهلاً في هذا المجال، بل إن أهم مميزات الكيان هو تاريخه التجسّسيّ، ولكأنني أُجيز لنفسي القول بأن التجسس هو ابتكار صهيوني. وحينما أعدّ الكيان ملف اتهام **لبشارة** مرات عدة ولم يفعل شيئاً، لم يُعِدْ هؤلاء التفكير، هذا إذا كانوا قد جرؤوا على الشك فيه اصلاً! وحينما غادر الأرض المحتلة استُقبل كبطل وضحية. وبالطبع زعم أنه منفي أو هارب! أهارب من شباك الكيان؟ أي استخفاف بعقول يبدو أنها خفيفة الدسم. لقد أُحيط خروج الرجل بحديث كثير، بمعنى هل نُفي كما زعم أحياناً، أم اختار الخروج، أم خرج كما اعتقد أنا ـ تحليلياً ـ في مهمة مركَّبة: أي دور تطبيعي على نطاق عربي، وبروز شخصي لم تتسع له رقعة فلسطين المحتلة. إلا أن آخر حديث له يقطع بأنه لم يُنفَ قسراً. وهذا ما قاله في لقاء صحفي:

(في الظرف القضائي والسياسي والأمني الإسرائيلي الراهن، لا أعتقد أن

العودة ممكنة حاليًا. أحيانًا يبدو لي أنه بالنسبة للبعض، السجن هو هدف لمن هم في الخارج، وبعد السجن يصبح إطلاق السراح هو الهدف على كل حال. والمنفى في حالتي ليس خياراً بل ضرورة! وقد اختارها كتاب وقادة سياسيون كثيرون قبلي حتى حين لم تكن ضرورة، وبعضهم لم يكن حتى ملاحقًا. (مقابلة مع بشارة أجراها: رشاد العمري وغالب كيوان. نشر موقع عرب 48 ـ 18/ 04/ 2014)

بقي الرجل محاطاً بحاملي الطيب والبخور، له وحوله، حتى كانت الأزمة السورية؛ أزمة القطر العربي الذي طالما استقبل بشارة ووفر له مصداقية عروبية كانت الهمّ الرئيسي لبشارة؛ بل الهدف الرئيسي الذي أراد له الكيان أن يستثمره وحصل. كانت الأزمة العراقية ومن ثم الليبية، مجرد مقدمات أولية للأزمة السورية، بما هي معركة اكتشاف الكثير من الجيوب المتقيحة في السياسة والثقافة والاجتماع والإيديولوجيات في الوطن العربي. وكانت صدمة المواطن والمثقف العربي هائلة بقَطَر، وبخاصة قناة الجزيرة التي تلاعبت بهم كريشٍ في مهبّ الريح. وفي نطاق انكشاف وتعرّي دور قطر والجزيرة انكشفت أحزاب ومثقفون عرباً وليس فقط عزمي بشارة. إنهم من أسميتُهُمْ بلا ندم «الطابور السادس الثقافي» وهو طابور معلن، شانهم شأن بشارة، يرون الإطاحة بالنظام السوري هو الأساس حتى لو ضاعت سوريا. وكأنني أرى أمامي تماماً أن ضياع فلسطين قد خلق سابقة في استدخال الهزيمة؛ ترى أن الوطن لا يساوي شيئاً، وهذه مواقف وقناعات مأخوذة بحقد بدوي (ليس في الخليج المظلوم وحده، بل في مثقفي ما بعد الحداثة في المشرق خاصة، وخريجي جامعات الغرب، ودارسي الفلسفة وماضغيها. . . الخ). أستذكر في هذا السياق مجادلات مع أكاديميين ومثقفين/اتٍ فلسطينيين من اللبراليين وما بعد الحداثيين، الذين يختزنون حقداً على المقاومة المسلحة ـ وللطرافة لأنهم يشعرون بأن انجذاب الشعب إليها روحياً لا يُبقي لهم مؤيدين ـ فيتأكد لي أكثر فأكثر أن الأمر له علاقة بتأزُّم النخبة.

يكفي على المستوى العربي، أن نرى صادق جلال العظم يقارع الدولة

السورية على أرضية تحوله إلى فيلسوف الطائفة السّنية «فتى السُّنة» في مواجهة ما يعتبره نظام العلويين؛ بينما على أرض سوريا هناك، وحسب تقديرات الغرب، ما يقرب من 140-240 ألف متوحش أجنبي، ناهيك طبعاً عن وضع الثورة المضادة على صعيد عالمي كل ثقلها ضد سوريا. وفي سياق التورط نفسه يصرُّ بشارة على تسمية من يحكمون ليبيا ثواراً، وعلى أن إيران تقف ضد الكيان لأجل اختراق الوطن العربي طائفياً.

وهذا ما يقوله حرفياً في اللقاء الصحفي نفسه:

«. . . الموقف الحالي من إيران ليس موقفًا عربيًا شوفينيّاً، فقد وقفنا معها في الكثير من المفاصل الصعبة، ولا سيما ضد أي عدوان أميركي عليها، ومع حقها بقراراتها كدولة ذات سيادة؛ بل إنه يتعلق برفض منطق الهيمنة على المنطقة، واستغلال الضعف العربي لفرض السيطرة على مقدرات دولة مثل العراق وفرض الطائفية السياسية عليه. ما يحز في نفسي كعروبي، ربما هو اعتبار إيران للفوارق المذهبية بين العرب فرصه لصنع شبكة ولاءات عبر تسييس المذهب والطائفة. . . والمؤسف أن إيران وهي دولة دينية يحكمها سلك الكهنوت، تظهر بمظهر المعادي للأصولية، وهي محكومة بأصولية دينية، وتستغل قضية فلسطين لفرض هيمنة سياسية واقتصادية لا علاقة لها بفلسطين، أو بأي منطق مقاوم لإسرائيل».

لا حاجة، بالطبع، للحديث عن فقه الوهابية والإخوان، ولا عن اعتباره مصر ـ في عامِ محمد مرسي ـ نظاماً ديمقراطياً وبأن حراك 30 يونية انقلاب.

ومع ذلك، وحتى اللحظة، لا يزال وراء بشارة الكثير ممن يلعقون حذاءه، إما لبؤس الوعي وإما لوزن كيس المال، وبالطبع فلديه مال وفير. وقد يكون طريفاً أن يقول في المقابلة المذكورة أعلاه بأن قطر تغدق عليه المال الكثير. ويكفي ان نعرف أن المؤتمر الذي عقد في الدوحة في 13 ديسمبر 2013 كان قد حضره 300 مدعو من كل العالم، بدءاً برؤساء وزارات وصولا إلى كُتّاب بسطاء.

هل بشارة عميل؟

بعد مقالتي التي وصفت فيها بشارة بِـ «**فتى الموساد**» حصل جدل كثير، وسألني أكثر من صديق: هل تعتقد أن بشارة عميل صهيوني؟ السؤال طبيعي. ولكن من الذي بوسعه التأكد من أي امر متعلق بأجهزة مخابرات؟ في هذا الصدد أعتقد ان للكتابة ثلاثة مناحٍ:

- **منحى التاريخ**، وهذا أمر يعتمد على التوثيق مستفيداً من الفسحة الزمنية التي تعطي المؤرخ وقته للتأكد المعلوماتي.
- **ومنحى العلاقة بالسلطة**، وتالياً الاستفادة من معلومات لا تتوفر لغير صاحب العلاقة، وهنا وفي هذا السياق، يمكن للقارىء أن يقف مع أو ضد الاستنتاج التحليلي وأن يصل الى النتيجة التي يراها.

السلطة هي السياسية والمخابراتية

ومنحى الكتابة بالقياس والاستنتاج من المعطيات الحية، وهذا ما اعتمدته من خلال معرفتي بالرجل، ومن خلال مواقفه السياسية وتنقلاته بين أنظمة متناقضة، وعضويته في برلمان الكيان الصهيوني الإشكنازي «كقومي عربي»، وانتهائه في قطر كنظام معاد للقومية العربية. والأهم من كل هذا إصراره على الاعتراف بالكيان وبقاء الكيان، وتعميم شكل سلطة الكيان من المحتل 1948 إلى المحتل 1967. وآخر ما قاله في هذا الصدد: «... ومن هنا نشأ خيارات مواجهة مختلفة متعلقة بالصراع مع الصهيونية، بتبني نموذج الصراع مع البنية العنصرية وليس مع الكيان مباشرة، كما كان في حال نموذج جنوب أفريقيا، حيث اختارت حركة التحرر الوطني طريق الصراع مع بنية نظام الأبارتهايد، وتقويضها من دون التنازل عن أيٍ من وسائل المقاومة الملائمة لطبيعة الصراع والأهداف. وفي هذه الحالة الهدف هو استبدال نظام الأبارتهايد العنصري الاستيطاني، بدولة ديمقراطية يتساوى فيها المواطنون، وتتساوى فيها الشعوب. (المصدر نفسه)

ولأن **عزمي بشارة** بوزن **كمال سليم ثابت** (كوهين) وبخاصة ضد سوريا، ولأنه بوزن **برنارد هنري ليفي**، وبخاصة ضد الأمة العربية، فإنني لن اذكر كثيراً من الأسماء التي تواصلت معه واستخدمها ولا يزال؛ لن أذكرها لأن ذلك قد يؤذي الكثيرين/ اتِ منهم/ نّ لأنهم مرتزقة وليسوا/ لَسْنَ عملاء/ اتٍ. هذا وإن كنت أرى المسافة بين الارتزاق والعمالة أدق من سِلْك التنغستون في لمبات الكهرباء.

كما أنني لن أذكر أسماء، بل أتركها للقارىء الحصيف، مثقفين عرباً وبخاصة فلسطينيين، ما أن انكشف موقفه الضد سوريا، حتى بدأوا يزعمون بأنهم اكتشفوا بشارة من زمـــان، وهم كانوا يلتقونه ويركعون في محرابه. وأخصّ من هؤلاء مدعي القومية الذين يتزلفون للنظام السوري وللرئيس السوري في حلم أن يحظوا بما حظي به بشارة قبل انكشافه. وهم على حق في المحاولة، لأن النظام لم يتخلص بعد من الذهنية الأمنية وتزحيف المتسلقين على البلاط. فلماذا لا يحتضن ويداعب مخبرين ثقافيين. وإلى أن تصبح سوريا منيعة وبها مناعة من الطابور السادس الثقافي، آمل أن لا يوقِع بها هؤلاء كتمفصُلاتٍ محتملة **لبشارة**.

ـ 2 ـ

هذا الكتاب، نتاج ظرف؛ بمعنى انني لم أفكر في كتابة كتاب عن **بشارة**، ولا أرى أنه يستحق ذلك. فحينما كتبت أول الردود عليه عام 1994 (مجلة كنعان العدد 59 كانون أول 1994)، كان ذلك من مدخل عدم اتفاقي معه في تبرير مشاركة فلسطينيي المحتل 1948 و1967 في انتخابات برلمانية، لأن كليهما يتمَّان تحت مظلة استعمار استيطاني اقتلاعي، وتالياً هما ترسيخٌ لهذا الاستعمار، بل تطبيعٌ جوهره استدخال الهزيمة بلا مواربة. ولم يكن الأمر بالنسبة لي، ولن يكون، الاتفاق أو الاختلاف معه، بل كشف مواقفه للجيل الجديد وللقارىء العربي. وهذا موقف من جانبي أسحبه على نقدي لكثيرين من طراز **بشارة**. بل إنني أعتقد أن غض الطرف عن أُطروحات خطيرة متلونة، هو خطيئة لا تُغتفر. وهنا ليس مهماً عمق الأطروحة أو ضحالتها، بل ربما تكون الضحالة آلية اختراق أسرع.

بعد ذلك اكتشفت أن **بشارة** قد اختار طريقه؛ بل مشروعه الذي يمكن تلخيصه في التالي:

التقاط الانتماء القومي العربي لدى جماهير الشعب الفلسطيني، في المحتل 1948، واستثمار هذا الانتماء بإعلان تبنّيه للمسألة القومية العربية، وبهذا يتمكن من القطع مع ماضيه في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، لينافس هذا الحزب على الصوت الانتخابي، مستخدماً المسألة القومية التي تورط الحزب الشيوعي في تجاهلها، ولكنه استخدام شَكْلاني؛ بمعنى استثمار المشاعر القومية لدى الفلسطينيين، ولكن ليس على أرضية الرفض القومي العربي للكيان الصهيوني. ولا شك انه نجح في ذلك. ويجد القارىء في المقالة الأخيرة في هذا الكتاب معالجتي لهذا الأمر (**هل تعد عناصر حزب بشارة إلى عناصره الأولية؟**)

- أي أنَّ هذا القطع كان تنظيمياً وليس عقيدياً، مما يبيّن أن المسالة بالنسبة له هي البروز السياسي الشخصي.
- تأكد هذا حيث أنشأ حزب التجمع الوطني الديمقراطي كحزب برلماني، تمّ تسجيله لدى وزارة الداخلية الصهيونية، ما يعني بوضوح بأنه حزب يعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي على أرض الشعب الفلسطيني. وهو ما كتبتُ ضدّه (مجلة كنعان العدد 76 أيار 1996). وهنا يتضح التفاف **بشارة**، بمعنى أنه يستخدم الانتماء القومي للتصويت لعضو كنيست يعترف بالكيان الصهيوني. وهذا أشدّ خطراً من الحزب الشيوعي الذي أعرض عن المسألة القومية، ضمن أفق ستاليني معروف قام على اعتبار «**الأمة العربية أمة في طور التكوين**»، أي لم يعترف بتبلور قومي عربي، بينما اعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي الذي كان من قياداته المبكرة مستوطنون ماركسيون! كيف يجتمع هذان الضدان؟ لا ندري. وبالطبع فمن ينكر القومية العربية يكون إنكاره للانتماء العروبي لجماهير المحتل 1948 تحصيل حاصل، وهذا ما استثمره **بشاره** ليؤسس وضعه.
- في عام 1996 نفسه كتب **بشارة** في نشرة حزبه «**فصل المقال**» مقالة تحت اسم

أبي الطاهر الجنابي، شنّ فيه هجوماً، على الكنعانية، زاعماً الدفاع عن العروبة والإسلام، حيث وضع التراثية الكنعانية في تضاد مع المسألة القومية العربية المعاصرة (مجلة كنعان العدد 81 تشرين أول 1996).

واصل **بشارة** نشاطه في الكنيست وفي حزبه وفي الكتابة، وأعرب عن آراء لافتة تستحق النقد، كما ارتكز على عضوية الكنيست للقيام بزيارات إلى اكثر من قطر عربي. ووجدت خلال تلك الفترة أن لا بد من الرد على هذا الشخص، لا سيما من مدخل تفنيد مخاطر عضويته في الكنيست، وتحديداً لأن لا عربَ اعترضوا على عضويته هذه، علماً بأن عضوية الكنيست هي قَسَمُ يمين الولاء للدولة اليهودية! وقد يقول قائل؛ ولكن **بشارة** لم يكن أول فلسطيني يدخل الكنيست ويقسم هذ اليمين. وهذا صحيح، وهنا أود توضيح مسألة هامة، وهي أن الكثير من الأمور المتعلقة بالكيان الصهيوني شابها الإلتباس والغموض لدى الفلسطينيين والعرب والقوى اليسارية في العالم. وأعتقد أن السبب وراء ذلك مبعثه الشعور بالضعف والهزيمة أمام الكيان، والمركز من ورائه، كما أشرت أعلاه. هذا من منظور القوة العسكرية العارية. ولكن هناك كذلك، الفقر في التحليل، وهو ناتج عن فقر نظري من جهة، وتهافت في الموقف القومي من جهة ثانية. ولعل جملة العوامل السلبية قد لعبت دوراً في تغطية جوهر الصراع مع هذا الكيان، ومنها اعتراف الأمم المتحدة بهذا الكيان ـ وهو اعتراف مشروط ولكن تم التغاضي عن الشرط الأساس ـ أي شرط قبول الكيان بعودة الشعب المشرد. هذا إلى جانب دخول الأنظمة القُطرية العربية في هدنة مع الكيان مما أعطاه شرعيةً ما. أما هزائم الجيوش الرسمية العربية ومساومة الطبقات الرجعية والكمبرادورية مع الكيان والمركز، فقد سمحت بأن يبدو عضو الكنيست مناضلاً. وهذا مؤشر على أن المهزوم يبحث دائماً عن بطل ولو من فقاعة إعلامية. طريفٌ أن هذا الاعتراف العلني ليس أخطر من الاعتراف الكمبرادوري العربي بالكيان كاعتراف عملي.

لقد تورط اليسار العربي في هذا الاعتراف، مأخوذاً بتبعيته للتحريفية

السوفييتية. وهذا أمر انسحب على اليسار الفلسطيني وبخاصة الحزب الشيوعي. إن من أخطر ما حصل هو عدم وجود تحليل حقيقي وعميق وغياب تراث نظري لطبيعة الكيان، مما أدى إلى تعثرنا في بلورة موقف واضح من الكيان يعبر عن جوهره. وقد ساعد على هذه الضبابية وجود مواقف للقوى اليسارية، مضادة وحتى معادية للمسألة القومية نظرياً وللقومية العربية عملياً، مما قاد إلى الاعتقاد بأن الانتماء العروبي يتناقض مع الماركسية، وبأن هذا الانتماء هو شوفيني. ولعل أكثر الأجنحة اليسارية عِداءً للقومية العربية هي التروتسكية، والتي لا يخالطني الشك بأنها مخترقة من صهاينة يهوداً. ولعل دورها في بناء المحافظية الجديدة في الولايات المتحدة ودفعها لاحتلال العراق شاهدٌ لا يطاله الشك. كان بشارة ولا يزال ممّن استثمروا مسألة حل الدولتين، ليتكىء على هذه الموضوعة في تبرير الاعتراف بالكيان كما لو كان طبيعياً. وهذه من المسائل التي وجدتُ من الضروري الرد عليها ونقضها (كنعان العدد 85 نيسان 1997). هذا مع أن القارىء سيجد دلائل في هذا الكتاب عن قفزات مثيرة لبشارة بين: مع دولة، دولتين... الخ. هذا الرجل خبير في القفز السياسي الحر. وكما بيَّنت أعلاه، لم يكن نقدي لبشارة بهدف تجميع كتاب عنه، ولا لإعطاء حالته تركيزاً خاصاً. ولكن زياراته المتكررة للشام وبيروت كانت لافتة للنظر، ليس لمجرد ذهابه إلى هناك؛ بل لاستقباله في اوساط المقاومة والممانعة. كما واصلت الكتابة ضده بشكل خاص بعد خروجه الطوعي من الأرض المحتلة، وادعائه بأنه نُفي من قبل سلطات الكيان. وكما يلاحظ القارىء فقد أبقيت ما كتبت كما هو حرصاً على أمانة الكلمة. وما أقصده هنا تحديداً بأن موقفي من النظام في سوريا هو موقف نقدي منذ منتصف السبعينات وحتى بدء الأزمة والعدوان على سوريا. فلم أمحِّض أي ولاءٍ لأي نظام عربي، لأن البوصلة هي الوطن أولاً وأخيراً، والموقف من أي نظام في حالة العدوان الخارجي قائم على وطنية النظام، وفي غير حالة العدوان الخارجي، هو موقفه من الطبقات الشعبية والوحدة والاشتراكية.

وفي الحقيقة، كنت جاهزاً للوقوف مع سوريا قبل اشتعال الأزمة، أي منذ تطورات الحراك في تونس ومصر، حيث اقتنعت بأن الحراك هناك يمكن اختطافه من الثورة المضادة، وهو ما عبّرت عنه لاحقاً في كتابي «ثورة مضادة، إرهاصات أم ثورة ـ طباعة دار فضاءات عمان 2012 وبيسان رام الله 2013»، لأنني اعتقدت أن الحراك فيما لو بدأ في سوريا شعبيا مطلبياً مشروعاً، وهو هكذا، فإنه لا شك سوف يُوظَّف ويُمتطى من الثورة المضادة. وهنا أعتقد يكمن الفارق بين:

- رؤية وموقف الصوفية الثورية التي بوسعها الكشف،
- وبين الطابور السادس الثقافي الذي إما يُصاب بالعمى لتعلقه بديمقراطية الإعلام/ الإعماء، أو نظراً لارتباطات مشبوهة، أو لانبهار تابع للخطاب الثقافوي الغربي، أو لنرجسية المثقف الذي يصرّ على خطأ تحليله لأنه يرى نفسه فوق الوطن والحقيقة.

لقد تمكن **بشارة**، كما فضائية الجزيرة، من التمتع بما يسمى الربيع العربي. لقد كان ربيعهما بامتياز. وحتى تدمير ليبيا لم يقد إلى انكشاف **بشارة**، إلى أن كان العدوان على سوريا، حيث بانَ كل ما يمكن أن يبين، ولا أعتقد أنه كل شيء.

ـ 3 ـ

عزمي بشارة. . فلسطيني من بلدة ترشيحا المحتلة 1948 من مواليد تموز عام 1956م. طبعاً في بلد تملؤه التناقضات السياسية والصراع بألوانه وأنواعه نتيجة الاغتصاب الصهيوني لفلسطين عام 1948م، تأثر بالحالة المحيطة به منذ دراسته الثانوية ومن خلال مشاركته في تأسيس اتحاد الطلاب الثانويين العرب، حيث درس في المدرسة المعمدانية في الناصرة، وبعد التحاقه بالجامعة شارك في قيادة الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الصهيونية لسنوات، ثم التحق بالحزب الشيوعي الإسرائيلي راكاح (وهي اختصار اسم الحزب بالعبرية ـ أي القائمة الشيوعية الجديدة) حيث انشق عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي القديم الذي كان يتزعمه حتى

1965 ميكونيس. وراكاح، بمعاييره، يزعم أنه ليس صهيونياً! لكنه حزب مسجل رسمياً ويعترف بالكيان الصهيوني الإشكنازي، ويشارك في انتخابات برلمانه وله أعضاء في هذا البرلمان، أقسموا يمين الولاء للكيان وهو ما شكلّ التمهيد (الطبيعي) لدخول بشارة الكنيست وحتى التفاخر بِـ «بطولاته» هناك!

دخل الحزب حينما كان يدرس في جامعة حيفا، ثم درس في الجامعة العبرية في القدس وبعد ذلك سافر إلى ألمانيا، ليكمل دراسته في جامعة هومبولت في برلين وليتخرج بشهادة دكتوراة في الفلسفة عام 1986م. ويبدو انه حافظ على علاقات ما مع مؤسسات ما في ألمانيا، وذلك لأنه حينما أنشأ لاحقاً مؤسسة الأنجزة بإسم «مواطن» في رام الله المحتلة مع د. جورج جقمان (لبرالي يميني معلم فلسفة في جامعة بير زيت) بدأ تمويل هذه المؤسسة من ألمانيا.

وهنا أود الاشارة بأن ألمانيا تشكل في العقدين الأخيرين، حاضنة لكثير من المثقفين العرب ومصدر تمويل لأبحاث يقومون بها أو مجلات ينشرونها، وهناك يلتقون في حوارات مديدة مع مثقفين من الكيان الصهيوني، ويظهرون بمظهر المؤرخين الجدد والناقدين للكيان الصهيوني، وبالطبع في حدود نقد سياساته في المحتل 1967. وتكون نتيجة العلاقة تطبيع المثقفين العرب بالقبول بالكيان الصهيوني على المحتل 1948. ومنذ عودته من ألمانيا عمل بشارة في جامعة بير زيت في الضفة الغربية المحتلة، وترأس دائرة الفلسفة والعلوم السياسية 1987، ومنذ عام 1990 انتقل للعمل في معهد فان لير في القدس المحتلة حتى ترشحه للكنيست عام 1996.

شارك بشارة في التنافس السياسي بين فلسطينيي 1948 في إطار البرلمان الصهيوني، أداته البرلمانية ممثلة في حزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما أشرت أعلاه. ولم يأخذ أحد، لا في سوريا ولا في لبنان ولا حتى أي بلد عربي، أقلّ قوميةً من هذين البلدين، بنقدي مسألة الكنيست لأنهم كانوا في غرام طويل معه. تمكن بشارة من اختراق **حركة أبناء البلد**، وهي الحركة السياسية الوحيدة في

المحتل 1948 التي رفضت تسجيل نفسها كحزب رسمي، لأنها لا تعترف بالكيان الصهيوني، ولكنه باختراقه الحركة تمكن من تجنيد أكثر من نصف عدد أعضائها وكوادرها، لصالح حزبه وورّط الحركة لأول وآخر مرة في إصدار قرار، بأن يقوم أي عضو بالتصويت في انتخابات الكنيست إذا أراد، وكان هذا توريطاً هزّ الحركة من الأعماق، لأنه قرار من أوله لآخره ليس سوى تسخير الحركة لانتخاب بشارة ودخوله الكنيست. لقد سبق هذا القرار نقاش صاخب في اللجنة المركزية للحركة، واذكر أنني حضرت وشاركت في يوم نقاش طويل في الناصرة معهم/ نّ (رغم منع الاحتلال إيّانا من المحتل 1967 من الدخول إلى المحتل 1948). ولكن في النهاية تغلب الجناح اليميني والانتهازي في الحركة لصالح التصويت. واعتقد أن أحد أهم الأسباب لهذا التورط ناجم عن عاملين على الأقل:

الأول: الاختلاط غير المعمق بين:

- انتماء قومي عروبي تقليدي، لا يقوم على فهم أن القومية العربية هي قومية أمة قيد الاستهداف وهي ليست شوفينية؛ بل خاضعةَ للعديد من أشكال الاستعمار، وبأن الأنظمة قوميةَ التوجّه لا تمثل المسألة القومية العربية، وإن كانت تنتمي إليها وتحاول تمثيلها. فَهمٌ لا يقوم على أساس المصلحة المادية للطبقات الشعبية العربية في الوحدة والاشتراكية، فهمٌ من الضعف الفكري، بحيث لا يرى أن الماركسية (ماركسية ماركس) لم تتحدث عن القوميات الثورية في المحيط، وبأن من الطبيعي ان يكون المناضل القومي التحرري ماركسياً، بل فهمٌ يقوم على الفهم التقليدي للقومية والذي ليس كافياً بعدُ.
- وانتماءٌ للماركسية السياسية والشعاراتية بدون تعميق نظري.

ولكن الكوادر العروبية في حركة أبناء البلد استعادت موقفها الأساسي عبر نقد تجربة التصويت للكنيست، وثبتت على موقفها متخلصة من الضربة المميتة التي سببّها لها بشارة ومن احتواهم من كوادرها وعناصرها.

والثاني: أن **بشارة** صعد في حقبة العولمة وتفكك معسكر الاشتراكية

المحققة، وتهالك الأنظمة القومية التقدمية العربية، وحصول مباحثات مدريد 1991 واتفاق اوسلو البغيض 1993. وبالطبع هذه الحقبة التي لم تشهد فقط الطفرة النفطية وفيض الريع؛ بل كذلك مدّ انظمة وقوى الدين السياسي على مساحة الوطن العربي، وهو المد الذي جزعت أمامه قامات كثير من المثقفين، فأخذوا يتلونون لصالح قوى الدين السياسي. وحتى المفكر المتميز **سمير أمين** ورغم نقده الحاد والحقيقي لمسألة الدين السياسي، إلا أنه استخدم تسمية **الحضارة الإسلامية** العربية وليس العربية الإسلامية في رده على إحدى محاوراتي (انظر كتابه ثورة مصر وردي في كتابي: ثورة مضادة إرهاصات أم ثورة). وهنا دعونا نتذكر، أن الهزائم هي التي تُطيح بكثير من المثقفين، فيتحولون إلى مطايا للثورة المضادة، وللصهيونية كخلاصة للثورة المضادة. هذا ما حصل مع **برنارد هنري ليفي** بعد هزيمة الثورة الطلابية 1968، وهزيمة المحاولات البؤرية لحرب الغُوار في فرنسا، وهو ما حصل مع **صادق العظم وفواز طرابلسي وبشارة**. أي باختصار؛ انتصار مرحلي للثورة المضادة على الصعيد المحلي الوطني والقومي العربي والدولي.

لقد كنت أرصد هذه التطورات، وأرى **بشارة**، وهو يتيه تبختراً على مثقفي القوى الوطنية الفلسطينية والعربية، المهزومين والذين كانوا يبحثون عن بطل آتٍ من الغابة أو الغيب كي يُعفوا أنفسهم من:

- عجزهم الفكري.
- عجزهم في مواجهة أنظمة القمع.
- وعجزهم في البحث في أصوله، لأنهم يخافون أن يُصدموا به.

لذا، كثيراً ما ينظر العرب إلى أهل الأرض المحتلة بدهشة، ترى في كل واحد منا بطلاً أو قديساً. وهذا خطير. لذا تم بسهولة تصنيع وتصنيم بطل من الأرض المحتلة. وإذا عرفنا أنّ الرجل يفيض بجنون الظهور، نفهم كيف استغل هذا الواقع العربي البئيس واستثمره أيما استثمار. وفهمي هذا له ليس قياساً مجرداً أو منطقياً بل عملياً. وأذكر أننا عام 1993 توافقت انا وهو و د. **موسى البديري** على

إصدار مجلة **فصل المقال** التي أصبحت جريدة حزبه، على أن تكون الرخصة باسمه لأنه من المحتل 48، وبوسعه استصدار رخصةَ مطبوعةٍ بسهولة. وبعدما أصدرنا العدد صفر، جلسنا أنا وهو في بيته، في بيت حنينا (ضاحية شمال القدس) لكي نتشاور في من نستكتبه. اذكر بأنه قال: وهل يوجد أحد يفهم في هذه البلاد غيرنا؟ قلت له بوضوح: والله حينما أخرج ستقول بأنك المثقف الوحيد! طبعاً لم أكمل معه في المجلة.

وعودة إلى فكرة إنشاء حزب ـ كما تخيّلها بشارة ـ فقد صاغ حزباً يحمله إلى الكنيست، لذا، تحول أعضاء حزبه ومن سلخهم من حركة أبناء البلد إلى دُعاة له (كما كان الحزب الشيوعي الفرنسي أيام أمينه العام موريس توريز حيث كان يُكتب في بطاقة طلب العضوية: أرغب في الانضمام إلى حزب موريس توريز). وانتقل هؤلاء من قوميين يساريين إلى ممارسين التطبيعَ مع الصهيونية. ومن الطريف أنهم يدافعون عنه حتى بعد انكشاف دوره في معسكر الثورة المضادة وبخاصة ضد سوريا. إنها نتيجة طبيعية لمفعول:

- فقر الوعي.
- والتهام المال المسموم وبخاصة مال الريع النفطي.

ومن الطريف الإشارة إلى أنه غادر الحزب الشيوعي الإسرائيلي، بحجة أن أحد قادة الحزب (إميل حبيبي) كان قد شتمه بكلمة (حمار). وأعتقد ان هذا مجرد تفسير شكلي للخروج. هذا ناهيك عن أن إميل حبيبي كان سؤَّاءةً شتَّامةً، وهو نموذج الستاليني (بالمعنى الديكتاتوري والاعتراف بالكيان الصهيوني، وليس بمعنى نضالية ستالين في بناء الاتحاد السوفييتي) لكن بشارة في حزبه الجديد كان من حيث السيطرة ستالينياً أيضاً). حصل بشارة على عضوية الكنيست الصهيوني لثلاث مرات ممتطياً الشعارات القومية، وهي المرات الثلاث التي ـ في اعتقادي ـ اقنعت قيادة الكيان، بأن الرجل يمكن ان يلعب دوراً تطبيعياً مرموقاً. وبالطبع كان هذا قبل إرهاصات الثورات العربية (الربيع العربي). إن التورط في الاعتراف بالكيان ودخول

الكنيست لا يقف عند حد، فإلى جانب إعلان الكيان عن مشروعه ليهودية الدولة، يشدد هجمته على الفلسطينيين في المحتل 1948 لتجنيدهم في جيش هذا العدو. ففي نقد لموقف د. باسل غطاس، عضو الكنيست عن حزب بشارة، وأحد قياديي ذلك الحزب الذي يؤيد تجنيد العرب المسيحيين في جيش الكيان الصهيوني، كتب زهير أندراوس الصحفي الذي كان في ذلك الحزب وخرج منه، مقالة تحت عنوان: «عندما يسير العار عاريًا» شرح فيها ظروف السجال حول تجنيد المسيحيين وموقف بشارة. كتب زهير متسائلاً:

د. باسل غطاس، النائب في التجمع أنت ملزمٌ، وليس مُطالباً، بالتوضيح لناخبيك وللجميع، كيف تُفسّر أقوالك في الكنيست عندما دار النقاش حول تجنيد العرب المسيحيين للجيش. هل يُعقل أنْ تقول موجهًا كلامك لنائب رئيس الشاباك الأسبق، يسرائيل حسون: «له الحق (عن الكاهن نذّاف) فليذهب ويتجند، هل سمعت مني انتقادًا للمسيحيين المتجندين؟ ليذهبوا ويتجندوا، انتقادي هو للحكومة، التي تستغل رجال دين وتوظف أموالاً في تجنيد المسيحيين، فهل تعلم أن في عائلتي مَنْ تجند؟»

لكن بشارة في مسألة تجنيد العرب المسيحيين في جيش العدو يأخذ موقفاً مزايداً على موقف رفيقه في الحزب والكنيست باسل غطاس ولكن دون الإشارة إلى ما قاله غطاس: . . .»

(هذه حملة مغرضة لا بد من التصدي لها. وهي موجهة ضد عروبة المسيحيين، ولصناعة هويات جماعية جديدة، وتفتيتنا كجماعة وطنية. وبرأيي لا يمكن فصلها عن تعبئة «الأقليات» عموماً في المنطقة. وكان رأيي دائماً أن هذه التعبئة تقود بالضرورة إلى إسرائيل. يجب التصدي لها بكل قوة بهدف إفشالها فعلاً، وليس بهدف تسجيل مواقف فقط. وإفشالها ممكن فعلاً). فمن نصدق، عضو الكنيست الأول أم الحالي؟ وهما من الحزب ذاته؟ أم أن ما يتضح من كل هذا هو الاستخفاف بعقول الناس، والمراهنة البائسة على عدم قدرتهم على ربط الأمور

ومقارنتها. تحضرني في هذا المقام، جملة الراحل **إدوارد سعيد** في كتابه **الاستشراق**: «إنني لا انتحب على تبعية العرب لأمريكا، ولكنني أنتحب على طريقة معاملة امريكا للعرب»! طبعاً **إدوارد سعيد** زار **الناصرة** في **حملة بشارة الانتخابية** داعياً لانتخابه. والطريف أنه سُئل في ذلك الموقف عن نقد صادق **جلال العظم** له في هذا المعرض، فرد **سعيد** بتهكم قائلاً:

«هناك ماركسي عربي يهاجمني» وأنف عن ذكر اسم العظم. أما المفارقة فهي كامنة في أن نسأل اليوم: اين يقف **صادق جلال العظم**؟ إذا كانت الأرض لا تدور فكثير من المثقفين العرب يدورون/ يستديرون 360 درجة. ويُنسب إلى السيد **محمد حسنين هيكل** أنه هو الذي أخذ **بشارة** وقدمه إلى **الرئيس حافظ الأسد**. اللافت، أن بشارة زار سوريا العربية ورحّب به نظامها الذي لم يعترف بالكيان الصهيوني، وزار لبنان وبخاصة حزب الله مراتٍ عدة، وحصل الانبهار الهائل فيه، ولم يتم التساؤل: كيف يمكن الثقة بعضو كنيست؟ كيف يمكن أن يدخل ارضاً عربية عضو كنيست ويتم الاحتفاء به؟ هل يعني هذا أن من استقبلوه إما:

- أخذهم الانبهار بتسطيحاته الثقافية وعنترياته السياسية،
- أو يعتبرون الكيان دولة شرعية،
- أو عرفوا انهم يلتقون عميلاً للكيان فكان لا بد من استحلابه؟

لنترك هذا لهم، مع إدانتنا لاستقباله في مطلق الأحوال. في زياراته للشام وبيروت، حصل جدل طويل بين الصهاينة، كان في أكثره مظهرياً تنظيفياً وتلميعياً **لبشارة**، وتمّ ما يسمى (التحقيق معه) وتسليمه لائحة إدعاء... الخ ولكن لم تتم المحاكمة قط، وواصل **بشارة** زياراته إلى الشام وبيروت عبر الأردن بمعنى أنه لم يُحاكم كما أنه لم يُمنع من الخروج! قول الصحفي الصهيوني **أمنون ابراموفيتش** للقناة الصهيونية الأولى في يناير 2001: «إن **بشارة يقوم بتنفيذ مهمات لصالح** الحكومة الصهيونية عند زيارته لسوريا، **عزمي بشارة كان يلتقي مع رئيس الوزراء أيهود باراك** قبل كل زيارة لدمشق، وكذلك **مع رئيس جهاز الموساد داني ياتوم**،

وقد تعوّد أن **يقوم بتقديم تقارير لياتوم عند كل زيارة إلى سورية»**. وبالطبع، لم ينكر **ولم يؤيد بشارة هذه المزاعم**. هذا مع أن بوسعه حسب «ديمقراطية الكيان» أن يقيم دعوى ضد من يتهمه بهذا الدور، اللهم إلا إذا كان مقتنعاً في دخيلته بما قيل عنه أو نُسب إليه. ويزيد على ذلك أن سكرتير الحكومة **أسحاق هيرتصوغ** صرح بأن كل زيارة يقوم بها بشارة إلى سوريا يتم إصدار أمر خاص غير رسمي من الحكومة لهذه الزيارة. وهذا ما ينفي وجود أي قرار جدي لمحاكمة بشارة على زياراته للشام وبيروت ومن ثم محاكمته. ولذا، لم يُقدم لمحاكمة ولم يُجرَّم. في تلك الفترة كتبت مقالتي عن استخدام بشارة لحزب الله في (**التطبيع معكوساً: عزمي بشارة إلى الكنيست على أكتاف حزب الله ـ مجلة كنعان، العدد** 107 ص ص 125 ـ 135 تشرين أول 2001)

وللمقارنة، ففي عام 2006 زار نواب عرب في الكنيست الصهيوني سوريا، على أثرها بدأت الحكومة الصهيونية تتهمهم بالتعاون مع عدو للكيان، ولكن بالمقابل، في العام نفسه قرر رئيس المحكمة العليا أهرون باراك أن **حصانة بشارة تمكنه من إلقاء الخطابات السياسية، مهما كانت قوتها وقسوتها، وكتب باراك في القرار: «يمكن أن نرى في خطاب بشارة كدعم لتنظيم إرهابي ولكن ليس فيه دعم للكفاح المسلح لمنظمة إرهابية»**.

وأبعد من هذا، فقد وظَّف الكيان حرب 2006 لكي يُخرج مسرحية بشارة بأفضل السبل، حيث اتهمه بالتخابر مع حزب الله. وهنا رُفع بشارة إلى قمة المجد بأنه يخدم المقاومة أو أشرف الناس.

وهنا يصبح شرعياً إثارة السؤال التالي:

- هل اغتنم هذه اللحظة وقرر الخروج من فلسطين.

أم أن مسرحية تمجيده اكتملت وصار لا بد من إرساله في مهمة كبيرة؟ وللتغطية على دوافع وهدف خروجه، أثار شائعاتٍ بأنه منفيّ وشائعات اخرى، بأنه هرب من أيدي الكيان. ولم تكن أيٌّ من الروايتين صحيحة كما أنهما متناقضتان.

كما تورط حزبه في البداية بالتأكيد بأنه خرج مؤقتاً، وسيعود ليكمل دوره الوطني، ما يؤكد أنه لم يكن منفياً. ولاحقاً اضطر حزبه للزعم بأنه منفي. فمن جهة، لو كانت عليه قضية جرمية حقيقية لما سُمح له بالخروج، وبالطبع لا يمكنه الهروب من أيدي نظام أمني صارم كما هو الكيان الصهيوني. كما أن الكيان لم يعلن قط أنه نفى عزمي بشاره ولن يخجل من إعلان ذلك لو حصل. وعلى أية حال فحديثه الذي أشرنا إليه في بداية هذه المقدمة لا ينطوي على قول انه نُفي رغم انه صاغه بقدرةٍ إلتوائيةٍ ماهرة. تجدر الإشارة إلى أن الخروج من الكيان أمر ليس مفتوحاً تماماً لفلسطينيي 1948، فكثيراً ما مُنع مناضلون من ذلك، بل حتى مواطنين عاديين. فقد منعت زوجة الراحل **صالح برانسي من زيارة عمان لتكريمها نيابة عنه بعد رحيله**، وهي سيدة ليست ناشطة سياسياً.

تخريجةُ النفي أو الهروب، هي التي نقلت الشك في دور الرجل من كونه متصهين ومطبَّع ضمن مناخ التطبيع داخل الكيان الصهيوني، إلى شخص خرج في مهمة ما. في هذا السياق اعتقد البعض، من منظور انبهاري، أن بشارة وجد في نفسه شخصية طموحة للعب دور سياسي وحتى قومي أوسع من الكتلة الديمغرافية العربية داخل فلسطين المحتلة 1948، وقارنوا خروجه **بخروج الشاعر محمود درويش من حيث البحث عن فضاء أوسع!** هذا مع العلم أن خروج **درويش** أحدث جدلاً واسعاً. لكن **خروج بشارة** لم يُحدث جدلاً ولا حتى اعتراضاً لأن خروجه حصل في مناخ زمني تطبيعي وتسووي. ولم تهتم بخروجه سوى قلة ضئيلة لها موقفها ضد التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني، وهو ما ركزت عليه مجلة كنعان وموقعها الإلكتروني. كما برر البعض هروبه بأنه مريض بالكلى ويخشى إذا ما حُكم عامين بتهمة تلقي أموال من حزب الله أن يُتوفى في السجن. . .الخ. بعد خروجه إلى القاهرة، قدم استقالته من عضوية الكنيست عام 2007 للقنصل الصهيوني في مصر، لكنه لم يقم بأمور ثلاثة لا تزال تتطلب الإجابة إن كان معنياً بعدم سقوطه:

- لم يعتذر حتى اليوم عن عضويته في الكنيست حيث أقسم يمين الولاء للدولة اليهودية.

- ولم يُقدم تفسيراً لمعنى وإمكانية الجمع بين موقف قومي عربي وبين عضوية الكنيست الصيهوني، ويبدو ان أحداً لم يسأله في ذلك؟

- ولم يتخلّ عن الجنسية الإسرائيلية. (تأكد هذا في المقابلة الأخيرة المشار إليها أعلاه حين سُئل إن كان يفكر في العودة)

بعد خروجه تجول في أكثر من قطر مشرقي، وفتح حوارات وكتب وثيقة سرية من قرابة 30 صفحة، محاولاً تشكيل إطار ديمقراطي عربي ووزعها بشكل محدود على عرب وفلسطينيين. ولاحقاً حاول تشكيل إطار فلسطيني على غرار م.ت.ف، أو بديلاً منها مع **منير شفيق وبلال الحسن**. ولكن هذا لم يرَ النور. أهمية هاتين الخطوتين لا تكمن في الرجل؛ بل في انبهار الكثيرين به. وهنا بغض النظر عن لباقته وطريقة طرحه للأمور، سواء كانت متميزة أم غوغائية، فإن جميع من تساوقوا معه قد تورطوا في مسألة مفصلية خطيرة، وهي عدم قراءة الرجل من خلال عضويته في الكنيست ومن ثم التطبيع. وسواء قصدوا ذلك أم لم يقصدوا، فإنهم بهذا السلوك انطلقوا من أن الكيان كيانٌ طبيعي! وخلال وجوده في الأرض المحتلة، واصل بشارة فتح علاقات مع سلطة الحكم الذاتي، ومع عرفات نفسه، ومع ذلك بقي مقبولاً في أوساط عرفات، رغم انه كان يغمز من قناة اتفاق أوسلو وإنْ بطريقة تبدو معه وضده، وهو لا شك من المهارة بمكان بحيث يقول قولين ويتبنى موقفين متناقضين (ورد توضيح لهذا في مقالتي: ثنائية القومية الحكم الذاتي الثقافي، ودولة لكل مواطنيها ـ مشاريع صهيونية، في مجلة كنعان العدد 85 نيسان 1997ـ ص ص 33 ـ 51) فهو الشخص نفسه الذي أعلن معارضته لاتفاق أوسلو، ثم عاد وصوّت على إعادة الانتشار في الخليل الذي كرّس الاستيطان في قلب المدينة، بتوقيع رئيس حكومة الليكود بنيامين نتانياهو. وهو الشخص «القومي العربي» نفسه الذي دخل الكنيست، ورشح نفسه لرئاسة الحكومة في الكيان، مما أضفى على الكيان صبغة ديمقراطية خاصة، ومن ثم تنازل عن ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة كيلا يضر باحتمالات فوز إيهود براك الصهيوني المتطرف في انتخابات

1998، وباراك هو نفسه الذي في برنامجه الانتخابي كتب عن قتل الشهيد أبو يوسف النجار عام 1973: «**واصلت إطلاق الرصاص عليه حتى تطاير بياض عينيه على سترتي**». وفي الوقت نفسه كان على علاقة متينة بحركة حماس، لدرجة كان يبدو قريباً منها وهو «قومي عَلماني» وهي علاقة كانت تغطيتها ممكنة من باب تأييده لدورها المقاوم، رغم أنه عضو كنيست وعلى علاقة مع سلطة أوسلو! وقد يكون لافتاً تقاطع موقفه وموقف حماس ضد سوريا. كان في تبريره لعلاقته بالتيار الإسلامي كما طرح عام 1991 حول الحركات الإسلامية وتعاطيها مع السياسة، يمكن علمنة هذه الحركات كلما تم دمجها أكثر في العملية السياسية، إذ أن السياسة مع كل تعقيداتها ستحمل التيار الإسلامي إلى الواقعية البرغماتية التي تصل بهم إلى الاعتراف بالموجود defacto وهذا سر علاقته الحميمة في المقالات مع حركتي الجهاد الإسلامي وحماس. فهل شكلت هذه الخلفية تمهيداً لنزوله التدرّجي إلى أن انخرط متحمساً في دعم «ثوار الناتو» في ليبيا ولاحقاً في سوريا؟ أم أن سلسلة التطورات هذه تندرج في إطار دوره الذي أُعدَّ له قبل ومنذ خروجه؟ فليس من السهولة بمكان تورط قومي متحمس، في ولصالح، قوى الدين السياسي. وفي الوقت نفسه فتح علاقات مع قيادات في الجبهة الشعبية في الضفة الغربية المحتلة، وهي العلاقة التي استثمرها في التاثير على حركة أبناء البلد القريبة من الجبهة الشعبية، وهي العلاقة التي ورطت أبناء البلد في المشاركة في التصويت لانتخابات الكنيست كما أشرت أعلاه. ولاحقاً تعافيها من هذه السقطة كما أشرت أيضاً.

بعد خروجه ألقى محاضرة في منتدى الدستور بالأردن قال فيها: «وسخر بشارة من الأقاويل التي يطلقها البعض من أنه لا منابر في الوطن العربي كإسرائيل وقال: بالعكس لقد وجدت العديد من المنابر العربية مفتوحة أمامي وأن هناك ديمقراطية في حرية الرأي بالوطن العربي وليس في إسرائيل وحدها. . . فهناك حرية في العالم العربي تستطيع أن تعبر عن رأيك واقوالك كما تشاء». (من مراسل القدس الخاص في عمان عبد الله القاق: 22/ 5/ 2007: في محاضرة في منتدى الدستور الثقافي في عمان)

كل هذه الأفكار والمواقف ساهمت في ظهوره كشخص فوق جميع المتخالفين، وهي السمعة التي توجتها تهمة علاقته بحزب الله. أي أن خروجه من الأرض المحتلة كان مدعوماً بكل هذه الروافع.

ـ 4 ـ

المسألة الثقافية الفكرية

كما أشرنا أعلاه، بدأ عزمي حياته السياسية بعضويته في الحزب الشيوعي، وربما كان ذلك بداية بتأثير والده الذي كان في الحزب نفسه. لعل المهم في هذا الأمر هو رؤية تاثير موقف الحزب فيه، من باب اعتبار الكيان الصهيوني أمراً طبيعياً وليس مجرد أمر واقع. وهذا ما دفعه لتبرير الترشح لعضوية الكنيست الصهيوني. وتمهيداً لذلك، زار بشارة الأردن ثلاث مرات قبل اتفاقية وادي عربة، وفتح علاقات كاملة بين الكيان الصهيوني والأردن. في إحدى زياراته إلى عمان قبل عام 1995، قبيل افتضاح نياته لدخول الكنيست، قدّم ورقة في مؤسسة يشرف عليها الأمير حسن. وفي تلك الورقة كَشَفَ عن دعمه لدخول الكنيست، وتشجيع المشاركة في انتخابات مجلس أوسلو (التشريعي). وحين عودته زارني في مكتب مجلة كنعان، وناقشني في الأمر دون أن يعلن ذلك، حيث أوضحت له موقفي القاطع. كان هذا آخر عهدنا ببعضنا. ولكي يعرف المواطن العربي ما هو نص الدخول للكنيست الذي على العضو أن ينطق به، فإنه هو القسم التالي:

«أقسم أن يكون ولائي فقط لدولة إسرائيل وأن أخدم وبولاء الكنيست الإسرائيلي، أقسم أن يكون انتمائي وبكل أمانة لدولة إسرائيل وأن أقوم وبكل أمانة بواجباتي في الكنيست الإسرائيلي». هذا هو القسم الذي أقسمه القومي العربي عزمي بشارة حينما فاز في عضوية الكنيست لعام 1996. وهو الموقف الذي حمله في مختلف مراحل مواقفه السياسية والفكرية، أي حينما كان شيوعياً، ثم غادر الحزب في عودة إلى البحث في تراث هيغل عن موقف سياسي له، وهو الأمر الذي أزاحه

إلى المعتقد القومي، حتى وصل بعد خروجه إلى الوقوف بكل قوة، ضد الأمة العربية عملياً وتغليف ذلك بقومية ثقافوية. وهذا يطرح السؤال التالي: هل كان تبنيه للفكر القومي العربي مدخلاً، أو ناقلةً لكسب دعم الشارع الفلسطيني في المحتل 1948 لدخول الكنيست؟ أي هل استثمر الشعور القومي في تلك المرحلة؟ وهل هذا الموقف هو الذي سوَّقه في علاقته بسوريا وحزب الله، وطبعاً في أوساط الكثير من المثقفين العرب؟ وهل استثمر كل هذا لخدمة علاقة ما له بالكيان الصهيوني؟ بمعنى أن عروبياً لا يمكن أن يعترف بالكيان ويدخل برلمانه، وينتهي لاحقاً في خدمة أنظمة قُطرية، إسلاموية معادية علانية للقومية العربية، وتشارك الإمبريالية في تدمير ليبيا وسوريا، كبلدين نظاماهما ضمن التيار القومي العربي الرسمي! كان يمكن لموقفه أن يكون مفهوماً، لو نقد النظام السوري مثلاً قبل الأزمة السورية؟ وكان يمكن أن يكون مفهوماً لو اتهم حزب الله بالطائفية، والعلاقة مع إيران في الفترة التي كان يُستقبل في البلدين؟

من هنا لا يمكن قراءة مواقفه هذه من باب التذبذب الفكري أو الفلسفي بل من باب مهمةٍ وعلاقةٍ معينة بالكيان الصهيوني. تبقى القراءة ناقصة إنْ لم نُشر إلى أن مختلف العرب، الذين استقبلوا بشارة، سواء أكانوا أنظمة أو أحزاباً أو حتى جامعات ومراكز ابحاث (مثلاً كان تبرير مركز دراسات الوحدة العربية لاستقبال بشارة بالقول: نستقبله كفيلسوف وليس كعضو كنيست) أن هؤلاء جميعاً، تغاضوا، ليس فقط عن عضويته في الكنيست؛ بل كذلك عن العمل البحثي الذي قام به في الكيان الصهيوني وما كتبه عن الكيان. شغل بشارة منصب نائب رئيس معهد فان لير (في القدس من سنة 1990 حتى سنة 1996) المعهد الذي عمل فيه بشارة، قبل وخلال حصوله على عضوية الكنيست الصهيوني، هو معهد متخصص في الواقع الصهيوني ومستقبله، ورسم السياسات ودراسات الهوية وقضايا المجتمع. تأسس معهد فان لير الصهيوني عام 1959 من قبل أسرة فان لير، ويسير المعهد برسالته على خطى ورؤيا عائلة فان لير التي ترى فلسطين وطناً للشعب اليهودي. والمعهد ـ وقبل

تولي عزمي بشارة ذلك المنصب بعامين تماماً ـ أصدر دراسة شهيرة بعنوان («إسرائيل على مشارف القرن الـ 21)، حددت الغايات والأهداف «القومية» للكيان الصهيوني. .هذه الدراسة حددت مجموعة كبيرة من الأهداف فائقة الخطورة اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً. . .الخ. الخطر في هذا المعهد هو في تناوله للمستوى الإيديولوجي العربي، حيث ورد في ديباجته: «**العمل على زرع ونشر عوامل الفرقة والتشتت والتحزب الفكري في البلدان العربية، وبما يؤدي إلى زيادة التطرف الديني والطائفي والعرقي، والقضاء على فكرتي القومية العربية والتضامن الإسلامي، وإحلالهما بفكرة التعاون الإقليمي الشرق أوسطي، وتوظيف الأصولية الإسلامية وأيديولوجيات الأقليات في المنطقة لصالح إسرائيل**».

لعل هذه الفقرة كاشفة لما يدور ضد سوريا والعراق وليبيا وحتى لبنان، وتلقي ضوءاً قوياً على دور بشارة منذ بدء الحراك العربي، ومن ثم دوره في خدمة الثورة المضادة. وخلال عمله في المعهد نشر **عزمي بشارة** مقالة «الفوارق بين السياسة الدينية والتدين السياسي» وفيها ذهب إلى أن الحركات الإسلامية تقع ضمن إطار التدين السياسي، ولا يمكننا تحليل هذه الحركات إلا من خلال عملية العلمنة التي تمر بها المجتمعات العربية المسلمة، ومرد ذلك إلى نشوء أجهزة سلطوية عَلمانية ولوجود القومية العربية العلمانية». . تمّ هذا في الفترة ذاتها التي كان فيها ـ على ما يبدو ـ يدرس إمبريقياً، طبيعة النظام القومي في سوريا، وطبيعة حركة حماس كإحدى قوى الدين السياسي، حيث حاول فهم هذين الاتجاهين أو العقيدتين. ولكن هذا يفتح على السؤال التالي: فهمهما من أجل ماذا؟ هل من أجل الخروج بطباق فكري لحل إشكاليات الوضع العربي الإسلامي؟ أم توظيف هذا في خدمة بحث الكيان الصهيوني عن آليات الحفاظ على اغتصابه فلسطين، وسيطرته على الوطن العربي عبر التطبيع؟ ومرة أخرى، ما يجيب على هذا السؤال هو مواقفه بعد الأزمة الليبية ومن ثم السورية. فلو كان هدفه بحثياً فكرياً لحصر موقفه في

تحليل الحراك العربي، ولم يدخل كمنسق بين قوى المعارضة السورية التي حركتها الإمبريالية الأميركية وتركيا وأنظمة النفط الخليجية، فقد تحول إلى صاحب دور قيادي سياسي وبخاصة ضد سوريا، أي في دور هو الوجه العربي مقابل دور فورد الأميركي. بل وصل به الدور إلى إزاحة برهان غليون، وتعيين قائد آخر للثورة المضادة في سوريا، وقوي وضعه ليتصادم حتى مع حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري وإبن العائلة الحاكمة! وهذا دور لا يتاتى سوى ممن وراءه قوة سياسية ضخمة، لا سيما في بلد محكوم بطريركياً (انظر المقالة المتعلقة بذلك في هذا الكتاب).

ولو كان دوره فكرياً تحليلياً بحتاً يخالف سياسات الإمارة، لكان غادرها إلى فضاء آخر، أكاديمي مثلاً، يتيح له التفكير الحر! ولو كان انتماؤه العروبي حقيقياً، لوقف إلى جانب النظامين السوري والليبي، أو على الأقل لاتخذ موقف النقد القومي والحرياتي لهما، ولكن مع الحفاظ على البلدين. قد يُضيء التالي ما سبق: فخلال فترة وجوده في **معهد فان لير وجامعة بير زيت**، طرح فكرة الحكم الذاتي الثقافي لفلسطينيي 1948، وهي فكرة تقوم على حق «**الأقلية الفلسطينية في المحتل 1948**» في حكم ذاتي ثقافي لا يقاتل ولا يُنازع على الأرض. وهذا ما يكشف بلا مواربة تعمق الإيديولوجيا الصهيونية فيه. فحين لا يرى فلسطينيٌ، أن الصراع مع الصهيونية ليس جغرافياً، ليس على الوطن وإنما في نطاق الحقوق المدنية، فهو يسلّم بان فلسطين هي أرض الكيان الصهيوني. وهو موقف يتقاطع تماماً، مع الفكر اللبرالي الغربي الذي ينطلق من الرواية التوراتية وليس التاريخية للمسألة اليهودية. ومن الطرافة بمكان أن مفكرين ومؤرخين يهوداً، توصلوا علمياً إلى نقض الرواية التوراتية، ومن ثم الأدلجة الصهيونية المبنية عليها، وفي طريق هذا النقض ينهار بالطبع كل الضخ الإيديولوجي الرأسمالي الغربي عن كون فلسطين أرض خراب وبلا شعب... إلى آخر مثل هذه الترهات التي تستخف بالتاريخ نفسه. وقد توجه

د. **سعيد زيداني** بالنقد **لبشارة** باعتباره **اختطف منه فكرة الحكم الذاتي الثقافي**، وبغض النظر عن صحة **زعم زيداني**، فإن التخاصم بينهما، أضاء على محدودية وطنية كلٍّ منهما، حيث تنافسا على براءة اختراع جوهرها التنازل عن الوطن وحق العودة. لعلّ الفارق بينهما هو درجة التورط اللبرالي لكل منهما، وليس في النوع، بمعنى أن كليهما ينتهي في موقف لبرالي. ولكن **زيداني** هو أكثر ارتباطاً من **بشارة باللبرالية الغربية** وبخاصة **الأميركية**، بمحتوياتها **المتعلقة بحقوق الإنسان** والديمقراطية ودرجة المواطنة، بينما بشارة آت من مشارب شيوعية وقومية شكلانية، ولكنهما يصبان في المصب نفسه، بل ها هو بشارة قد ذهب بعيداً في خدمة الثورة المضادة. وبقدر ما حاول بشارة، إن صح زعم زيداني حول اختطاف أطروحته، فإن بشارة قد نقض كذلك أطروحة الحزب الشيوعي الإسرائيلي راكاح، فيما يخص «المساواة ودولة لكل مواطنيها» ولكن من مدخل «قومي» وليس شيوعي، كما أشرت في اكثر من موقع من هذه المقدمة. وبقدر ما كان بشارة على علاقة مع سلطة أوسلو، بشأن دولتين لشعبين، أي دولة لليهود ودولة لبقايا الفلسطينيين في بقايا فلسطين (الضفة الغربية وغزة)، فإنه كان كذلك من مُقاربي أطروحة دولة لكل مواطنيها في المحتل 1948، وتعاون مع **إدوارد سعيد** في طرح **دولة ثنائية القومية لكل فلسطين**.

لماذا قطر؟

ليس هناك ما يُقنع بان عزمي بشارة انتهى في قطر صدفة، أو إعجاباً بالبلد. فقطر بلد صغير بكل المعاني، فلا حياة برلمانية ولا حزبية ولا جامعات مرموقة، ولا حركة عمالية ولا حركة طلابية ولا صحافة ذات بال، ولا كثافة سكانية مجرد وجودها يفرز قوى ثقافية وفكرية، ولا توجد فيها بنى طبقية كالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، المكتملة ثقافة ورسملة. وحتى مناخياً، ليست مناسبة لشخص يعاني مرض الفشل الكلوي كما يزعم. يعتقد البعض انه استقر في قطر، لأن لها علاقات

مع الكيان الصهيوني سواء المكتب التجاري أو العلاقات الأمنية، ولكن هذا متوفر في الأردن ومصر بشكل أوضح وأسهل وأقرب جغرافياً إلى الأرض المحتلة 1948 كي يتواصل مع حزبه وأقاربه. قراءتي لما كان يكتب منذ 1994، والاطلاع على أدبيات حزبه، وسيطرته على قيادات بئيسة من اليسار الفلسطيني وتردده على الشام والضاحية الجنوبية، ثم حصولي على نص الدعوة التي وجهها إلى المئات من الشباب، بخاصة الفلسطينيين والعرب وغير العرب، لحضور مؤتمر عن فلسطين في الدوحة، هذه كلها ـ وتساؤلاتي أعلاه عن استقراره في قطر ـ أوصلتني للشك في خروجه منذ خروجه، ولذا كتبت مقالتي المرفقة عنه (فتى الموساد). والغريب ان هذه المقالة تحديداً هي التي أوجعته جداً، فأطلق كثيراً من المرتبطين به لمهاجمتي. ومن بينهم أشخاص لا ادري إن كانوا حقيقيين أم لا، مثل (محمد أبو مر، وفهد شاهين) وأشخاص من أتباع ياسر عبد ربه، صاحب وثيقة جنيف الخطيرة مثل (جمال زقوت ومحمد الحلو وأحمد أشقر الذي عاش سنوات في موشاف مزراع الصهيوني) وشخص اسمه أحمد أبو مطر زور وثيقة بأنني تقاضيت فلوساً من الشام! ليس هذا المهم، المهم أن هذه الهجمة أتت خصوصاً بعد مقالة «فتى الموساد». بل لقد زارني خصيصاً صديق من مدينة الخليل وقال لي جئت خصيصاً لأقول لك أن عزمي بشارة يحضر ضدك بعد هذه المقالة. لماذا لم توجعه سوى هذه المقالة؟

ولعل ما زاد من قناعتي بما فكرت فيه ضد هذا الرجل، هو ما كتبه كاتبان فرنسيان ((Titre original en français: «Qatar, les secrets du coffre-fort» de Christian Chesnot et Georges Malbrunot ما خفي عن صفقات وعمولات «حمد بن جاسم» أغنى رجل في قطر حمد بن جاسم 1 févr. 2014 01:11:53 GMT. دي برس الخليج ـ وكالات)، يبينان مكانة الرجل في قطر التي وصلت حدّ تحدي حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر ووزير الخارجية وإبن عم أميرها. هل يمكن لرجل من الأرض المحتلة، أي فلسطيني لأن الفلسطيني ضائع مضيع كما يرانا كثيرون من العرب، أن يصل إلى موقع تحدي حمد بن جاسم، لولا أن وراء هذا الرجل من هو أعلى سلطة وسطوة ومرتبة من حمد؟

ـ 5 ـ

ملاحظات أخيرة لا بد منها:

أولاً:

كُتبت هذه المقالات على امتداد فترة طويلة 1994 ـ 2014. ولم يكن ذلك بهدف جمعها في كتاب.

ثانياً: وضعت نصوص جميع هذه المقالات كما هي في الأصل، حيث نُشرت، ولم أقم حتى بتصحيح إملائي فيها.

ثالثاً: وضعت المقالات حسب ترتيب كتابتها ونشرها زمنياً.

رابعاً: هدفي من عدم الدخول في المقالات هو طرح رؤيتي لكل ما ورد طبقاً لوقته كما هو.

خامساً: سيجد القارىء أن اشخاصاً كنت قد استشهدت بهم في فترة، ولكنني نقدتهم في فترة لاحقة اكتشفت طبيعتهم وعلاقاتهم، ومع ذلك أبقيت كل شيء كما نُشر في الأصل.

رام الله المحتلة
20 آذار 2009

الفصل الأول

انتخابات سيادية... لا سياسية

هناك مجموعة من النقاط التي تشكل أسس ورقة عزمي بشارة[1]، سأحاول التطرق إليها بايجاز:

بعد مسلسل المآزق التي قادت مجموعةٌ المفاوضين شعبَنَا ووطنَنَا إليها، يحاول الكثير، إن لم نقل كل هؤلاء، جرَّ المعارضة إلى حوار مع سلطة الحكم الذاتي، تحت ذرائع عدة من طراز (كلنا في قارب واحد، وعارضوا التسوية من داخلها، وأن الوطن في خطر..). كما يقوم بعض المفاوضين بلعن الاتفاق وإبداء الندم على «فِعلةِ» المشاركة فيه. والحقيقة، أن كل هذه التبريرات والتخريجات، لا تعدو كونها جهوداً من أجل توريط المعارضة، ليغطس الجميع أمام التاريخ، فلا ينجو أحد كمبشر للمستقبل. وقد يكون في هذا الصدد بيت من الشعر التالي جواباً مناسباً باسم المعارضة:

وكيف مقامي في المدينة بعدما قضى وطراً منها جميلُ بنُ مَعْمَرِ

فقد قُضي الأمر، ولم يعد يعني دخول أي طرف في تحالف أو تآلف مع جماعة التسوية، سوى أمر واحد؛ هو الإقرار بالتسوية، والبكاء على أبواب

---

(1) كنعان العدد 59 كانون اول 1994 نقاش لورقة د. عزمي بشارة «شرعية تمثيل الفلسطينيين في انتخابات الحكم الذاتي» المقدمة إلى مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان والمنشورة في الحياة لندن وفي الصنارة).

الكنيست ليسمح لنا بالصلاة في الأقصى أو القيامة. لا بل إن أي تآلف هنا، أو تأييد للانتخابات، أو كما يقول البعض: «أن تدخل الانتخابات ببرنامج مضاد للتسوية، أي بنطرية «شطّار» أيام زمان.. إلخ، ليست سوى محاولة عاجزة عن إنقاذ الوطن؛ بل حتى عن تلطيف، مجرد تلطيف، أوجه المفاوضين، فما بالك بالموقعين. من بين الذين يحاولون تلطيف الأمر، أو يدخلون التسوية، ولكن من الباب الموارب، عزمي بشارة الذي كانت كتاباته عن الاتفاق هي الأكثر سخونة وتشدداً. يبدو أن عزمي لم يستطع التقاط الخيط الأساسي الذي حكم مسار المنطقة منذ نشأتها، فهي لم ترتَقِ إلى ثورة مكتملة، ولم تنحطّ إلى مستوى مجموعة من المطالبين بالاستقلال دون مقاومة مسلحة.

ليست **الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن** (عبد الفتاح إسماعيل وقحطان الشعبي...) وليست (الجبهة الوطنية) جماعة عبد القوي مكاوي وعبد الله الأصنج. ليست أحمد بن بيللا وليست فرحات عباس في الجزائر... ولأنها ليست هذه ولا تلك كلياً، فإنها ظلت مفتوحة على الخيارين، وانتهت إلى الثاني. ولأنها كذلك واظبت (أنا) على تسميتها حركة مقاومة. يلاحظ من حديث.عزمي، أنه معني بتفريغ الخيار الأول من مختلف إيجابياته في سبيل إعطاء مشروعية للخيار الثاني، وذلك لتبرير أطروحته الداعية «لمشروعية» الانتخابات السياسية في المناطق المحتلة. والحقيقة أنه بعد مدريد، وبخاصة أوسلو، فإن مشروعية المنظمة أو القيادة الحالية لم تعد مشتقة من الماضي، ولا حتى من اختزالها في قائد فرد أو مجموعة أفراد. إن «مشروعية» هذه القيادة حالياً، قائمة على طبيعة الحقبة بشكل كلي وواضح. تقوم استمرارية هذه القيادة على أربعة عوامل على الأقل تؤدي رغم تناقضها إلى النتائج نفسها، وهي:

- تكليف القيادة الحالية، طبقاً لما تقتضيه شروط الرأسمالية العالمية والمحلية والعربية في فتح الوطن العربي أمام حركة تجارة دولية حرة متجاوزة القوميات والشعوب، أي لمصالح الطبقات الوطنية الشعبية.

- ضعف أو غياب الرفض والمعارضة الفلسطينية والعربية.
- قوة بلدوزر النظام العالمي ممثلاً في وحدانية الهيمنة الأمريكية.
- الدور الذي لعبته الضغوط الاقتصادية على الشعب الفلسطيني والقمع وتضحيات الانتفاضة، مما «حيّد» الأكثرية الشعبية تجاه التسوية، لكنه لم يجندها لصالح التسوية.

مرة ثانية يستفيد عزمي من عجز إستراتيجية الكفاح المسلح ليبرر مخطط التسوية، مؤكداً على استحالة إسقاط اتفاق أوسلو، معللاً النفس بإمكانية تغييره وتجاوزه، وأنه من أجل هدف التحرر من الاحتلال، «يجب القبول بأشكال متعددة، مثل المساواة مع الآخر والتحرر الوطني والتكامل مع الوطن العربي». والحقيقة، أنه إذا كان الكفاح المسلح قد استغرق ثلاثة عقود، لينتهي إلى العجز عن التحرير، بغض النظر عن الأسباب، فإن طريق التفاوض التي يطرحها الكاتب، قد انتهت إلى فشل خلال أشهر، أو غالباً ثلاث سنوات. إن ما يدعو إليه الكاتب هو أن يتبنى الشعب الفلسطيني كاملاً سياسة التفاوض المهزوم، بعد أن ظلت حكراً على مجموعة محدودة لم تعد للشعب فيه أية استشارة. وعليه، فإن الكاتب يفاخر بأنه وصل إلى الاستنتاج، بأن الكفاح المسلح قد هزم، ليطالب الشعب بالاستسلام الكلي عبر هذا النمط من التفاوض. والأكثر غرابة أن الكاتب يرفض الطريق الثالث، أي أن طبيعة التناقض ما تزال استقطابية، وأن الطرف الإسرائيلي ما يزال يرى المسألة في نطاق بلد لشعب واحد وحَسْب. وتالياً فإن الشعب الفلسطيني ليس في عجلة من أمره لدخول هذا النمط من المفاوضات. وطالما أننا في وطننا، فلنقاوم ما استطعنا ـ وليس شرطاً أن تكون مقاومتنا لامعة في الإعلام العالمي كما كانت مفاوضاتنا. وحتى لو توقف النضال في لحظة كلياً، فهذا أمر خاضع لطاقة الناس.

الفصل الثاني

محاورة انتقادية مع التجمع الوطني الديمقراطي في مناطق 1948

أعلن مؤخراً عن إقامة حزب برلماني جديد من قبل بعض العرب الفلسطينيين في إسرائيل، هو التجمع الوطني الديمقراطي، حيث أقيم وجرى تسجيله في فترة قصيرة جداً تم توقيتها لتكون عشية الانتخابات. وهو حزب في غالبيته من الفلسطينيين الذين كانوا يرفضون دخول الكنيست باعتباره برلمان الدولة اليهودية، وحُكماً للمواطنين اليهود فقط. وعليه، فإن مجرد كونه لليهود فقط، فهذا يعني أن لا مكان لبرلمان للعرب ولا مكان للعرب فيه إلا بمقدار إخضاع أنفسَهم والتكيف مع الشكل الذي صِيْغَ لهم من قبل القانون الإسرائيلي. وهو وضع استثنائي لا يعطيهم الحق المتساوي، وإن أعطاهم حق المواطنة، الذي هو جوهرياً حق إقامة.

وعلى أية حال، فإن «التكيف» ليس أمراً جديداً على العرب الفلسطينيين في مناطق 1948. ولسنا هنا بصدد مراجعة هذا الأمر، إلا بإشارة محدودة تفيد بأن ممارسة عملية التكيف هذه كانت من قبل فئات أو أفراد قاد تطور حياتهم ومصالحهم للابتعاد عن المجتمع العربي الفلسطيني هناك، والاقتراب من هوامش المجتمع اليهودي، وذلك سواء بالمصالح الاقتصادية، أو بالدخول في الأحزاب الصهيونية «على شكل يافطات عربية»...

لا شك أن هؤلاء كانوا يحلمون بالمساواة مع اليهود، على أرضية التكيف

بالطبع، أي التكيف من خلال المسرب الذي فتحته السلطات الإسرائيلية، صهيونية الاتجاه بالطبع. كما قامت إلى جانب هؤلاء مدرسة أخرى في المطالبة بالمساواة ذات درجة أعلى من الأولى، ولكنها ظلت في نطاق التكيف، وهي مدرسة الحزب الشيوعي الإسرائيلي «راكاح» وهو الحزب الذي حمل موروث التحريفية السوفييتية في الاعتراف بإسرائيل باعتبارها الدولة الاشتراكية الأولى المتوقعة «قريباً» في الوطن العربي. هذا ما أجاز للاشتراكية الديمقراطية بعامةٍ الاعتراف بالحركة الصهيونية ولا سيما (بوعيل صهيون) (أنظر كنعان العددين 73 و75 لعام 1996)، وذلك في فترة مبكرة أي عشرينات وثلاثينات هذا القرن، في حين أن لينين وكاوتسكي بقيا على موقفيهما من رفض الاعتراف بهذه الحركة.

وعلى أية حال كان وما زال هذا التناقض هو مقتل «شعبية» راكاح، حيث يعتبر نفسه حزباً غير صهيوني، في حين أنه يقر بالدولة الصهيونية مما حال دون أن يكون حزباً جماهيرياً غربياً، ووضعه في تناقض مع الانتماء القومي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.

أما الحزب الجديد هذا فهو مناداة بالمساواة من النوع نفسه، أي على أرضية «التكيف» ولكن مع اختلاف في الدرجة. وقد يرتد خروج هذا الحزب الجديد من تحت إبط «عقلية راكاح» إلى أسباب، منها أن بعضاً من كوادر هذا الحزب كانوا قد ولدوا في مدرسة راكاح نفسها، فضلاً عن أن المنظمة السياسية الوحيدة التي تشارك كمنظمة في هذا التجمع «أبناء البلد» هي نفسها قد عادت لتتقاطع في النهاية مع راكاح فيما يخص الانتماء الهزيل للنظرية الماركسية ـ اللينينية، وأقصد جانبين بالانتماء الهزيل، الأول: إن هذه المنظمة لم تكن مرة ذات فهم عميق للنظرية، وهذا يقربها ويبعدها عن راكاح؛ يقربها بمعنى عدم توفر انتماء حقيقي لهذا الحزب للنظرية حيث كان تابعاً للمدرسة السوفييتية، ويبعدها راكاح لأنها كانت تطرح موقفاً سياسياً قومياً من الدولة الصهيونية وهو الموقف الذي يرفض هذه الدولة، لا لعصبية قومية وإنما بناء على جوهرها الاستيطاني ومصادرة حق الشعب الفلسطيني في كل شيء.

والثاني أن منظمة ماركسية يجب أن تكون منظمة ذات جذور في الطبقات الشعبية، وهو الأمر الذي فشلت فيه أبناء البلد، فبقيت مجموعة من المثقفين «متوسطي الحال» فكرياً مما جعل انزلاق النظرية بين أصابعهم أمراً ممكناً وسهلاً.

لقد أصبح التكيف أمراً ممكناً اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما إذا وضعناه في سياق تطورات النظام الإمبريالي العالمي، حيث أصبح التكيف شرط بقاء العديد من الأنظمة في العالم، فما بالك بأفراد ومنظمات صغيرة. ولا شك أن التكيف يصبح أمراً ممكناً وسهلاً، إذا كان من يقوم به وينظِّر له أكاديميون ومثقفون لهم باعهم في العلاقات مع المؤسسات الإمبريالية ومشاريعها، ولا سيما مشروع التسوية الإمبريالية للقضية الفلسطينية. وهنا تكتمل الحلقة حين نجد أكاديميين، فلسطينيين وذوي علاقة، بمشروع وفلسفة التسوية، الذي تمارسه ذاتياً، (وتشجع غيرها عليه) البرجوازية العربية والفلسطينية.

وعليه، تندرج مجمل هذه الحركة في مشروع التكيّف الذي يقوم النظام الإمبريالي العالمي بتعميمه على العالم كافة وفي مختلفة مناحي الحياة.

في هذه الحالة المعطاة فإن مشروع التكيف، مغطى بملاءة المساواة، يطال بالتدمير، أو على الأقل، يسير باتجاه أن يطال بالتدمير الانتماء والتبلور القوميين للشعب الفلسطيني ومسألة السيادة وحتى الذاكرة. هذه المحاججة من جانبنا تتناقض بالطبع مع ادعاء قيادات هذا الحزب والتي ملخصها أنها تقيم كامل أطروحتها على المسألة القومية.

وبعيداً عن موقف هذا الطرف العربي أو ذاك، فإن إسرائيل غير مرشحة بحكم بنيتها لأن تكون دولة لكل مواطنيها، أو تتخلى عن جوهرها اليهودي كدولة وذلك نظراً للتراكب الفريد الذي يقوم عليه خطابها في نفي الآخر وهو:

دمج الخطاب الديني الماقبل قروسطي (دين القبيلة الواحدة) والذي أرقى حالات تطوره يصبح دين العرق الواحد، أي أنه دين نفي الآخر بلا موارية دمج هذا بالخطاب الايديولوجي الرأسمالي الإمبريالي الذي ينفي هو بدوره الآخر وإن على

أرضية الحقوق الاقتصادية. أما حين نضع رأس المال في نفيه للآخر على أرضية النظام الامبريالي العالمي، فإننا نرى كيف يقوم رأس المال في المركز باعتماد درجات في نفي الآخر، أي الطبقات الفقيرة في المركز، والأقليات الأخرى، ليمتد إلى النطاق العالمي بنفي الآخر في المحيط، أي احتجاز رسملته فما بالك بتطوره؟.

يصبح الأمر أكثر وضوحاً إذا ما وضعنا الرأسمالية الإسرائيلية، بما هي استيطان إجلائي أبيض، في سياق علاقتها بالرأسمال العالمي. فإذا كان رأس المال ينفي الآخر بإخضاعه وإرغامه على الخضوع الأبدي، فإن رأس المال الإجلائي يقوم بعملية التخلص من الآخر، سواء بالقتل أو بالطرد... ومن هنا، فإن الاستيطان الرأسمالي الأبيض مختلف عن الرأسمالية ذات المنشأ الطبيعي أي غير الاستيطانية. الاستيطان الأبيض لا يحتمل أي شكل من أشكال الثنائية، ويجاهر بذلك. وهو وإن أصبح من الصعب عليه تحقيق نفي الآخر بعد القتل، كما جرى في أمريكا، فإنه يلجأ إلى العنصرية بالثقافة إذا استعصت عليه ممارسة العنصرية بالقانون.

وباختصار، فإن شعار **دولة لكل مواطنيها**، لا يمكن أن يرقى، طبقاً لطبيعة إسرائيل لما هو أبعد من كونه مطلباً. ولا شك أن المطالبة أمر ضروري وصحيح. ولكن العبرة ليست هنا، وإنما في أن يجري دفع ثمن للمطلب مسبقاً قبل أن يكون تحقيق المطلب قيد الاحتمال. وعليه، فإن دفع ثمن المطلب مسبقاً، يعني تقويض الأرضية أو الدعامة التي سوف تجعل هذا المطلب ممكناً؛ أي تفريغه من فرص تحقيقه.

أقليّة قومية

يطرح الحزب الجديد ما يعتقد أنه يتميّز به، وهو أن الفلسطينيين في منطقة 1948 هم أقلية قومية، وقد يكون هذا التوجه منسجماً مع التطورات الجديدة على الصعيد العالمي والتي تعطي المسألة القومية حضوراً جديداً. وبغض النظر عن

علاقة هذا الأمر وتقاطعه مع الطبيعة الجديدة التي تتبلور للثورة العالمية، إلا أن ما يجب أن يقود إليه اعتقاد طرف ما بأن شعباً ما قد أصبح وضعه الاجتماعي السياسي الاقتصادي معقداً لدرجة أنه يشكل بنية قومية، يجب أن يقوده هذا الأمر إلى المطالبة باستقلال هذه الأقلية القومية بما في ذلك حق الانفصال، لا أن يقوده إلى «وعظ» هذه الأقلية القومية بالاندماج في القومية الأخرى. هذا في الوضع العام. أما الحالة الخاصة التي بين يدينا، فهي أكثر إلحاحاً على رفض الاندماج، حتى ولو تحت فرص ومناخ ما يسمى بالمساواة وذلك لأن إسرائيل نفسها «قومية الأكثرية» قد قامت على حساب الأقلية القومية التي كانت أكثرية قومية بشكل صارخ قبل فترة وجيزة لا تتجاوز بضع عشرات السنين. ولكنني لا أعتقد أن حزباً دخل هذا المدخل «أي البرلماني في مناخ Internalization of Defeat استدخال الهزيمة»، يستطيع أن يحل هذا التناقض بين تحليله وبين المطالب التي يجب أن تقام منطقياً على هذا التحليل. ولكن لا يقلل من شأن هذه المطالب كون الحزب قد غضّ الطرف عنها وقام بهجوم على آخرين هم في الحقيقة أمثاله، أو لا يفضلهم بالكثير معتمداً على رصيد بعض أطرافه في السابق. يقول عزمي بشارة وهو المرشح الأول لهذا الحزب للكنيست: «إن تيار دراوشة والحركة الإسلامية معسكر محافظ ويميني» (مقابلة مع مجلة رؤية أخرى عدد أيار 1996). ولكن هل أنتم يسار؟ إن عزمي بشارة نفسه في هذه المقابلة يقول: «إن هذا الحزب (أي التجمع الذي هو عضو فيه) هو أول حزب في هذه البلاد لا يرتكز على الأيديولوجيا». !.

والحقيقة أنه إذا كان دعاة الاندماج السابقين (راكاح مثلاً) وتحديداً الاعتراف بإسرائيل على حساب القومية العربية، إذا كان هؤلاء قد عجزوا عن فهم الانتماء القومي، وإذا نمّ هذا عن بؤس فكري وتحليلي وعن تبعية لتحليلات المنظّرين السوفييت، الذين كانوا فقراء للكثير ولا سيما حيال المسألة القومية، فإن الدعاة الحاليين (الحزب الجديد) من الطراز نفسه لأنهم يطرحون التنازل عن القومية باسم القومية، ويطرحون هذا التنازل في مناخ «استدخال الهزيمة» مما يجعل مهمتهم

أسهل، ومما يؤجل العقاب الجماهيري لهم. أما بؤسهم فيتضح في أنه في الفترة التي يقومون فيها بمخادعة القومية العربية، قومية الطبقات الشعبية، فإن هذه المسألة يشتد عودها مرة أخرى على الصعيد العالمي. ولكن، علينا التذكر، أنه عندما يتحرك المرء أو الحزب من مدخل وعلى أرضية «استدخال الهزيمة»، فإنه يجيز لنفسه كل شيء بل ويفخر، في الخروج على القيم مهماً علا شأنها.

وهكذا، فإن الدخول الآن في الكنيست ليس إلا خضوعاً لما هو قائم مهما أبرزت من مبررات. إنه مقاومة الأَسْرلة، ولكن بالتأسرل!!.

يقول سعيد زيداني من الحزب المذكور:

«إن المواطنين العرب في مناطق 1948 باتوا يعيشون كأقلية قومية داخل الدولة العبرية تناضل من أجل تحقيق المزيد من المكاسب والمنافع الاجتماعية والسياسية... إن الهدف الإسرائيلي منذ الخمسينيات والستينيات وحتى يومنا هذا يتمثل بتهويد الجليل خاصة وأن الكثافة السكانية الفلسطينية كانت متركزة في تلك المنطقة» (النهار 31 ـ 3 ـ 1996 عن قدس برس).

ولكن، إذا باتوا يعتبرون أنفسهم أقلية قومية، فلماذا تدعوهم للذوبان في الدولة اليهودية؟. أليس الاستقلال هو النتيجة المنطقية لهذا التوجه؟. أعتقد أنهم كانوا وما يزالون أقلية قومية. وعليه، يصبح السؤال المطلوب حلّه؛ هل وصلوا مستوى الوعي بالذات، وهل تتبلور قوة اقتصادية خاصة بهم؟. هذا ما يحتاج إلى دراسة دقيقة. هل يندمجون اقتصادياً أكثر في البنية الصهيونية، أي يتصهينون اقتصادياً، مما يحول دون تبلورهم القومي، هل ينتقلون من التبديد للشخصية إلى ابتلاعها. هل وصلوا بعد قرار الدفاع عن انتمائهم القومي أم أنهم ما زالوا قومية في طور الكمون كجزء من الشعب الفلسطيني المبدد. لو كانوا في طور الوعي القومي لعاقبوكم على طرحكم الاندماجي بإسرائيل. لا يخفى أن سقف هذا الحزب هو سقف اندماجي.

إن القول «أن فلسطينيي 1948 قد باتوا أقلية قومية» لا ينفي أن يصبحوا قادرين

على الاستقلال. ولكي لا نقع في ما وقعتم به أو في شبيهه، فإننا نود تناول البعد الأكثر عمقاً للمسألة وهو: هل تربطون هذه الأقلية القومية بالشعب الفلسطيني؟ واضحٌ؛ لا. إن تناول هذه الأقلية معزولة عن باقي الشعب الفلسطيني هو مدخل تصفوي للشعب بأسره، وتفكيك للقضية الوطنية الفلسطينية من داخلها، فما بالك فيما يخص عمقها العربي؟

انحدر جزء من الحزب الجديد من حركة أبناء البلد، التي كانت ترى في نفسها حركة ماركسية. وليس هنا مجال لتقويم ذلك بالطبع. ولأنها كانت ترى في نفسها حركة ماركسية، فلطالما اتهمت غيرها أنه ليس ماركسياً. لا بأس.

لكن مصدر فخار هذه الحركة بنفسها كان رفضها الاعتراف بدولة إسرائيل ليس على أرضية المساواة، ودفعها لأن تصبح دولة كل مواطنيها، ولكن على أرضية أنها طردت الشعب الفلسطيني من بلاده وأن له حق العودة. أي أن العودة شرط الاعتراف، بل وحلّ كل الإشكاليات القومية، وها هي حركة أبناء البلد عبر الإطار الجديد الذي دخلته، قد قامت بتقزيم المشكلة، على عظمها وعظمتها، إلى مجرد مسألة المساواة أو كون الدولة لكل مواطنيها أو بعضهم. أي أنها خلعت الأساس الحقيقي للصراع وهو حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه.

ولا نعتقد أن الحزب الجديد لا يعرف ماذا يفعل. فقد أدرك على ما يبدو أن المطلب الأساس أعظم من قامته بكثير، فلاذ إلى المطلب الثاني الذي يقدم فرصاً واسعة للمناورة واللعب السياسي، وهو المساواة أو الدولة لكل مواطنيها، وبهذا فقد اصطفّ إلى جانب أسلافه من طراز قادة راكاح، وعليه، كما قال لينين بحق الأسقف المثالي الذاتي ـ بركلي ـ «لقد عاد القسّ قسّاً».

ولكن، ما معنى دولة لكل مواطنيها. وما معنى المساواة التي تدعون؟ هل هناك دولة رأسمالية لكل مواطنيها؟. دعونا من الشكل، ولنتحدث عن المحتوى، وعن إسرائيل نفسها التي تدعي أكثر من أية دولة في العالم أنها دولة كل اليهود. هل يمكننا القول أن السيد اليهودي الأثيوبي الممنوع من «الدفن» في مقبرة اليهودي

الأبيض الآتي من نيويورك في منزلة متساوية مع الأخير؟. وهل يمكننا القول أن هذا الأثيوبي المسكين سوف يحصل على هذه المساواة قبل يوم القيامة؟.

وحتى على الأساس الطبقي، فهل الأسود الأمريكي كمواطن مثل الأبيض ذي الأصل الأنكلو ساكسوني؟. ألا توضح هذه الأمور أن الحزب الجديد يهرب من المطلب الواضح والمدعوم بتاريخ الشعب وذاكرته نحو مطلب زائف.

إلا أن الغريب والطريف معاً، أن كوادر في هذا الحزب ما زالوا يفتخرون ويتكبرون على أسلافهم، سواء من راكاح أو غيره، فيما يخص المساواة، هذا وكأن طبعتهم في المساواة مختلفة حقاً عن طبعات الآخرين.

يقول عوض عبد الفتاح (من الحزب الجديد نفسه):

«أيضاً بخصوص الحكم الذاتي الثقافي المطروح ببرنامج التجمع فالمقصود به هو حق الجماهير الفلسطينية في إسرائيل في أن تسيطر على شؤونهم الثقافية والتعليمية وفقاً لقوانين الأمم المتحدة والأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات».

ويقول عوض عبد الفتاح في معرض هجومه على الأحزاب والزعامات العربية الأخرى أنها «تقوم بالتسريع بعملية التطبيع التي ترفضها جماهير الأمة العربية قبل حصول سلام عادل وحقيقي» (المنار، ملحق الصنارة، آذار 1996، ص3، المشروع الوطني الديمقراطي الجديد ـ خطوة هامة على الطريق الصحيح).

ولكن ما الذي تقومون به. فهل للتطبيع جوهر غير التطبيع؟.

كما يقول عمر سعيد (من الحزب أيضاً):

«إن انضمام أكثر من خمسين ألف عربي فلسطيني لحزب العمل وعشرات الآلاف الآخرين لأحزاب صهيونية أخرى، دلالة خطيرة على حصول واستشراء الانتهازية والمصلحية وغياب المسؤولية الجماعية والوطنية من مجتمعنا، خاصة وأن شرائح هامة من قطاع المثقفين تقف في رأس هذا الإنهراق» («عرب إسرائيل» وضريبة الولاء دولة الأسياد ـ المنار ص5).

هنا نجد تناقضاً بين حديث عمر سعيد، وسعيد زيداني. فحديث زيداني أن هناك تطوراً وارتقاءً إلى أقلية قومية، ولو كان هذا حقيقياً، لما كان هناك انخراط كهذا. ولكنني أعتقد أنه يقف بين الموقفين الموقف القائل، بأن الذين يصوتون لحزب العمل أو الليكود لا يعتبرون أنفسهم صهاينة أو إسرائيليين، ولكنهم يعانون من أمور قادتهم للتفكير فردياً في «تدبير حياتهم» فالتجأوا إلى هذا المدخل، ولكن دون أن يعني هذا أنهم تنكروا لعروبتهم. من هذه الأسباب عجز الحزب والمثقف العربي داخل 1948 عن تقديم الإطار التحليلي والتنظيمي لهذه الأقلية القومية حقاً، وكذلك دخول أجزاء كبيرة من حركة الثورة العربية حقبة استدخال الهزيمة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ولا نذكر هنا الأنظمة العربية نفسها، حيث دفع هذا الوضع هؤلاء إلى محاولة حماية الذات. أما الحزب الجديد فإنه يركض ركضاً نحو الأسرلة، ولكن باسم ادعاء الأفضلية على الآخرين الذين هم من المدرسة نفسها؟.. إنني اعتقد أن هذا الحزب سوف يواجه مشكلة كبيرة في إبراز تميزه عن أي حزب عربي آخر في 1948، وحتى عن فلسطينيين أعضاء في حزب العمل أو الليكود، ولن يفيده كثيراً مديح من هذا الفلسطيني أو ذاك من مناطق الحكم الذاتي (فقد أعرب الكثيرون من مناطق الحكم الذاتي عن ابتهاجهم لأن حركة أبناء البلد والحركة الإسلامية في فلسطين 1948 قررتا الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن الموقف القومي).

مبروك. وليس من عجبٍ أو فراغٍ أن هذا الحزب قد أدرك أنه ليس هناك ما يميزه عن راكاح، فتحالف معه.

سريعاً. بعبارة أخرى، فإن الخلاف بين الكتل العربية هو في التنافس على مقعد البرلمان وليس في البرنامج. وبهذا يجري تسخير الشعب لخدمة الحزب وتسخير الحزب لخدمة الفرد الفهلوي وينتهي الأمر إلى إعادة إنتاج التخلف والهزيمة واستدخال الهزيمة.

قضايا في البرنامج:

- ورد في أهداف طلب تسجيل هذا الحزب:

- «يسعى الحزب من أجل انتهاج سياسة اقتصادية تهدف لخدمة الطبقات الضعيفة وتأمين حقوقها الأساسية في العيش الكريم، والعدل الاجتماعي وتوفير الفرص الملائمة».

يتناقض هذا الحديث مع المرتكز الأساس الذي يقيم هذا الحزب كامل أطروحته عليه، أي أن الفلسطينيين في إسرائيل أقلية قومية. لأن المطلوب لأقلية قومية هو فك الارتباط بالقومية الأكبر ذات الدور الاستغلالي والاضطهادي. أقوال من طراز «الطبقات الضعيفة» والعيش الكريم، والعدل الاجتماعي، هي نصائح رهبانية بعيدة كل البعد عن أن تكون شعارات لحركة راديكالية.

لا، بل إنها أقوال أنظمة حكم تقولها لزيادة كمية الرماد في عيون الناس ومقدار الوَقْر في آذانهم.

هذا لا يقود إلى فك الارتباط، بل إلى تبعية بنيوية، والمطلوب هو البديل البنيوي اقتصادياً.

كما ينص البرنامج:

«... وحق المهجرين، مواطني دولة إسرائيل (الحاضرين والغائبين)، بالعودة إلى قراهم وإيجاد حل لقضيتهم بالطريقة التي يوافقون عليها» (ص9).

إن العودة التي يتحدث عنها هذا الحزب هنا هي عودة الفلسطينيين الموجودين داخل حدود 1948 ولكن ليس إلى قراهم الأصلية، هذه مثلاً هي العودة الصغرى! لا بأس، ولكن لماذا لا ينص الحديث عن عودة كامل الشعب الفلسطيني؟ ورغم أن حق العودة للشعب الفلسطيني وارد في ص 15 باب المبادئ، إلا أن هذا يحوي مؤشراً ملفتاً للنظر. فهذا أوّل حزب يفصل بين العودة الأساسية وبين عودة جزء من الشعب الفلسطيني، ويعطي الأولوية لعودة جزء موجود داخل فلسطين نفسها مما يجعل المهمة سهلة على الاحتلال. لعل هذا يمكن فهمه على أنه إحلال العودة المحدودة محل العودة الحقيقية، تماماً كما يرى بعض الفلسطينيين

أن إعادة بضعة آلاف بموجب جمع شمل العائلات هو أيضاً تجسيد لحق العودة، أو اعتبار الحكم الذاتي حلاً للمشكلة الفلسطينية بأسرها.

إن المطالبة بعودة المهجرين، واعتبار أهل 48 أقلية قومية هو مسلك يقبل بالتعريف الإسرائيلي للفلسطيني (أو للعربي غير اليهودي في إسرائيل)، وهذا يعني أن هؤلاء قد اتفقوا مع الموقف الإسرائيلي الذي يرى الحديث عن حق العودة محصوراً في فلسطينيي 1948 الموجودين هناك في وطنهم وليس خارج وطنهم أي عودتهم لقراهم وأرضهم، أي أن هذا الحزب يضع نفسه من جهة ويضع فلسطينيي 1948 من جهة ثانية محل الشعب الفلسطيني بأكمله فيحرم الأكثرية الساحقة من حق العودة، بل ومن الهوية الفلسطينية. أما إلحاق حق العودة للشعب الفلسطيني كافةً فيأتي في سياق التغطية لا أكثر. إن هذا هو التكيف بعينه.

وَهْم التكيّف:

وحيث يضع هذا الحزب نفسه على لائحة الانسجام مع النظام العالمي، فإنه يقوم بالتدرّب على لعبة التكيّف مع هذا النظام. أما مساق التكيّف الذي يدرسه هذا الحزب فهي الديمقراطية.

يقول البرنامج:

«يرى الحزب نفسه جزءاً من القوى الديمقراطية في المنطقة، والتي تسعى لإقامة نظام ديمقراطي في المنطقة، يقوم على أساس المساواة والاتفاق بين دول وشعوب المنطقة، دون أي تسلط أجنبي، ولكي يكون أداة للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والمحافظة على حقوق الإنسان وكرامته».

وهكذا ينضم الحزب الجديد إلى الجوقة المساندة للإمبريالية والتي لكثرة ما «نهجّص» ترقص في أمعاء أبنائها. لقد درج الكثيرون على استعمال مصطلح الديمقراطية كما تريده أمريكا. فأصبحت أمريكا موئل الديمقراطية وموطنها رغم الذين قتلتهم من الملايين في فيتنام، وكمبوديا وغرينادا والعراق واليابان، ناهيك

عن القتل غير المباشر عبر دعم الأنظمة التي تخوض حرباً يومية ضد مواطنيها في الوطن العربي والعديد من بلدان العالم.

الديمقراطية، كذبة كبيرة ولكنها مبهرجة إلى درجة تخفي جوهرها الزائف. لا يوجد شيء اسمه القوى الديمقراطية بهذا المعنى الفضفاض والمائع. هناك ديمقراطية شعبية اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهناك الديمقراطية للقلة وللحكام وهي الديمقراطية السياسية الفارغة. فما هو جوهر الديمقراطية التي يضع هذا الحزب نفسه فيها؟. إنها قوى تصطف بكلّ الصَّغار الممكن وراء النظام الإمبريالي العالمي. فأية حركة سياسية لا تقيم نفسها على أرضية طبقية، هي حركة برجوازية تقف في صف أنظمة الحكم.

أنظر إذن، رعاك الله يا عزيزي القارئ، إن «حزبنا الجديد» يقف «ديمقراطياً» وراء إسرائيل. اليوم مثلاً. اليوم وهي تقصف لبنان بأسره باسم الديمقراطية، وحزبنا الجديد يصطف إلى جانبها ويهديها وقوفه إلى جانبها، ولا يقلل من هذا كونه يشجب «العدوان»، ويجرّ الطبقات الشعبية للأسرلة، أشجب إذن كما تشاء...

إن دخول الكنيست والمطالبة بدولة لكل مواطنيها، وهي؛ أي إسرائيل، على حالها ودورها في المنطقة، يعني أن يتجند عضو هذا الحزب أو نائبه في البرلمان جندياً في غزوة إسرائيلية مقبلة ضد لبنان أو العراق أو ليبيا، تماماً كما كان بعض قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (عرباً ويهوداً)، كما ذكر لي المرحوم صليبا خميس شخصياً، يقومون بإقناع سلطات أوروبا الشرقية بإرسال الأسلحة إلى إسرائيل. هذه هي شروط المواطنة، سوف تطلب إسرائيل منهم ذلك لا سيما وأن المقاومة العربية سوف تستمر.

ما هو النظام الديمقراطي الذي تريدون إقامته في المنطقة؟. هل هو الشرق أوسطية؟. هل شيء اسمه نظام ديمقراطي إقليمي؟ أيٌّ هَبَلٍ سياسيّ هذا؟ لا، بل إنه استهبال؟. الديمقراطية ليست أيديولوجيا وليست نظام حكم. فجوهر أي نظام حكم هو محتواه الاجتماعي الطبقي. إن الديمقراطية هي سلوك في مستويين:

علاقة الأنا بالآخر، والسلطة بالمواطن. أما علاقة السلطة بالمواطن فإذا انحصرت في الجانب الديمقراطي السياسي البحت، فليست إلا دكتاتورية.

البرجوازية مهما لفّت رأسها وقبضتها بالحرير

بقي أن نشير، للأمانة، بأن أبناء البلد لم يشاركوا جميعاً في هذا المشروع. ولكننا كنا نود لو نسمع صوتاً للذين لم يشاركوا، فهناك الأكثرية من أبناء الشعب الفلسطيني في 1948 لم يشاركوا في مختلف الأنشطة السياسية التي تقود إلى الإلحاق والأسرلة والصهينة. ولكن يظل المطلوب ممن مارس السياسة أكثر من المطلوب من المواطن العادي.

(مجلة كنعان العدد 76
أيار 1996)

الفصل الثالث

قومية أبو الطاهر الجنابي

قومية مؤسْرلة

ضياع أبناء البلد: بين اختيار الأسرلة ورفض الكنعانية

نشرت صحيفة «فصل المقال» الصادرة في الخط الأخضر عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعليقاً باسم (أبو الظاهر الجنابي) على مهرجان سبسطية الذي أقامته النجاح ـ في نابلس ـ ورد فيه:

«... بل بسبب مضمونه الغريب العجيب. إنه ينطلق من تمجيد تاريخ فلسطين الكنعاني؛ المدن الكنعانية والآلهة الكنعانية وغير ذلك. ويحاول بجهد ومشقة تقليد احتفال العراقيين في أسوأ أيامهم ببابل واحتفال السادات بالفراعنة والكتائبيين اللبنانيين بالفينيقيين ـ وكل ما يميزه عن هذه المحاولات البائسة ثقافياً وسياسياً هو هزالة العرض وقلة الإمكانيات. أما المضمون فهو ذاته، إدارة الظهر للأمة العربية والثقافية العربية والتاريخ العربي لفلسطين، والتغني بقومية فلسطينية منذ بدء التاريخ».

يبدو أن كاتب التعليق مصاب برهاب ورعب كبيرين تجاه التراث من جهة، ويركبه وهم كبير حول ضعف القومية العربية والثقافة العربية لدرجة يضعفها في مواجهة وتناقض مع التراث بدل أن تتمكن القومية والثقافة من احتواء التراث.

قد يكون الكاتب محقاً لو كان قد قلق على الثقافة العربية من التورط في مؤامرة الشرق أوسطية، مثلاً، أو القلق من الشرق أوسطية اقتصادياً، والتي لا بد أن تحاول عبر التبعية الاقتصادية أن تخترق الثقافة والشخصية، وتزيد من تفكيك الوطن العربي، أو أسرلة فلسطين 1948. ودخول الكنيست الإسرائيلي (أو اليهودي إن شئت طالما أن الدولة تعلن بوضوح أنها دولة اليهود)، وحضور مؤتمر غرناطة التطبيعي الذي حضره أشخاص مثل أميل حبيبي المتوفى حديثاً، وعزمي بشارة وغيرهما، أو القلق من الشرق أوسطية اقتصادياً والتي لا بد أن تحاول عبر التبعية الاقتصادية أن تخترق الثقافة والشخصية وتزيد من تفكيك الوطن العربي.

لماذا لا ننظر إلى تاريخ فلسطين الكنعاني والمدن الكنعانية كجزء من التاريخ والوجود العربيين في فلسطين؟ والآلهة الكنعانية كجزء من التراث الكنعاني. وما الخطأ عندما نمجّد شيئاً قائماً وموجوداً؟ قد يكون هناك إقليميون فلسطينيون يميلون إلى تحويل التاريخ إلى خصوصية فلسطينية على طريقة الكتائبيين في لبنان، وعلى طريقة النظام التابع في عهد السادات، ولكن لو حصل هذا، فإنه ليس هدف هؤلاء النهائي. إن هدفهم هو التقاطع مع المتأسرلين من عرب 1948، ومنهم حزب جريدة فصل المقال هذه، أقصد التجمع الوطني الديمقراطي، الذي دخل الكنيست، وصولاً إلى الشرق أوسطية والتبعية للنظام العالمي، حيث يعرفون أنه بالتجزئة فقط وليس (بالكنعانية) يمكن تعميق التبعية.

يقع الكاتب هنا في تناقضات تصل حد الطرافة، ولكنها، ربما تدل على فهلوة أو جهل بأمور معينة، ولكن دعنا ننصفه فنقول الفهلوة، فهو يخلط تلك التناقضات العجيبة معاً، أي السادات والكتائبيين باحتفالات العراق في بابل واصفاً العراق بجملة خبيثة بأنه (في أسوأ أيامه). حيث لا يتضح إن كان المقصود خضوع العراق للحصار أو طبيعة السلطة في العراق أو كونه ليس من التسوية أو لكونه يقف في مواجهة الإمبريالية الأمريكية...؟.

كيف يمكن الجمع مثلاً بين السادات الذي مثّل لعنة كامب ديفيد، والتطبيع

وأسس للتطبيع الحالي (إذا كان الكاتب ضد التطبيع والتسوية) وبين العراق الحالي الذي يدفع ثمناً باهظاً لمواقفه القومية ومواجهته للتطبيع والتسوية. كيف يمكن الخلط بين احتواء العراق لمسألة التراث واستخدامها نهضوياً، وبين هرب السادات والموازنة نحو التراث في محاولة «أصولية» للاحتماء به والارتكاز عليه، أي الارتكاز على ما لا يمكن إعادته إلى التطبيق حالياً إلا على خشبة المسرح. أليس العراق هو الذي دخل مع إيران حرب القومية العربية ضد القومية الفارسية. وبهذه المناسبة، فهل كان موقف العراق خارجاً على ثقافة أبو الطاهر الجنابي العربية الإسلامية؟. فبهذا المعنى يصبح العراق خارجاً. . . !.

بمقياس أبو الطاهر الجنابي، الذي على ما أعتقد اجتنب ذكر اسمه، فإن احتفالات الأردن في جرش هي نزعة «رومانية» وهي طعن للثقافة العربية الإسلامية. وبمقياسه أيضاً، فإن مهرجان قرطاج في تونس هو أيضاً، عودة إلى الفينيقيين وأبنائهم وإلى تمجيد قومية قد يسميها الجنابي «قومية هنيبال»!.

هل يمكننا اعتبار احتفالات الأردن في جرش عودة إلى الرومانية؟

لماذا لا نرى في الكنعانيين عروبتهم. ولماذا نراهم فلسطينيين وهم ليسوا حقيقة كذلك، أليس ما يحاوله الكاتب هو بعينه ضرب القومية العربية والتأريخ لها منذ الفتوحات الإسلامية فقط. وليست الفتوحات الإسلامية سوى إحدى الموجات العربية التي انطلقت من الجزيرة العربية كامتداد بشري ديمغرافي للهجرة الكنعانية.

إن التأريخ لفلسطين منذ الفتوحات العربية الإسلامية هو تغذية للأسطورة التوراتية باعتبارها الأسبق زمنياً. قد يقول الكاتب ليس من السياسة العملية أن نتنافس مع اليهود على الأساطير. ولكن ربما يعرف الكاتب أن العالم مليء بصراعات تقوم على الأساطير القديمة من جهة، مثل أسطورة أسبقية اليهود على العرب في فلسطين، وأساطير حديثة، وهي المركزانية الأروبية والتفوق «المدّعى» للعرق الأبيض على غيره من الأعراق في هذا الزمن. هل يمكن لأحد أن ينسى الكيفية والحديث الذي تفوّه به إسحق شامير في مدريد عندما افتتح ذلك المؤتمر

التسووي. ألم يتركز حديث شامير على التوراة والميعاد؟ ألم يكن الهدف تسبيق وجود على وجود؟

ثم لماذا يهبط وحي القومية العربية «المتناغمة حتى الإطلاق» على البعض فجأة هكذا؟ لماذا لا نرى وجود خصوصيات وتنوع في الأقطار العربية هي موجودة أصلاً، وما علينا إلا أن نأخذها بالاعتبار؟. هل كل العرب نسخة عن بعضهم طبق الأصل. أليست مدرسة التشابه المطلق هي أكثر المدارس عداء للوحدة العربية؟

ومن جهة أخرى، هل سمع الكاتب أن هناك أمماً قديمة، وأن العرب منها؟ وتالياً فإن القومية الحالية في العالم ليست كل شيء. هي امتداد للأمة القديمة وليس فقط الأمة في المرحلة الرأسمالية. لقد عالج المفكر المعروف سمير أمين هذا الأمر في أكثر من موضع. وعليه، فإن الكنعانيين امتداد قومي لا ديني منذ عصور سابقة وفي بقعة من الوطن العربي هي فلسطين، فما الخلل في الاحتفال بما فعلوا؟.

ثم يقول الكاتب:

«صحيح أن كنعان جزء من تاريخ هذه البلاد، وكذلك إسرائيل التوراتية، فلماذا لا نتغنى بإسرائيل التوراتية أنها أيضاً جزء من تاريخ هذه البلاد».

إذا كان هناك ما يمكن التغني به في تاريخ إسرائيل التوراتية في فلسطين، وهو ليس الأول وليس الأكثر بصماتٍ، فلم لا. لو لم نكن في هزيمة من الطراز الذي نحن فيه، ولو لم يكن حزب كاتب المقال قد ارتد إلى أرذل المواقف فأقرت قيادته وبصمت بأنها إسرائيلية، ولو لم تتخلّ حركة أبناء البلد مثلاً عن كونها حركة فلسطينية تربط دخولها في الكنيست بحق العودة للشعب العربي الفلسطيني الذي هي منه.. ولو ولو لكنا حقاً في موقف قوي وواثق بالنفس لدرجة يحتوي التاريخ التوراتي ويعتبره حلقة صغيرة في تاريخ هذا الإقليم العربي، وهو حقاً كذلك حلقة صغيرة لا أكثر في تاريخ إقليم صغير، بل «شَقْفِة» قطر عربي.

وإذا كان المطلوب، كما يريد أبو الطاهر الجنابي، ثقافة عربية إسلامية وحسب، فما الذي نقوله للعرب المسيحيين، وحتى لليهود الفلسطينيين والعرب عامة؟ هل نقول لهم أن الأسبقية هنا للدين، وتالياً، فأنتم أنصاف مواطنين، وأن ثقافتكم نصف أصلية!. ماذا نقول لكاتبة يهودية شرقية مثل إيلا شوحاط، والتي تعتبر ثقافتها عربية، وتعتبر اليهود الشرقيين، أو على الأقل القادمين من البلدان العربية عرباً!، هل نقول لها أن عليك أن تعلني الإسلام[1].

ولكن، يحق للكاتب أن يطرح تساؤله هذا لأنه يكتب في صحيفة تنطلق من الإقرار بأن هذه البلاد هي إسرائيل، ومن ثَمّ فإن ذكر الكنعانية يرهبه ويضعه في ارتباك محيّر؛ فالكنعانية تناقض كل ما يطرحه الحزب الذي يكتب الجنابي في جريدته، ولا أخال الجنابي هذا خارج ذلك الحزب بل أحد قادته المتأسْرلين. والحقيقة أيها السيّد أن الكنعانية لا تستقيم أبداً ولا تستوي مع الإقليمية الفلسطينية الجديدة التي هي إقليمية الأسرلة لفلسطينيي 1948، وإقليمية التسوية لفلسطينيي الضفة والقطاع، في حين أن الكنعانية هي نقيض الأسرلة والصهينة. هل تتصور كم من الأبحاث ورأس المال أنفقت لتسبيق الأثر التوراتي على الوجود الكنعاني؟.

ثم يقول الكاتب:

«... كل الحضارات خليط. ولكن تاريخنا نحن سكان هذه البلاد الأصليين، ونقصد تاريخنا ذاته، وليس روافده، هو تاريخ عربي إسلامي منذ أن سيطرت الثقافة العربية الإسلامية».

صحيح أن مختلف الحضارات متداخلة، ولكنها ليست خليطاً، فلو كانت خليطاً لكانت متماثلة ولاندمجت مختلف حضارات العالم في حضارة واحدة. وهذا ما تحاول المركزانية الأوروبية من خلاله اختصار واختزال ثقافات العالم

(1) Ella Shohat. Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of its Jewish Victims. In, Social Text, no 19-20, 1988: 1-35.

بأسْرِه فيها. لقد أخذ كل العالم بعضُه من بعض، ولكن حافظت كل حضارة على خصوصيتها، ولذا فإن ما لدينا هو علم الحضارات والثقافات، وليس «مولينكس».

وإذا كان التاريخ العربي الإسلامي قد جاء في أعقاب الكنعانيين بزمن طويل، فكيف أصبح التاريخ الكنعاني أحد روافد التاريخ العربي الإسلامي؟ ثم لماذا تغليب الثقافة على التاريخ، وجعل الأولوية لها؟. فالثقافة لا تحتوي التاريخ، وإنما العكس.

وفي محاولة لفصل التاريخ عن الصراع العربي الإسرائيلي، يعتمد الكاتب الأسطورة ليضعف من أهمية التاريخ ودوره، فيقول:

«.. في حين هو صراع بين معتدٍ ومعتدى عليه، بين قاطن عربي في هذه البلاد ودخيل عليها نفى عنها صفتها العربية». وحيث يتنازل الكاتب عن الوجود التاريخي للعرب في فلسطين، فإنه يلجأ إلى مواجهة الصهيونية بتلك التسمية الانثروبولوجية الاستعمارية الرأسمالية التي تطلق على أصحاب البلاد الشرعيين أي تسمية «السكان الأصليين».

تقوم الانثروبولوجية الاستعمارية الرأسمالية، وهي بالطبع من الأكاديميا للسلطة الرأسمالية الغربية، مقام فريق كشف وبحث وتحرٍّ للإمبريالية كي تتمكن من تثبيت تبعية المحيط للمركز. ولذا، فهي تختصر أهل الوطن وتاريخهم وثقافتهم وحقوقهم وحياتهم وآلامهم إلى مجرد حديث عادي عن الإبادة.

وتختصر العلاقة معهم في مجرد زيارة المنعَزَلات التي يعيشون فيها. أو مثلاً في مجرد زيارة إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. أما أعضاء حزب كاتب المقال، فيتحدثون عن تشريد الشعب الفلسطيني، وعن المخيمات، ولكنهم في نهاية المطاف يدخلون برلمان الدولة اليهودية التي حلت محل هؤلاء «الأصليين»،

ويقسمون قسم الولاء لهذه الدولة التي أقيمت على أنقاض «الأصليين» الذين يتحدث عنهم الكاتب. فهل هناك تناقضاً أشد مفارقة من هذا!.

وينتهي كاتب المقال إلى مخاطبة عاطفية لا معنى لها فيقول:

«الهوية الكنعانية لا تنجب هوية فلسطينية، فالهوية الفلسطينية بنت الهوية العربية.. ولكن الوعي القومي العربي في أحلك ساعاته وأعمق أزماته يبقى أكثر حيوية وحضوراً في ذاكرتنا الثقافية... فهل تهز الكنعانية مشاعر أحد أم أنها «هزة بدن» فقط. ربما كانت هذه أصدق ما قال الكاتب (هزّة بدن) لأنها مشروعه الإسرائيلي اليهودي من الأعماق. فإذا لم يعرف أتباع الكاتب ذلك حتى اليوم فعليهم أن يفكروا جيداً اليوم على الأقل.

مرة أخرى يضع الكاتب الكنعانية في معارضة الهوية العربية مع أن الأمر مختلف تماماً وكلياً. ويعود الكاتب لاعتماد «العامل الثقافي» كأساس في التحليل. وهنا نصل إلى أخطر ما في مقال الكاتب. فهو يلخص الوجود العربي تاريخياً وبشرياً إلى مجرد حالة ثقافية، تماماً كما تفعل الكتابات البرجوازية في الحقبة المسماة ما بعد الحداثة، والتي تبتعد عن البعد الطبقي الذي يمثل مصالح الطبقات الشعبية في مواجهة الطبقات الحاكمة ولا سيما الرأسماليات التابعة في العالم الثالث والوطن العربي مع فارق تمأسس بنية المركز القومية مما يسمح له بمرونة تجاه قضايا لا نستطيع بوضعنا الحالي التساهل فيها.

إن التركيز في المركز الإمبريالي، وفي أواسط الأكاديميا الرأسمالية الغربية على الثقافي Culture أو على التعددية الثقافية في محاولات لتجاوز الطبقي وحتى القومي لا تهز أركان المجتمع الغربي المستقر. بل إنها مهمة يقوم بها مثقفو البرجوازية، خاصةً والنظام العالمي بما فيه الأمم المتحدة عامةً لتدجين أكثر للطبقات الشعبية في الغرب.

على أن الأمر لا يتوقف هنا أبداً. لا، بل إن هدفه ليس هذا. إن الأمر

مقصود به بلدان المحيط ولا سيما العربية. فالتركيز على الثقافي في بلدان فيها كل هذه التبعية والفقر والتخلف يعني ويهدف أساساً إلى تغييب صورة التبعية والتخلف والاستغلال. تغييب الاقتصادي والطبقي ليتورط البلد في «التكيّف» مع النظام العالمي، وتالياً يبقى في فلك العبودية. من هنا تحديداً، نستطيع الإمساك بما ينتحر أبو الطاهر هذا من أجله، ألا وهو الاهتمام بالثقافي، وبه وحده. لأن هذا وحده الذي يجعل الصراع مع إسرائيل والإمبريالية في نطاق «التلاقح وربما التناكح» الثقافي وحسب.

ما هو الثقافي أيها السيد الذي يجمع بين طبقة رأسمالية كمبرادورية تابعة تعيش حياة غربية تماماً وتتدرب يومياً على «تأهيل» نفسها لاستيعاب وتمثّل الثقافة الرأسمالية الغربية، ما الذي يجمع هذه الطبقة مع الطبقات الشعبية في صعيد مصر، أو مخيمات غزة، أو عمال المغرب. ما الذي يجمع بين مثقف فلسطيني، وقد أصبح عضواً في الكنيست الإسرائيلي مع ثقافة الطبقات الشعبية العربية للتي ترفض التطبيع وتصر على مقاطعة إسرائيل، وتنتظر بفارغ الصبر الانقضاض على المصالح الأمريكية؟. أين يقع الثقافي هنا أمام القضية المركزية العربية اليوم، أي أمام الضرورة الملحّة للوحدة العربية على أساس مصالح الطبقات الشعبية العربية في التنمية والتطور والوحدة. والثقافة هنا لا تكفي، فالثقافة أيضاً منقسمة حسب وطبقاً للمصالح. فمصالح رأس المال التابع هي ضد الوحدة العربية. عملت وتعمل وستبقى تعمل ضد الوحدة العربية. وعليه، فالقومية العربية هي أيضاً قومية الطبقات الشعبية التي تؤمن بالوحدة العربية ولها مصلحة في الوحدة، وقومية شكلية مزيفة تعمل ضد الوحدة العربية هي قومية الطبقات الحاكمة التي ترتبط مصالحها بالأجنبي وتالياً تعمل له ولمصالحه[1]. هنا يصبح من الضروري أن نميّز تماماً بين الثقافي وبين الطبقي والاقتصادي والاجتماعي، وأن نعرف من الذي يحدد الآخر؟ إن

(1) أنظر عادل سمارة: مقالة في تطوير اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة. مجلة المستقبل العربي العدد 197 تموز 16: 28 ـ 1995.

الاقتصادي والاجتماعي والطبقي هي التي تحدد الثقافي وتصوغه وتؤثر فيه. إن الطرح الأكاديمي الجديد للثقافي هو تفريغه من محتواه الطبقي والاقتصادي والسياسي، وحصره في اللغة، ونمط الحياة.

إن الدين جزء من الثقافة، والثقافة جزء من الحضارة، وكلها في خدمة الشعب الذي يصوغ هذه وتلك في تشكيلته الاجتماعية الاقتصادية الطبقية.

(مجلة كنعان
العدد 81 تشرين أول 1996)

الفصل الرابع

ثنائية القومية والحكم الذاتي

ودولة لكل مواطنيها

مشاريع حلول صهيونية للقضية الفلسطينية

أعيد مؤخراً طرح مسألة الدولة ثنائية القومية، كحل مقترح للقضية الفلسطينية من قبل مثقفين وساسة إسرائيل. ما هو جديد في الأمر ليس الفكرة نفسها، ولكن المضمون الجديد الذي يحويه الطرح، والاتجاهات السياسية التي تطرحه، وتوقيت الطرح نفسه. كانت المقاومة الفلسطينية، بيمينها ويسارها، هي أول من طرح الدولة ثنائية القومية. ففي حين طرح اليمين الدولة الديمقراطية العلمانية، طرح اليسار الدولة الاشتراكية في فلسطين[1].

كان هذا الطرح مبادرة من قبل المقاومة الفلسطينية حينما كانت في أوج ثوريتها يميناً ويساراً، وبالطبع ترافق ذلك مع اشتعال النضال ضد الاستعمار في العالم الثالث، وقبيل تهافت كتلة الانحياز. أي أن المبادرة كانت آنذاك جزءاً من حالة صعود قوى الثورة العالمية. وقد أثر ذلك على منظمات اليسار الإسرائيلي،

---

(1) عادل سمارة، النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية، 1977، ص ص 72 ـ 96، منشورات المؤسسة الفلسطينية القدس، وعادل سمارة، أزمة الثورة العربية وانحطاط كامب ديفيد 1979، ص ص 42-46، منشورات دار العامل، رام الله.

رغم صغر حجمها، حيث طرحت منظمة «ماتسبين»[1]، موقفها من الثورة العربية داعية فيه إلى وطن عربي اشتراكي تكون إسرائيل غير الصهيونية، أي بعد تفكيك الدولة الصهيونية، جزءاً منه.

إلا أن تدهور النضال الوطني الفلسطيني والقومي العربي، وتراجع الثورة العالمية، فتح الطريق أمام قوى الإمبريالية والصهيونية لتعود إلى الصدارة وتشن هجمات متواصلة على الطبقات الشعبية عامة، وعلى الأمة بمجموعها من جهة، وبماضيها وتراثها وحضارتها ومستقبلها من جهة ثانية. في هذا السياق تحديداً، يمكننا فهم لماذا يبادر صهاينة (من اليمين ومن اليسار) لطرح مشروع دولة ثنائية القومية في ظل ميزان قوى عالي الاختلال، بعد أن كانوا يتمترسون وراء شعار «الدولة اليهودية النقية»؟

وفي هذا السياق أيضاً، يمكننا فهم لماذا يقوم مثقفون عرب وفلسطينيون بالتماهي مع أطروحات النظام الإمبريالي العالمي تجاه الوطن العربي عامة وفلسطين خاصة. لماذا «يتأسرل» مثقفون وساسة فلسطينيون، وحتى «يتصهين» البعض منهم. لماذا يخرج بعض المثقفين العرب على موقف الطبقات الشعبية الرافض للتطبيع، وينسلخون عنه لصالح الموقف الرسمي لطبقات الكمبرادور الحاكم، مع أن التباعد يزداد وضوحاً وحِدّة بين الموقفين الشعبي والرسمي في الوطن العربي لا سيما تجاه الإمبريالية والصهيونية؟ يمكننا وضع مختلف هذه التحولات والارتدادات ضمن ما تسمى عملية «التكيّف» التي تتخذ في الاقتصاد حالة اعتماد نظام السوق والخصخصة والهجوم على القطاع العام، وتالياً على الطبقات الشعبية، ولا سيما على أجور العمال وحتى فرص تشغيلهم نفسها. وتتخذ في السياسة تبني أيديولوجيا البرجوازية لا سيما في تجاهل العامل الطبقي وحتى القومي، وتبني العامل الثقافي وإعطائه الأولوية كسبب في تفاوت التطور، وصولاً إلى التثبيت في أذهان شعوب

(1) أنظر: طبيعتها، وضعها الراهن وآفاقها، منشورات ماتسبين ـ منظمة المنتسبة للأممية الرابعة في عموم المنطقة العربية، 1974، 1975، 1976، 978:.

العالم الثالث أنها خُلقت بطبيعتها هكذا متخلفة، وأن ما عليها إلا أن تتسابق على إرضاء العرق الأبيض رغبة منها في الحصول على موقع «أفضل» من غيرها في قاع السلّم. على هذه الشعوب أن لا تحاول، حتى مجرد محاولة، الخروج على «شرائع: رأس المال ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأخيراً منظمة التجارة العالمية أو إن شئت المؤسسات المالية الاحتكارية العالمية.

سنحاول التعرض لبعض الأطروحات بالطبع، وهي الأطروحات التي تمس مصير فلسطينيي 1948 وفلسطينيي الضفة والقطاع 1967، ولكن سنعالج مقترحاتهم بما لا يمكن وضعهم في سلة واحدة، نظراً لاختلاف الأطروحات على الأقل. ففي حين أن إسرائيلياً يهودياً مثل ميرون بنفنستي، يطرح الدولة ثنائية القومية (حاصراً إياها في مستوى حقوق الأفراد والحقوق الثقافية بعيداً عن التعاطي مع الجوهر اليهودي الصهيوني لإسرائيل داخلياً، واغتصابها الأرض الفلسطينية، وكونها مشروعاً رأسمالياً، وارتباطها بالإمبريالية من خلال دورها العدواني من ناحية ثانية) كحل لمشكلة الضفة والقطاع، مختزلاً المشكلة الفلسطينية في هذا المستوى، فإن عضو الكنيست عزمي بشارة يطرح حكماً ذاتياً كحل نهائي لفلسطينيي 1948، مع أنه يشارك بنفنستي تجاهل الأمور الأساسية التي ذكرناها أعلاه كافة. لا، بل إن المشترك فيما بينهم عالٍ جداً، فهم جميعاً يلتقون في كونهم يطرحون حلولاً للقضية نفسها وهي القضية الفلسطينية، عازلين هذه القضية عن كونها جوهر الصراع العربي الإسرائيلي من جهة، ولأنهم جميعاً ينكرون على فلسطينيي 1948 حقيقة كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني عامة ولا يعتبرون مطالب هذا الشعب قومية حقيقية، ولا سيما في نطاق حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على الأرض. كما أنهم يتجاهلون تماماً حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وفي ردنا هذا نتناول ما كتبه يئير شيلج «دولة واحدة لشعبين» المنشور في صحيفة كول هاعير (31 ـ 1 ـ 1997)، ومقابلتين مع د. عزمي بشارة في كل من جروزاليم بوست (28 ـ 2 ـ 1997)، ومجلة متعان: مجلة للفكر والعمل، عدد شتاء عام 1997.

دولة ثنائية القومية بمنظور صهيوني

يقول شيلج: «كتب ميرون بنفنستي في مقالته في صحيفة هآرتس أن تصور دولة ثنائية القومية، هو تصور واقعي. . . وحتى حاييم برعام وهو يساري منذ زمن طويل، وكان معارضاً متشدداً لأفكار بنفنستي، عاد ليطرح تصور دولة ثنائية القومية مرات عدة في مقالاته المتأخرة في العمود الذي يكتبه في مجلة كول هاعير، مشيراً إلى أن التوجه القائم حالياً يقود إلى تأييد الضم، ونظام الأبرتهايد».

أما الحاخام مناحيم فرومان من مستوطنة تكواع، قرب مدينة بيت ساحور في الضفة الغربية، وهو عضو سابق في سكرتاريا حركة غوش إيمونيم الاستيطانية المتطرفة، فيؤيد فكرة الدولة ثنائية القومية: «إن الدولة الإنسانية مختلفة عن الدولة ثنائية القومية: في البقعة الواحدة من الأرض، في كامل «أرض إسرائيل»، ستكون هناك دولتان من المنظور الثقافي حيث ينتمي كل اليهود إلى دولة وكل الفلسطينيين إلى أخرى».

يدعي بنفنستي أنه ضد الفصل بين الشعبين بناء على اعتبار أخلاقي، ولكن ليؤكد ذلك، فإنه يقول:

بما أنني شخص يعتقد بالمساواة ويؤمن بها، فإنني أرى أن هناك مشكلة أخلاقية في الحل المعتمد على (فصل) الشعبين. وأبعد من هذا، فإن مثل هذا الحل لا يحل المشكلة، لأنه حتى إذا وافق عرفات اليوم نظراً لضعف قوته، فإن هذا الحل يخلق أساساً يدفع الأجيال الفلسطينية القادمة للنهوض ضده. إن لا تماثلاً من هذا الطراز قابل للانفجار حقاً.

في الحقيقة، فإن موقف بنفنستي «الأخلاقي» هذا قائم على أمور مادية وعلى توقعات وحذر عاليين، لا يوجد ما يجمعهما حقيقة بالأخلاق. فهو يرى أن من مصلحة إسرائيل القبول بهذه الدولة ذات القومية الثنائية الشكلية اليوم لأن هذا سوف يؤجل إلى أطول مدى ممكن، وربما يقوّض إلى الأبد، ثورة الأجيال الفلسطينية

المقبلة. لكن بنفنستي لم يذكر إطلاقاً طبيعة هذه «المساواة» التي يتحدث عنها، وهل المساواة على طريقته تذهب إلى حد المساواة في الأرض، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى 1948، والمساواة في الثروات والموارد؟ وحين يتحدث عن إعادة تغيير أوراق المناطق في فلسطين الانتدابية، فإنه، أي بنفنستي، يبدأ في هذا الأمر من اللحظة الحالية، أي من اعتبار أن ما هو بيد اليهود من فلسطين لهو حق لهم بما في ذلك المستوطنات في الضفة والقطاع؟.

يقول بنفنستي أيضاً: «إن الاتجاه الذي أحبذه هو الكانتونات، أي تقسيم «أرض إسرائيل» غربي النهر على أساس الكانتونات، ولكي أكون واضحاً، فإنني أشمل الجليل والنقب في ما أقترحه».

بين أيدينا هنا مشكلتان على الأقل. الأولى؛ أن نموذج بنفنستي يرفض حق الفلسطينيين في العودة، ولكن ذلك يأتي اعتماداً على كونه يعتبر الأرض الفلسطينية هي التي يعيش عليها فلسطينيون الآن فقط. والثانية؛ أنه بناء على الهجمة الإسرائيلية الشرسة في مصادرة ما تبقى من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية والجليل والنقب، وإلى أن يقبل عدد كاف من الإسرائيليين بمقترح بنفنستي، فلن تظل أرض تحت أقدام الفلسطينيين، وعندها، لن يكون هناك مجال حتى لتطبيق فكرته في الكانتونات[1].

وليس موقف «اليساري» الصهيوني حاييم برعام بأفضل من موقف بنفنستي، إلا أنه أكثر وضوحاً:

والذي يقول «ولأنني أرى أن الديمقراطية والمساواة هي القيم الأكثر أهمية، ونظراً لأنني لم أجد أية بدائل أخرى، أجد نفسي سائراً باتجاه الدولة ثنائية القومية التي تتحقق فيها حقوق مدنية كاملة ومتساوية، إضافة إلى آليات للحفاظ على السمات الثقافية لكل شعب».

(1) تجدر الإشارة إلى أن بنفنستي نفسه عمل في سنوات الاحتلال الأولى مستشاراً ومساعداً لتيدي كوليك الذي شغل منصب رئيس بلدية القدس الغربية بعد ضم القدس الشرقية إليها.

بالطبع، فإن **برعام** لا يوضح لنا ما إذا كان محتوى «ديمقراطيته» يتجاوز الديمقراطية السياسية الشكلية باتجاه الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية، وما إذا كانت الحقوق المدنية تتضمن حق العودة للاجئيين الفلسطينيين. وفي حين أن **برعام** لا يتعهد بضمان حق العودة للفلسطينيين، فإنه يرغب في ضمان حقهم الثقافي، وهو أمر نعتقد أن **برعام** متأخر فيه كثيراً وراء الأحداث، لأن الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع استطاع الحفاظ على ذلك رغم الاحتلال. يمكن للرجل أن يحاول ضمان ذلك لفلسطينيي 1948 وهو الأمر الذي يحاوله **عزمي بشارة** كما سنرى لاحقاً.

أما اكثر هؤلاء اليهود وضوحاً فهو الحاخام **فرومان** الذي يقول أن الدافع الأساس لدعوته إلى الدولة ثنائية القومية هو «**تقديس أرض إسرائيل**» «**وتفضيل الولاء للأرض على الولاء للدولة**». لو حاولنا تفهم ما يقصده **فرومان** حول قداسة الأرض، لوجب أن لا ننسى أنه يصر على هذه القداسة وكل الأرض بيد اليهود دولة أو أفراداً، ومن هنا، فإنّ تقديس الأرض قائم على أساس تحكّم اليهود بها. وهذا يعني أنه يرى الفلسطينيين مجرد سكان، وهو التصور الذي «يحظى» بأعلى إجماع في إسرائيل.

يدّعي **بنفنستي** أن الدولة القومية في البوسنة ليست هي التي خلقت التوتر هناك:

«بل إن التوترات هي التي قوضت الدولة في لبنان وفي يوغسلافيا تفكك نظام الثنائية، ولكنه تماسك في كل من كندا وبلجيكا وسويسرا، وحيث أن الانفصال لم يحدث في كندا وبلجيكا فذلك لأنهم أدركوا هناك أن كلفة الانفصال أعلى من كلفة العيش معاً، رغم جميع صعوبات العيش معاً».

لكن **بنفنستي** لم يقل ما هي أسباب التوترات في تلكم البلدان. ففي يوغسلافيا السابقة، كانت هناك مشكلة الأرض التي يملك أكثرها المسلمون وذلك بحكم ما حصلوا عليه أثناء الحكم العثماني. وهناك التفاوت اللا ـ متكافئ بين

المقاطعات المسلمة والكرواتية مثلاً، وذلك بحكم فشل سياسة النظام البيروقراطي «الاشتراكي» في رتق فجوة تفاوت التطور بين القوميات، وهناك ضغط صندوق النقد الدولي على يوغسلافيا لتدفع ديونها في فترة محدودة وذلك طمعاً في إرباكها والتسريع في تفكيكها، كما جرى تخريب آخر الخطى الجريئة التي قامت بها آخر سلطة شيوعية هناك بقيادة آنتي ماركوفيتش من قبل المؤسسات المالية الدولية مما جعلها عاجزة حتى عن دفع رواتب الجنود[1]. تجدر الإشارة إلى أن أسباباً مشابهة إلى حد كبير ماثلة الآن في فلسطين، ولكن بنفنستي لا يود رؤيتها، فالأرض محتكرة كلياً بيد اليهود، وكذلك القاعدة الصناعية والقوة العسكرية. أما وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فتدعو الفلسطينيين إلى أن يندمجوا بإسرائيل كلياً، وتدعوهم إلى جعل اقتصادهم مجرد «اقتصاد تحت الطلب». ولكن طالما أنه لا النظام البيروقراطي، ولا الانفصال قد نجحا في يوغسلافيا، مع أن النظام البيروقراطي كان أفضل بكثير، فما هو النظام المناسب؟ أعتقد أنه النظام الاشتراكي، وهو النظام الذي يرفضه معظم الإسرائيليين وحتى اليسار الصهيوني.

لم تتفكك كندا وبلجيكا لأنه تم الحفاظ على مستوى مقبول من تكافؤ التطور، ومستوى عال من التطور لا سيما في بلجيكا، وهذا ليس موجوداً، ولا نعتقد أنه سيوجد في الحالة المعطاة للفلسطينيين والإسرائيليين.

يجادل كل من بنفنستي وفرومان بأنْ: لن يشكل تقسيم الارض حلاً دائماً، لأنه ما من طرف سوف يوافق على ما يريده الطرف الآخر... سيعلن عرفات إقامة دولة فلسطينية.. والتي ستشمل في أحسن الأحوال 30٪ من الضفة الغربية، وستخضع بقية الضفة الغربية لتقاسم وظيفي من الطراز الذي أتحدث عنه. وسيقود

(1) Munik Ronald, The Difficult Dialogue Marxism and nationalism, 1986. Zed Books.
Robin Backburn, «The Breakup of Yugoslavia», New Left Review, no 199. 1993
إن صندوق النقد الدولي وراء المشكلة الاقتصادية الاجتماعية الحالية في ألبانيا (أنظر المقال حول الموضوع في هذا العدد من كنعان).

هذا إلى سلسلة طويلة من الاتفاقيات المرحلية، والتي لو نظرت إليها جيداً لوجدتها من المنظور الزمني تشكل في الحقيقة دولة ثنائية القومية.

على ضوء وضع الأرض حالياً في فلسطين بأكملها، فإن رفض كل من **بنفنستي وفرومان** لاقتسام الأرض إنما هو موظف لخدمة الاحتلال الإسرائيلي للأرض واحتكارها بيد اليهود، وهذا بحد ذاته يبقي عامل التوتر كما هو. إن الحكم الذاتي وحتى إعلان دولة فلسطينية، لن تكون مستقلة حقيقة ولا بأي حال من الأحوال، إنما هو طبعة أولية من الدولة ثنائية القومية، وهذا ما يرضي المفهوم الصهيوني لا سيما أن اتفاق أوسلو نفسه لم يضمن أبداً حق الفلسطينيين في تقرير المصير ولا السيادة على الأرض. أما دولة مستقلة في الضفة والقطاع، فهي حل غير مناسب ولكنها أفضل ولا شك من دولة ثنائية القومية، بهيمنة ومبنى ومحتوى صهيوني.

يقول **اوري ايليتسور** رئيس تحرير مجلة نيكودا الناطقة بلسان المستوطنين المتدينين:

أنا لا أريد في الحقيقة إقامة علاقات بين الشعبين تقوم على المساواة. لا أريد أن أرى سوى أمة واحدة في المنطقة الواقعة بين النهر والبحر. يمكن للأمة الأخرى أن تتمتع بحقوق مواطنين (أفراد) داخل الدولة... يمكن إقامة دولة فلسطينية، ولكنها لا شكك سوف تنهار لأنها تفتقر إلى التواصل المناطقي، وتفتقر إلى مقومات الوجود المستقل، وغالباً لأنني أرى أن الهوية الفلسطينية هي بشكل أساسي نقيض للصهيونية...

وهكذا، يعود بنا **ايليتسور** إلى الموقف الصهيوني الأساسي الذي يرى الفلسطينيين مجرد وجود عارض، حصل بالقوة وأن أي وجود لهم يجب أن يكون فردي الطابع ليس أكثر، ولذا، فإنه يتجاهل حتى الوجود الثقافي.

ويقول **حنان بورات** من الحزب الوطني الديني، إنه مستعد لمناقشة موضوعة

الدولة ثنائية القومية: «أن تنوجد شعوب مختلفة تعيش تحت السيادة اليهودية حيث يدير كل حياته في الشؤون البلدية والاقتصادية والثقافية».

وهكذا فإنه بينما يتعاطى **ايليتسور** مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع باعتبارهم أفراداً، فإن **بورات** يذهب لما هو أبعد من ذلك فيقبل بحقهم الثقافي. وفي الحقيقة، فإن **بورات** يعطي الفلسطينيين في الضفة والقطاع ما يطالب به عضو الكنيست **عزمي بشارة** لفلسطيني 1948!، إلا أنه لا **بورات ولا بشارة** قد تبنى الحقوق القومية بالمفهوم المناطقي والجغرافي للشعب الفلسطيني في فلسطين 1948 و1967 (انظر النقاش مع طرح بشارة لاحقاً).

بطريقة صحفية جداً، يتحدث **يائير شيلج في كول هعير** ناسباً إلى الفلسطينيين رغبتهم في دولة ثنائية القومية. وقد بنى محاججته هذه على ما قاله **عزمي بشارة**: «سمعت ذلك من كثير من الفلسطينيين البسطاء ومن مثقفين جداً، مثل محمود درويش وادوارد سعيد».

ولكن لا **شيلج** ولا **بشارة** بالطبع ذكر لنا شيئاً موثقاً لأي من **سعيد أو دوريش** عن ثنائية القومية، وعن ما الذي يقصده كل منهما بذلك. كما أننا نعيش بين أهل الضفة الغربية ولم نسمع عن هذا الأمر سوى من بضعة أنصاف مثقفين. ما نعرفه عن الفلسطينيين البسطاء أنهم لم يفقدوا ذاكرتهم المنقوشة بأن وطنهم مغتصب، وأن الاحتلال لم يخرج حتى اليوم من مناطق الحكم الذاتي.

بالنسبة **لبنحاس عنبري**، وهو صحفي إسرائيلي آخر، فإن: الدولة ثنائية القومية، لا سيما الأفكار المتعلقة بإسرائيل، فإنها تصورات مقبولة جداً لدى الفلسطينيين اليوم. إن الانقسام بين الفلسطينيين هو بين أولئك الذين يرون الدولة الفلسطينية ضمن الشكل التقليدي العربي ذي النظام المركزي مثل عرفات، وأولئك الذين يريدونها ضمن النسق الغربي ـ الديمقراطي. توجد اليوم دوائر واسعة في المجتمع الفلسطيني والتي تعتقد ان حظها الوحيد في الحصول على الديمقراطية الغربية الحرة، والحصول على وضع اقتصادي جيد، هو فقط من خلال العلاقة

بإسرائيل. لقد كتب سري نسيبة ذات مرة... أننا لا نحارب من أجل دولة مثل الدول الأخرى في المنطقة. لقد حاربنا من أجل أن نعيش فيها بكرامة وديمقراطية.

ويستطرد عنبري قائلاً: «إن الفريق الذي قاد مفاوضات أوسلو مثل أبو علاء وأبو مازن هو أقرب إلى فكرة دولة ثنائية القومية.. وأن هذا الجدل حول الدولة ثنائية القومية، لا بد أن ينفجر يوماً، لا سيما بعد ذهاب عرفات».

ليست مشكلنا مع عنبري في وجود فلسطينيين يريدون الارتباط بإسرائيل. ولكن المشكلة في هذه المبالغة الإسقاطية. فهو إنما يسقط على الورق ما يود أن يحصل ويكون. وعلى الأقل، حبذا لو يتذكر عنبري أن سري نسيبة الذي كتب لاحقاً ما ذكره عنه أعلاه تحول، ولا ندري لماذا وكيف؟ إلى أقرب المقربين للسيد عرفات الذي يحاول إقامة دولة فلسطينية، بغض النظر عن رأينا في أوسلو لن يخلق في أرقى أحواله ما هو أرقى من اندماج تابع لإسرائيل. ترى، هل السبب أن نسيبة يرى الأمر هكذا؟ هذا شأنه هو.

ثم يدعم عنبري ادعاءه بالاستناد إلى ما قاله وليد سالم العضو في الجبهة الشعبية في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم 14 ـ 12 ـ 1996 حيث قال: «أن العملية التي قامت بها الجبهة الشعبية قرب بيتين (بيت إيل) هي عمل إرهابي ضد مدنيين أبرياء». وهكذا، فإن عنبري، يستند في ما يطرحه إلى أقوال شخص يرى أن المستوطنين مدنيون أبرياء!، ولا نعتقد أن هذا الحديث يستحق أكثر من أن يذكر.

عزمي بشارة: لا نطالب بمناطق بل بحكم ذاتي ثقافي

نستعرض فيما يلي ما قاله د. عزمي بشارة في مقابلة مع الصحيفة الإسرائيلية جروزاليم بوست (28 ـ 2 ـ 1997) الناطقة بالإنجليزية، بعنوان «Ya-Allah Primr Minister»، أجراها معه لاري ديرفنر.

قبل الخوض في الموضوع، أود الإشارة إلى أن أطروحات بشارة تنمّ عن مواقف مضطربة ومتقلبة إلى حد كبير. وعليه، فإن أهمية نقد أطروحاته ليست في

نقد تقلبها، بقدر ما هي في نجاح الطابع «الخطابي والتصريحاتي» لهذه الأطروحات في دفع بعض القراء بعيداً عن التقاط الخطورة الكامنة في جوهر هذه الأطروحات. هذا من وجهة، ومن وجهة ثانية، قيام الإعلام الإسرائيلي بتسليط الأضواء على أطروحات بشارة التي تتقاطع في معظمها مع طرح كثير من الصهاينة اليهود وكأنها أطروحات راديكالية.

هناك أمور خطيرة على الصعيد الفلسطيني في مناطق 1948 وفي الضفة والقطاع، ما كان يمكن التعامل معها كأمور مقبولة أو عادية لولا أن الحقبة الحالية هي **حقبة استدخال الهزيمة**. ففي حين أن إسرائيل لا تزال تعلن أنها دولة اليهود، وأنها تقوم على الأسس الصهيونية، وصل استدخال الهزيمة عند الكثيرين من العرب الفلسطينيين إلى اعتبار عضوية الكنيست الإسرائيلي أمراً عادياً أو إنجازاً! رغم أن هذا نفيٌ كلّي للحقوق الفلسطينية في فلسطين. ويبرر البعض أن عضوية الكنيست تفتح باباً مطلبياً للفلسطينيين لأنه بدون ذلك لا يمكن تحقيق «تحسين في شروط حياتهم». ورغم أن ذلك لو صحّ فإنه مساومة تفوق الخسارةُ فيها الربحَ بما لا يقاس، إلا أن الحقيقة غير ذلك. فمن يقرأ الأدبيات الصهيونية حتى قبل إقامة الدولة اليهودية يجد أنها تقرّ بإعطاء بقايا الفلسطينيين الذين كان يفترض بقاؤهم في بلادهم حقوقاً مدنية وفردية ومنها حتى عضوية (لعدد محدود منهم في الكنيست). كما أن من يراجع تاريخ عضوية الكنيست يجد ان ما تسمح به المؤسسة الصهيونية لأعضاء الكنيست العرب هو أن يكسبوا فردياً، لا أن يحققوا مكاسب قومية. وهم على أية حال يدخلون الكنيست تحت شعار دولة اليهود بلا موارية. كما لم يعد خافياً أن ما حققه العرب في إسرائيل كان بنضالاتهم المتواصلة، واحدة من الأمثلة اليوم هو يوم الأرض، وليس بالمطالبة في الكنيست. وهذا أمر لا يختلف عن مناخ تحقيق أي شعب لحقوقه من سلطته أو من الاستعمار حيث تتم جميعاً بمراكمة مختلف أنواع النضالات، والتي ليست البرلمانية إلا جانبها السلبي والمخصي.

يقول ديرفنر:

بعد أن أعلن عزمي بشارة ترشيح نفسه لرئاسة الوزارة، أعلنت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تبنيها للأمر بأن يرشح العرب شخصاً بالإجماع لهذا المنصب، كما وافق على ذلك عبد الوهاب دراوشة رئيس الحزب العربي الديمقراطي. لكن بشارة قال: **«أنا لا أرشح نفسي باسم العرب، وإنما باسمي الشخصي، أنا مقدم على ذلك ولن أضعه قيد نقاش مثل لماذا هو ولست أنا».**

وحول موقف بشارة من الصهيونية يقول ديرفنر:

لقد قرأ بشارة كتابات المفكرين الصهاينة، بمن فيهم جابوتنسكي، واكتشف أن هذه الحركة ليست كلية التناغم، أو أنها مستبدة الطابع بقصد كما تراها وجهة النظر العربية التقليدية...

ويقول بشارة نفسه:

تعودت أن أراها كحركة استعمارية بذاتها أو جوهرياً، ولكن من خلال قراءاتي للأدبيات الصهيونية فأنا متأكد أنها أكثر تعقيداً من ذلك، فهي تنظر لنفسها كحركة نهضة، كحركة تحرير، ولذلك فإنها كانت في حالة توتر بين تصورها لنفسها وبين ممارساتها.

رغم أن مختلف الحركات الفاشية والعنصرية والاستعمارية (بما فيها الصهيونية) تولدت في الغرب الرأسمالي، إلا أن أياً منها لم تقل عن نفسها أنها حركة عدوانية. كل حركة منها، بل فيها حتى حاضنتها الرئيسية (الرأسمالية) تطرح نفسها كحل لمشاكل البشرية. المهم في أية نظرية ولاحقاً حركة، كيف قامت بتنفيذ أفكارها وفلسفتها على الأرض، وما هي النتائج؟ ولا أعتقد أن مشكلتنا نحن العرب أن نجد عذراً للصهيونية لكونها اخطأت في ممارساتها. ولعل السبب هنا بسيط،

فهي حركة استعمارية جندت الغيبيات في تشريد شعبنا وذبحه. إن المعادلة واضحة بما لا يسمح «البلاغة» كلامية أن تخفيها[1].

يصرح بشارة في مقابلة مع مجلة متعان (انظر لاحقاً) بأنه «سوسيال ديمقراط»، وينصح اليسار الفلسطيني بأن يعلن حزباً «سوسيال ديمقراط» أيضاً، ويعلن إعجابه بدولة الرفاه في الغرب، ويدعو لتحرير أكثر مجالات ممكنة من السوق، الخ. كما يؤكد في المقابلة مع صحيفة جروزاليم بوست تأثره بالمدرسة الماركسية ـ النمساوية، التي كانت في بدايات هذا القرن، ولا سيما «يهود فيينا» من هذه المدرسة الذين حاولوا اشتقاق نوع من الشيوعية يعترف بأهمية الديمقراطية والثقافة القومية[2].

هذه المدرسة التي كان كبير منظريها ماكس إدلر من أكثر مؤيدي الصهيونية وحركة عمال صهيون. وهكذا، فإذا وضعنا كلاً من اعتقاد بشارة بأن الصهيونية حركة تحرر ونهضة، وأنها ليست كما يراها العرب، إلى جانب تأثره بالمدرسة الماركسية النمساوية التي لا تهمنا يهوديتها بقدر ما تهمنا صهيونيتها، إلى جانب اهتمام هذه بالحكم الذاتي الثقافي، نستطيع أن نحدد بشكل مقبول، لماذا يعتبر

(1) لقد أدهشني أثناء زيارة لي إلى جنوب أفريقيا عام 1993 ما كتب على أحد النصب التذكارية التي أقامها البيض هناك عن ما أسموه الدور الإنساني الذي لعبوه في جنوب أفريقيا. ولكنه كان دوراً إنسانياً لهم فقط، أما الآخرون فقد تم تصويرهم كقطعان سائبة.

(2) هذه المدرسة هي أساس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي أصبح اتجاهاً برجوازياً في الحركة العمالية العالمية، ولا سيما بعد وفاة كاوتسكي. لقد صيغت الأسس النظرية والمفاهيمية للمدرسة الماركسية النمساوية على يد ماركس إدلر.

See A Dictionary of Marxist Thought. Edited by Tom Bottomore, Laurence Harris. V.G Kiernan, Ralph Miliband.

ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن إدلر كان من قادة الاشتراكية الديمقراطية البارزين الذين أيدوا الصهيونية لا سيما بعد تراجع دور أوتو باور في قيادة هذه الأممية، والذي كانت معارضته للصهيونية ضعيفة. أنظر:

Paul Kleman: Zionism and the European Social democracy in the inter war years. University of Manchester 1996 (unpublished paper).

بشارة نفسه اشتراكياً ديمقراطياً، ولماذا يحصر حق الفلسطينيين في 1948 في الحكم الذاتي الثقافي، ولماذا تخلى عن اعتباره القضية الفلسطينية شاملة جميعاً الفلسطينيين إينما كانوا، ولماذا لم تعد الصهيونية بالنسبة له حركة عنصرية واستعمارية؟

يقول ديرفنر:

قبل بضع سنوات لم يكن قد سمع معظم العرب الإسرائيليين عن الحكم الذاتي الثقافي، ولكنه متأكد أن معظمهم يفضلون مقترحات محددة للخطة، مثل أن يدير العرب مدارسهم وإذاعتهم وأن تكون لهم كلمة حاسمة في تطوير بلدياتهم وقراهم، وحتى أن يكون لهم يانصيب خاص بهم لتمويل التنمية.

ولكن من قال أن شعبنا سيرفض هذه الأمور المطلبية. فاليهود الشرقيون في إسرائيل يطالبون بهذا. السؤال هو: هل هذا كل ما يحق للعرب الفلسطينيين؟ هل هذا كل ما يريدون؟ ولماذا لا يدفع بشارة السؤال إلى هذه النهايات القصوى، وكيف بوسعه الشعور أن من حقه إيقاف السؤال عند هذا الحد،؟ وكيف يقطع بالنتيجة دونما استفتاء شعبي؟ هل يجرؤ على المطالبة باستفتاء الفلسطينيين على الانفصال أم لا، وسؤالهم هل يريدون انفصالاً جغرافياً أم لا؟ ألا يدل هذا على ترويض عقل عزمي بشارة بحيث يعرض على الفلسطينيين ما تقبله الدولة الصهيونية. وإذا صح ادعاؤنا بأن عقله قد رُوِّض، أليس ذلك استدخالاً للهزيمة فعلاً؟

يبدو أن بشارة يقرأ ما يدور في الضفة والقطاع بعيون اتفاقية أوسلو التي هي حكم ذاتي دون استقلال حقيقي، وليست هذه قراءة جيدة لاتفاق أوسلو، بل تطبيقاً جيداً أيضاً.

يقول ديرفنر، يرى المثقفون العرب في حزب ميرتس (اليسار الإشكنازي الصهيوني) إن هذه الفكرة ربما كانت مطلوبة لدى مثقفين في جامعة بيرزيت، لكنها ليست على أجندة عرب إسرائيل الذين غالباً ما يسعون لتحقيق المساواة، وإذا ما ذهبوا أبعد من هذا، فذلك من أجل التمكن من شراء شقة أو سيارة، أو تحسين

شروط حياتهم، أو كما تقول الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: ما يريدونه هو حقوق متساوية.

هنا نتحدث عن تيارين اندماجيين من عرب إسرائيل ولكنهما متنافسان على ما يبدو انتخابياً وليس مبدئياً. يشكل مثقفو «ميرتس» حالة قطع تام بين الانتماء الثقافي للعرب، فما بالك بالقومي. إنهم حالة من التلمذة على يد اليسار الصهيوني الذي يرى حق تقرير المصير وارتفاع الوعي إلى المستوى القومي مسألة خاصة باليهود. أما تيار الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، فما زال مأخوذاً (بحسن نية) على ما يبدو «بأن العرب أمة في طور التكوين». وإذا كان العرب أمة في طور التكوين، فهل يمكن لأقل من مليون فلسطيني أن يرتفع وعيهم بذاتهم، وهذا أساس ارتقاء النضال من مطلبي إلى سياسي قومي وطبقي أيضاً؟، أو أن موقف الجبهة ناجم أيضاً عن قرار عدم تجاوز الحدود التي ترسمها الصهيونية للمطالب والنضالات العربية.

هنا تصبح حالة عزمي بشارة، استفادة (على أرضية المنافسة الانتخابية نفسها) من شعار «المساواة» الذي طرحته الجبهة، ولكن مع خَصْي هذا الشعار لما هو أقل من قومي وجغرافي. أما عملية الخصي فتتم بإحداث تلك الضجة الكبرى عن «الثقافي». وعليه، فإن بشارة اندماجيٌّ مثل مثقفي ميرتس من العرب، ومساواتيٌّ مثل مثقفي الجبهة، ولكنه ليس فلسطينياً مثل المواطن العادي الذي يدرك تماماً أن أرضه بيد الاحتلال وأن مطلبه في الضفة والقطاع والشتات هو العودة، وأن مطلبه لفلسطينيي 1948 هو حق تقرير المصير، وحقه في أرضه المغتصبة، ولعل هذه مشكلة المثقف «المتخارج» عن واقعه القومي. إن بشارة هنا طبعة جديدة لتذويب الشخصية الفلسطينية في الشخصية المصطنعة «إسرائيل» التي هي جوهرياً الصهيونية واليهودية.

يقول ديرفنر: يدعم برنامج ميرتس أن تكون إسرائيل كدولة يهودية، دولة لكل مواطنيها، وهنا **يقول يوسي ساريد**: «بالنسبة لي، فإن المساواة المدنية للعرب الإسرائيليين سوف تحل المشكلة القومية في هذه البلاد. لِيُدِرِ العرب برامجهم

الدراسية، فالكثير من البرامج كان سخيفاً ولا علاقة له بهم، ومن حقهم دراسة تراثهم، ولكن هناك مسافة طويلة بين هذا وبين إقامة نظام تعليمي مستقل. إن الضجة التي أثارها اليمين ضد ترشيح بشارة هي مثل صب الزيت على النار، ببساطة، لن يتم انتخابه».

وحين توجه ديرفنر بالسؤال إلى ساريد، ولكن لو حصل وانتخب؟ فأجاب ساريد: «عندها لا تعود إسرائيل دولة يهودية لأن جزءاً من أساس إسرائيل كدولة يهودية أن تكون فيها أكثر يهودية».

ربما نقول هنا: قطعتْ جَهِيزةُ قولَ كل خطيب. وكأن ساريد يقول هنا لعزمي بشارة: تفضل لعضوية «ميرتس» فالخلاف بيننا ليس إلا شعارات للكسب الانتخابي، وأن إسرائيل ستحافظ على تفوق اليهود العددي تحت أي ظرف كان. لا بل أن ساريد يتنبأ بطريقة عنصرية حتى النهاية، بأن اليهود لن ينتخبوا إلا يهودياً. أي لن يكون أي عربي أو غير يهودي مقبولاً لديهم أكثر من أي يهودي مهما كانت برامجه وأطروحاته وحزبه، وأن التاريخ لن يغير في هذه الحقيقة المطلقة في رأس ساريد. هذا، وكأن ساريد هنا يتهم كل اليهود بالعنصرية، ربما يستثنى بضعة يساريين. ولكن، ما دام ذلك كذلك، فكيف يسمح ساريد لنفسه بأن يعتبر المساواة المدنية كافية لحل المشكلة القومية في هذه البلاد؟ لماذا يكتفي العرب بالحقوق المدنية، أما اليهود فبالحقوق القومية وحتى على أساس ديني قروسطي؟ ربما يجيز لنفسه هذا، لأن الفلسطيني عزمي بشارة لا يريد حقيقة أكثر من هذا! (انظر لاحقاً).

يقول بشارة:

إن هدفي هو دولة لكل مواطنيها. استقلال ذاتي ثقافي، وبدون هذا فإن الأمور سوف تؤول إلى المطالبة بتحرير المقاطعات ودمجها في وحدة طبيعية Irredentism، ستقود إلى صراعات. ولكن إذا ما تجذر الحكم الذاتي في دولة لكل مواطنيها، فإنه سيكون أساساً للاندماج».

بهذا المعنى، فإن بشارة يضع نفسه كمستشار للسلطة الصهيونية والتي يحذرها

من مخاطر تنامي الوعي القومي للعرب في إسرائيل. وأن ما يقوله ينبئ بأنه ولا شك يرى بذور واحتمالات واتجاهات هذا التطور، ولا شك أنه ذكي بما يكفي ليدرك ذلك. ومن هنا، فإنه بتحذير الدولة اليهودية من «مخاطر» وصول الوعي القومي العربي إلى حد المطالبة بفصل مقاطعاتها عن تلك اليهودية، فإنه لا يثير أي تناقض مع الدولة الصهيونية ولا يسير في هذا الاتجاه، بل بالعكس يسير باتجاه الأسْرَلة الممنهجة.

يقول ديرفنر:

يؤكد بشارة أنه ضد أي شكل من أشكال الانفصال المناطقي (الجغرافي) لعرب إسرائيل. وأنه لا يطيق سماع الادعاء بأنهم يريدون الانفصال في الجليل والنقب عن إسرائيل وربطها بالدولة الفلسطينية، وهو الأمر الذي يستخدمه نتنياهو للمحاججة ضد دولة فلسطينية.

يقول بشارة: «إنه أمر بلا معنى، إنه أمر غير حقيقي على الإطلاق. لن يكون هناك استقلال ذاتي جغرافي لأن العرب مبعثرون في طول البلاد وعرضها.

الدولة الديمقراطية العلمانية

يقول ديرفنر: إن بشارة يرفض ما درجت منظمة التحرير الفلسطينية على قوله أنها تريد إقامة دولة ديمقراطية علمانية».

يقول بشارة: «إن مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية لا تأخذ بالاعتبار وجود أمة يهودية هنا ذات ثقافة عبرية شكلت كيانها. هذه الأمة ليست حقيقة وحسب، إنها أمة لها حق الكيانية وتقرير المصير».

لا بأس بهذا الوضوح يا بشارة. ولكن، ألا ينطوي هذا على تفضيل شعب على شعب؟ ما من أحد سيفرض على اليهود دولة مندمجة علمانياً أو اشتراكياً. ولكن لماذا تحصر حق الفلسطينيين في حكم ذاتي ثقافي؟ هل هذا ما يليق مثلاً بالشعوب البدائية؟ أم أنك تعتقد أن اليهود لا يستيطعون العيش مع غيرهم، ولذا

تصر على رفض الدولة العلمانية.؟ وإذا صح هذا التقدير، فلماذا تحكم على عرب إسرائيل أن يبقوا ضمن هذه الدولة التي لا تتعايش مع غير أبناء جلدتها؟

أليس الصحيح هو كسر الحلقة أو الشرنقة الرجعية والصهيونية والتي ترفض الاندماج بغيرها، وتالياً الانفتاح على بنية علمانية أو اشتراكية؟ ألم يقبل، حتى ماركس، قيام الرأسمالية باختراق التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ما قبل أو غير الرأسمالية على اعتبار أن الرأسمالية خطوة إلى الأمام، بغض النظر عن رفض الأسلوب الفظ الذي مارسته، وبغض النظر عن الفشل في رؤية الدور الاستعماري الذي كان وراء كسر هذه التشكيلات؟

لا تزال القضية التي يهرب منها بشارة على حالها. فإذا كانت أمة يهودية ولها حق تقرير المصير، ولكن على أية أرض؟ أليس ذلك على أرض الفلسطينيين؟ ألا يحق لنا هنا، وهنا تحديداً، التقاط الخيط الخطير الناظم لفكر بشارة والذي هو على النحو التالي: بما أن اليهود أقاموا دولتهم على أرض العرب، وبما أن اليهود يرفضون العيش إلا في دولة يهودية نقية، وبما أنهم يرفضون حق العرب في تقرير المصير، ولأنهم يهود يحق لهم كل هذا. ولأنهم يحرِّمونه على العرب، فلا يستطيع أحد إعادة منحه للعرب، ببساطة لأن اليهود رفضوا منحهم ذلك. ولذا، فإن حق تقرير المصير بمفهوم الأرض والجغرافيا هو لليهود فقط... انتهى، خلص، أغلق باب النقاش أيها التلاميذ.

هذا ببساطة هو جوهر استدخال الهزيمة. وأبعد من هذا، فإن بشارة هنا يذهب باتجاه الثقافي عندما يتحدث عن يهودية وليس صهيونية إسرائيل، والثقافي هو المصطلح أو حتى المدخل الذي صاغته الدوائر الثقافية للإمبريالية لتعميق التكيف مع مقتضيات النظام العالمي حالياً لتبرير ظاهرة العولمة، وتالياً يهرب بعيداً عن القومي والطبقي.

تهمنا الإشارة هنا إلى أنه بينما تدور هذه النقاشات فإن الواقع على الأرض ذو

مجرى مختلف. فإسرائيل تلتهم من أراضي الضفة والجليل كل يوم ممعنة في الهدف نفسه، وهو تركيز كل الأرض بيد اليهود.

وبينما يرفض بشارة الإفراج عن اليهود المتهمين بجرائم على أرضية قومية، فإنه يرفض بالطريقة نفسها الإفراج عن 69 شخصاً من عرب إسرائيل معتقلين بالتهم نفسها. ما يريده هو أن يحصل هؤلاء العرب على المعاملة ذاتها التي يحصل عليها نظراؤهم اليهود.

بهذا المعنى، فإن بشارة إنما يعتبر عرب إسرائيل إسرائيليين كلياً، وتالياً يقوم بتجريدهم، هكذا، ببساطة، أو بقرار من عنداياته، من فلسطينيتهم. إنه يخلق هنا شخصية إسرائيلية بالقوة، لا بالفعل. والحقيقة أن هذا ما تتمنى السلطات الإسرائيلية أن يحصل، لكنها تعرف أنه لن يحصل، ولذا، لا تعامل الطرفين على قدم المساواة. إن بشارة هنا شأنه شأن كل فريق التسوية الفلسطيني يتبنى التعريف الإسرائيلي لمن هو الفلسطيني، أي من يقيم في الضفة والقطاع ويحمل بطاقة هوية أصدرتها قوات الاحتلال. هذا إضافة إلى الفلسطينيين الذين سمحت لهم سلطات الاحتلال بجمع شمل عادي قبل التسوية أو «بجمع شمل سياسي» بعد التسوية. أما أي فلسطيني آخر، ولا سيما داخل 1948، فليس فلسطينياً بعد قرار عزمي بشارة هذا!.

اما قبل أن تتغير مواقف بشارة، وقبل أن يصبح عضو كنيست وحينما كنا معاً، هو وأنا (1993 ـ 1994) في لجنة مناهضة التطبيع والدفاع عن الثقافة القومية، وعندما أصدرنا العدد صفر من **فصل المقال**، فقد كتب بشارة هناك شيئاً يختلف عن ما يقوله هنا. وخلافاً لما فعل الصحفي الإسرائيلي سالف الذكر، فإنني لن أعتمد هنا أسلوب الاقتطاف الشفوي لما كان يقوله بشارة الذي كتب:

«. . .إن عدم تمثيل م. ت. ف. في المفاوضات ولو رسمياً يعني باختصار شديد أن المفاوضات لا تدور حول «المسألة القومية الفلسطينية» وإنما لتسوية قضية الضفة والقطاع. وفي حين يكون الجواب على السؤال القومي في النهاية حق تقرير

المصير، فإن الإجابة حول مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة لا تتناول بالضرورة حلاً قومياً». (ص3)...

إن إعطاء صفة التمثيل للنخبة السياسية الجديدة في المناطق المحتلة يعني تمثيلها للضفة والقطاع وليس للشعب الفلسطيني، ولكن هذا يعني فيما يعنيه فصل الضفة والقطاع عن المسألة القومية الفلسطينية وتالياً تحويل القضية الفلسطينية إلى مجموعة من القضايا المترابطة، واحدة منها تقع تحت مسؤولية إسرائيل والأخرى تحت مسؤولية الدول العربية.. تواجه القضية الفلسطينية إذن مصير القضية الكردية وذلك بالتحول إلى قضايا فلسطينية، توجد في الحقيقة قضيا كردية وليس قضية كردية. حكم ذاتي في الضفة والقطاع لا يحل المسألة القومية مثلما لا يحل المسألة القومية الكردية. أي شكل من أشكال الحكم الذاتي في شمال العراق (ص6)...

... وما زالت إسرائيل ترفض إعطاء م.ت.ف أية فرصة كما ما زالت ترفض التعامل مع السؤال القومي الفلسطيني كسؤال قومي (ص8)...

وإذا أخذنا بعين الاعتبار فصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن بقية عناصر القضية القومية الفلسطينية، وأضفنا ذلك إلى مؤسسات «الحكم الذاتي» غير واضحة الهدف... نصل إلى نتيجة أنه بعد ثلاثة أعوام من تطبيق هذا النمط من الحكم الذاتي سوف يصبح من الصعب على الفلسطينيين حمل العالم على البحث من جديد بقضية حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (ص9)[1].

بقي أن نقول في هذا الصدد، أن بشارة قد أسقط تماماً كلاً من حق تقرير المصير، والمسألة «القومية» الفلسطينية، وأصبح دفاعه عن «حق تقرير المصير لليهود». لا شك أن التغير واضح حين ينقد مدريد لأنها لم تتعامل مع حق تقرير المصير والمسألة القومية الفلسطينية، وحين يتحدث عن حق ثقافي لفلسطيني 1948

(1) انظر مقالة عزمي بشارة «وجهة نظر حول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية» وفي **فصل المقال**: نظرية ونقد، العدد صفر، تشرين أول 1992، ص2 ـ 12.

المعزولين تماماً عن فلسطينيي 1967، وكل فلسطينيي الشتات. أما موقع القضية الفلسطينية في السياق القومي العربي، فلا ذكر له عند بشارة إطلاقاً. والحقيقة أنه لكي يتمكن الرجل من اعتبار الصهيونية حركة «تحرر وانبعاث» فإن عليه ولا شك تجاهل القضية القومية الفلسطينية والعربية، والانطلاق من اللحظة الراهنة، وعدم العودة لأي من ممارسات الصهيونية، وبغير هذا فإن كل البناء الذي يقيمه سينهار كقصر سِنِمّار.

يقول ديرفنر:

بالنسبة لبشارة، فإن الفارق بين السجناء الفلسطينيين (من الضفة والقطاع) والسجناء اليهود الإسرائيليين والعرب الإسرائيليين، هو أن الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال، وانتقلوا إلى ممارسة العنف لأنهم كانوا يعذبون بشكل منهجي ولم يكن لهم حق في التعبير السياسي، بينما يتمتع اليهود بكل الحق كمواطنين في دولة ديمقراطية.

ويقول بشارة:

أنا لم أكن مستعداً قطّ للقول أن قتل البشر مبرَّر، ولكن لا يمكنك وضع القتل تحت الاحتلال والقتل في بلد ديمقراطي على قدم المساواة. إن حالة الاحتلال غير عادية، الناس يعارضون لأنهم لا يملكون حق التعبير السياسي، إنهم يعيشون تحت عنف متواصل.

هنا يتضح جيداً أيضاً تفكير عزمي بشارة. فالاحتلال أمر عادي إذا تمتع الناس بالحق في التعبير السياسي وعدم التعذيب، أي يمكنك مصادرة أرض شعب وحرمانه من تقرير المصير دونما تثريب عليك في ذلك، كل المطلوب هو أن يحصلوا على حق التعبير السياسي. ألا يشكل هذا إسقاطاً لما يفكر به عزمي بشارة حقيقة، وهو التوافق مع الصهيونية على استثناء الأرض والعنصرية من كل نقاش؟ وإذا كان هذا ما يريده لفلسطينيي الضفة والقطاع، فبالتأكيد أن ما هو مطلوب لفلسطينيي 1948 هو الاندماج.

فيما يلي مقتطفات من مقابلة مع د عزمي بشارة في مجلة متعان: مجلة الفكر والعمل (إسرائيل/ فلسطين شتاء 1997)، الصادرة بالعبرية (وتعني كلمة «متعان»، عبوة):

متعان: ما هو هدفك، ما الذي تريده؟

بشارة: على النطاق الأكثر اتساعاً، ما أريد هو إقامة قاعدة لمشروع قومي ديمقراطي عربي داخل إسرائيل. نحن نقول أن هناك مسألة قومية للعرب داخل إسرائيل لم يتم التعاطي معها كما يجب. لقد حان الوقت للعرب في إسرائيل ليكون لهم مشروعهم السياسي، وبما إنهم أقلية قومية فنعتقد أن لهم أن يفكروا ليس في المستوى البعيد بل اليوم، في تنظيم أنفسهم على أساس قومي.

نلاحظ هنا اختلاط الرؤية عند بشارة. فجوابه هذا، إذا لم ندخل في التفاصيل، يعني أن العرب في إسرائيل قومية مستقلة، ومن ثَمّ فإنّ التطور الطبيعي لهذا الوضع هو الاستقلال الجغرافي، وهذا مخالف لما قاله في مقابلة جروزالم بوست السالفة، إلا إذا كان لبشارة فهمٌ وتعريف للمسألة القومية خارج عن المألوف، وهو ما نعتقده، وتوضحه متعان. هذا ناهيك عن أنه إذا كان لهؤلاء الفلسطينيين في مناطق 1948 صفة قومية، فالأجدر أن يكونوا جزءاً من فلسطينيي 1967 والشتات العربي، وهذا ينسجم على الأقل مع ما كان يقوله بشارة نفسه قبل سنوات قليلة.

متعان: على الأساس القومي، أمة لها مطالب على أساس إقليمي، أم سكان متساوون بناء على حجمهم العددي؟

بشارة: أعتقد أننا نتحدث هنا عن أقلية قومية. لا شك أن لهذه «الأقلية القومية» مشاكل حول الأرض، ولكن بمعنى التخطيط والبناء...

إذن، هذا فهم للقومية خاص بعزمي بشارة. فالأرض بالنسبة للفسطينيين في 1948 هي أرض مسطحات المدن والقرى وليست على الأرض. ربما لهذا السبب لا

يتحدث عزمي بشارة أبداً عن المصادرات الواسعة اليوم لأراضي الفلسطينيين في الجليل. في الحقيقة أن هذا هو الفهم الصهيوني للفلسطينيين، إنهم سكان وليسوا وجوداً قومياً له حق تقرير المصير، مجرد ضيوف أو نزلاء فنادق غير مرغوب فيهم. لهذا كان الحكم الذاتي في الضفة والقطاع على السكان وليس على الأرض. إن بشارة يمشي هنا حرفياً كما تريد الصهيونية الاستيطانية.

يتضح الاختلاط أكثر في تفكير بشارة عندما يجمع بين المسألة القومية وبين مطلبه دولة لكل مواطنيها. فإذا تحققت دولة لكل مواطنيها، لا تعود هناك مشكلة لأقلية قومية، إلا إذا كان لهذه الأقلية مطلبها القومي المحدد بالانفصال والانضمام لبقية الفلسطينيين، وهو ما يهرب منه بشارة باستمرار.

متعان: أليست هذه مشكلة مناطقية (جغرافية)، أليست مسألة مطلبية بتوحيد مناطق لقومية معينة وفصلها جغرافياً؟

بشارة: لا، إن هذه مسألة بلدية وليست (مسألة) قومية. إن الجانب القومي في هذه المسألة هي أن العرب في إسرائيل يرون التعبير عنها في إدارة حياتهم الثقافية وفي تعريف كيانيتهم، لهم الحق في القول أنهم جزء من الأمة العربية ومن الشعب الفلسطيني. وحيث يحق لهم أن يروا أنفسهم هكذا. كجزء من تاريخهم، فإن أية محاولة لفصلهم عن ذلك، ستقود إلى تشوهات ثقافية وبروز مجتمع مشوه وقيادة مشبوهة.

هنا يصبح حديث الرجل متناقضاً ومفككاً ويعطي القومية تعريفاً أدنى من متطلباتها ويفرغها من محتواها، ولكن، ما هو وجه الاختلاف هنا عن ما يقوله ساريد سالفاً؟ في الحقيقة لا شيء. هنا يفضّل بشارة حياة العرب في إسرائيل إلى المجرد والملموس، ويرفض أن يكمل أحدهما الآخر. فهم عرب ومن العرب ومن الفلسطينيين في المجرد أو إن شئت في الماضي. أما في الملموس فهم أناس تقف قوميتهم عند حدود مطالب بلدية، بالنسبة لبشارة، فإن حرمان العرب من ثقافتهم

يقود إلى تشوههم، فقط إلى هنا يسمح لهم بشارة، فهو لا يرى أنه يقود إلى ثورتهم!

متعان: نرى من الضروري المحاججة من أجل إقامة كيانية إسرائيلية على أن لا يفقد من مكوِّنَيْها اليهودي والعربي جذوره. ولكن على أن يقوم كل الإسرائيليين الذين سيحاولون خلق شيء ما داخلياً، ليس بالضرورة جديداً، ولكن مختلفاً عن الجماعة اليهودية أو العربية، كأن نقول أهالي حلب في سورية. لكن السؤال هو: هل تقبل بهذا الهدف، أي خلق إسرائيليةٍ، على أن تكون قبل كل شيء أَسْرَلةً فقط، وعلى أساس ثانوي يهودية وعربية؟.

بشارة: إن المشروع الكبير، إن المنظور المستقبلي، هو تحويل إسرائيل إلى دولة لكل مواطنيها. هذا هو المنظور، يمكنك حتى تسميته أيديولوجيا، [. . . . .] أيديولوجيا مدنية، نظام تفكير، نظام تفكير لا قومي، إنه يبدأ من نقطة المواطنة المشتركة.

وهكذا يعلن بشارة المصالحة التامة مع المشروع الصهيوني، ويلغي أية واجبات تجاه النضال ضد الاحتلال وكأن الاحتلال غير موجود، ويعلن انتهاء أي مطلب لفلسطينيي 1948 في الأرض وحق تقرير المصير. . . .

يقول بشارة:

كان موقفي نقدياً تجاه كيفية حصول هذه العملية، وكذلك تجاه الاتفاقية. . . وكنت نقدياً جداً تجاه تفاصيل أوسلو. . . لكن المسألة بالنسبة للمعارضة الفلسطينية (حماس واليسار) هي كيف الخروج من هذا الوضع، وليس كيف نهزم أوسلو، يوجد ما يمكن هزيمته، هذا المطلب كمن يحاول هزيمة الولايات المتحدة. لا مجال لأمر كهذا، ولكن هناك إمكانية أخرى، لم يصوت عرب القدس في الانتخابات البلدية وكان ذلك خطأ، حاولنا التأثير عليم ليصوتوا، إنهم نادمون الآن.

من يدري كيف عرف بشارة أنهم نادمون، ربما، ولكن كيف يثبت ذلك؟.

وحول نقد السلطة الفلسطينية يقول بشارة: «نقد السلطة الفلسطينية مسألة مبدأية لشخص يساري. وأيضاً لأننا نتحدث هنا عن ديكتاتورية لها تأثيرها السياسي (ليس الإنساني وحسب)، على الشعب المجاور، إن لها تأثيرها علينا أيضاً».

يتمثل بشارة هنا إسرائيليته تماماً كما يقول في المقابلة، لدرجة ترغمنا على رؤيته كإسرائيلي وحسب؟ فمشكلته مع السلطة الفلسطينية كامنة في كونها لدى «جيران» وفي كونه يسارياً لا يستطيع «كيساري» إلا أن ينتقد هذه السلطة الديكتاتورية. أي أنه لا يقوّمها كفلسطيني. أما هذه السلطة التي يعتبرها «ديكتاتورية» فهي نتيجة انتخابات كان هو نفسه من أوائل مؤيديها، وكتب عنها مبكراً جداً قبل حصولها، وساهم في إقناع شريحة «رجراجة» من مثقفي اليسار الفلسطيني للقبول بها. لقد زارني السيد بشارة في مكتب مجلة كنعان وناقشنا الأمر معاً واختلفنا وكتب هو حول هذا الأمر وكتبت أنا ردّاً، رداً عليه[1].

وحول سؤال عن محاولة شرابي وآخرين تجديد منظمة التحرير الفلسطينية، قال بشارة:

(1) قدم عزمي بشارة ورقة بعنوان «شرعية تمثيل الفلسطينيين في انتخابات الحكم الذاتي» إلى مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ونشرت في صحيفة الحياة الصادرة في لندن وصحيفة الصنارة الصادرة في الناصرة. وقد كتبت رداً عليه في صحيفة الحياة نفسها، ونشرته أيضاً في مجلة كنعان العدد 59 كانون الأول 1994 ص ص 28 ـ 32، تحت عنوان: «المطلوب انتخابات سيادية، لا سياسية: الديمقراطية السياسية بدون وطن ـ شَرَك».

تجدر الإشارة إلى أن بشارة وأنا نفسي ومجموعة من المثقفين والنشطاء السياسيين كنا قد شكلنا لجنة مناهضة التطبيع في عام 1993 حيث كان بشارة ضد أوسلو وضد التطبيع. ولكنه خلال تلك الفترة شارك في مؤتمر غرناطة التطبيعي الذي ضم مثقفين فلسطينيين وعرباً وإسرائيليين من دعاة التسوية، وبرر لي ذلك شخصياً، بأنه قبل الدعوة «ليرد عليهم»، وبعدها شارك في المؤتمر المذكور كإسرائيلي، وبالطبع قبل توقيع العقبة للتسوية بين النظام الأردني وحكومة إسرائيل وفي أعقاب المجزرة التي ارتكبها باروخ غولدشتاين في الحرم الإبراهيمي في الخليل، اقترح عزمي بشارة وآخرون تحويل لجنة مناهضة التطبيع إلى حزب، أو حلها، وبالطبع حلت اللجنة ولم يقم الحزب.

إن وجود أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في الخارج أمر مهم، ولكن المركز السياسي للشعب الفلسطيني قد انتقل إلى هنا. . . إن العودة إلى م.ت.ف أو إحياءها يتجاهل حقيقة أن جسماً جديداً قد أقيم هنا، وأنه تمكن من وضع م.ت.ف في الظل. وهنا يصبح من الضروري اختبار ما هي العلاقة مع بقية الشعب الفلسطيني، وليس إقامة جسم متطرّف وخيالي.

تَخَدّمه عرفات لاحقاً ضد المجلس المنتخب. ما يفعله عرفات الآن هو أنه يضعف م.ت.ف، عندما يريد خدمة الأجسام الداخلية. والآن، عندما أصبحت الأجسام المنتخبة موجودة في الداخل، وعندما يريد إضعافها، تجري محاولات لإحياء م.ت.ف، ضد من، ومن أجل ماذا؟ لم يغادر اليسار الفلسطيني دوغماتيته منذ عام 1948، لم يتكيفوا مع واقع أوسلو. يجب أن يكونوا نقديين تجاه أوسلو، ولكنهم بحاجة إلى التكيف مع الواقع الجديد. . . هذا ما لم ينجحوا فيه، أي في أن يتوحدوا ويكونوا حزباً سياسياً واحداً، «سوسيال ديمقراط» ينتقد الوضع الحالي، في المناطق.

بعد أن وضعنا اصبعنا على انحياز «يسارية» عزمي بشارة إلى «الثقافي» وليس الطبقي والقومي والسياسي، فإننا هنا نضع اصبعنا على أمر آخر ينسجم تماماً مع الأول أي الثقافي، الذي هو شرط مسبق للثاني، والذي هو التكيف، فالنظام الإمبريالي يشترط القبول بالتكيف على كل من يريد أن ينجو بجلده (أفراداً وطبقاتٍ وأمماً) من جبروت هذا النظام. نعم إنه الذي لا يقهر كما قال بشارة أعلاه، أي الولايات المتحدة! إذن لك أن تنتقد أوسلو، ولكن في حدود التكيف معه أي القبول به والنقد من داخله، تماماً كما أخرج آدم السيدة حواء من تحت إبطه، من أحد أضلاعه، فظلت حواء هذه حتى اليوم جاريته وخادمته ومسرح متعه العديدة.

نعود إلى مقابلة بشارة في متعان:

متعان: ماذا تأمل أن تفعل، وماذا تريد من اليهود ليعملوا معك يداً بيد في الخط الذي تؤمن به؟

بشارة: أريد من اليهود الذين يشاركونني الاعتقاد، ومن أصدقائي من اليهود، وحتى من أولئك الذين لن يكونوا أصدقاء لي. . . أن ننسى حساسيات الماضي، أن الخلافات الأيديولوجية بينهم هي من قبيل المفارقات التاريخية، وعندما يفهمون ذلك سيشعرون ان ما يوحِّدنا أكثر بكثير مما يباعد بيننا.

هذا هو التكيف بعينه. هذا يذكرنا بالمرحوم السادات الذي اعتبر المشكلة في الصراع العربي الإسرائيلي مجرد حاجز نفسي، اكتشف هو نفسه بطولته في تجاوزه. لقد اختزل بشارة كل المأساة الفلسطينية في مجرد حساسيات الماضي. مشكور. .

(مجلة كنعان
العدد 85 نيسان 1997)

الفصل الخامس

التطبيع من خلال حزب الله

سنة 2001

بشارة إلى الكنيست على أكتاف حزب الله

ليست المرة الاولى التي يقوم فيها إعلامٌ وبعضُ ساسةٍ وبرلمانيو الكيان بالمطالبة بمحاكمة د. عزمي بشارة على تصريحات له بشأن الدولة الإشكنازية الصهيونية. وقد لا تكون هذه المرة الاخيرة التي لا يُحاكم فيها.

لا تزال أجهزة الإعلام الصهيوني في حَمْأة المبالغة في خطورة د. بشارة. لكن هذه الأجهزة (الإعلان والسلطة) على حد سواء، هي التي سمحت للسيد بشارة بزيارات للأردن (قبل اتفاق وادي عربة) ولسوريا (التي ما تزال بلا معاهدة تسوية مع الكيان) وقبل أن يصبح هو نفسه عضواً في برلمان دولة اليهود/ كما يسمونه هم أنفسهم، لم يذهب بشارة من دون علمهم، وإن فعل، وهذا محال، فقد عاد بقدر ما ذهب بعلمهم بالطبع.

كانت إحدى زياراته إلى عمان عام 1995، قبيل افتضاح نيّاته لدخول الكنيست، حيث قدم ورقة في مؤسسة يشرف عليها الامير الحسن. في تلك الورقة كشف عن دعمه لدخول الكنيست وتشجيع المشاركة في انتخابات مجلس أوسلو (التشريعي). وحين عودته زارني في مكتب مجلة كنعان، وناقشني في الأمر من دون أن يعلن ذلك. وحين أوضحت موقفي القاطع كان هذا آخر عهدنا

ببعضنا[1]. وتجدر الإشارة أن بشارة كان منذ بداية التسعينات قد غادر صفوف الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وهي المدرسة التي تتلمذ فيها على رفض القومية العربية، كما وهي المرحلة التي يحذفها بشارة دائماً من سيرة حياته!.

لمقارنة موقف الاحتلال من بشارة بموقفها من المناضلين القوميين، أقامت الحركة الوطنية الأردنية حفل تأبين عام 1997 في عمان تكريما للمناضل منصور كردوش أحد مؤسسي حركة الأرض القومية في فلسطين 1948. وعندما حاول المناضل صالح برانسي (وهو من مؤسسي حركة الأرض أيضاً) الخروج إلى الأردن للمشاركة في التأبين منعته السلطات الإسرائيلية. وبعدها بأقل من عام توفي صالح برانسي نفسه، وحاولت زوجته (وهي سيدة عادية) الخروج لحضور حفل تأبين له في الأردن ومُنِعت هي أيضاً!. أوردت هذا لتحية المناضلين المرحومين، ولعقد مقارنة هكذا، بكل تلك البساطة.

ولتبيان أن أجهزة الكيان لا تفلت منها شاردة ولا واردة، فكيف يتسلل عزمي بشارة هكذا بين حبات المطر!. من هنا يتبين الأساس الذي يكمن وراء زيارات بشارة هذه، وهي أنه لا يسافر بلا مهمة.

يقول محمد حسنين هيكل، أنه هو الذي نصح الرئيس حافظ الاسد بأنه إذا أراد أن يفهم ما هي اسرائيل، فإن عليه أن يجالس عزمي بشارة!. وهكذا وصل بشارة الى الشام، (على ذمة هيكل بالطبع). ولعله عَجَبٌ عُجاب أن تكون هذه قناعة السيد هيكل. أيُّ تسطيحٍ هذا للأمور من صحفي مخضرم!. أما الأشدّ عجباً فهو أن دولة عربية لا تعرف عدوها المباشر منذ خمسين عاماً وها هي تنتظر بروز «المسيح» المخلّص كي يشرح لها الأمر!!!

أما روايتي، فقد أخبرني أحد قادة الجبهة الشعبية عام 1997 أن الجبهة هي

(1) عندما قرأت مقالته عن الانتخابات المنشورة في الحياة بلندن، كتبت رداً عليها ونشرته الحياة ونشرته كنعان أيضاً.

التي قدمت عزمي للرئيس السوري. وأضاف الرجل، أن السيد بشارة، بعدما فتحت أمامه الرئاسة السورية أدار ظهره للجبهة. ! وهذا آخر عهدها به.

وبغض النظر عن هذا كله، يبقى السؤال الأساس: هل غضبت سلطات الكيان حقاً من تصريحات عزمي بشارة في الشام؟. سواء قال أن على العرب محاربة الكيان أو الضغط عليه، أو لأنه بدا في الصورة بين الشيخ حسن نصر الله والسيد أحمد جبريل. . . الخ.

يدخل في التحليل هنا عنصر اللعبة الإعلامية الصهيونية. فلا يوجد أي يهودي لا يعرف أن أمنية العرب بمن فيهم فلسطينيي 1948 إسقاط الكيان وتفكيكه وإقامة إحدى الدول. على أن المهم هو أن السيد بشارة قد أقسم يمين الولاء للدولة اليهودية الإشكنازية. وهذا بيت القصيد حيث أن هذا الولاء، يعني بالضرورة شطب الولاء لحق العودة. فهذا الأمر ينفي ذاك. فلا مجال للجمع بين عضوية الكنيست والإيمان بحق العودة، إلا إذا كان الموقف «فهلوة» وشطارة. والشاطر حسن لم يعد موجوداً. ولمعرفة «شطارة» بشارة، يمكن العودة إلى الكثير مما قاله وبخاصة المقابلة التي أجراها معه الصحفي اليهودي أرييه شافيت من صحيفة «هآرتس» وترجمها أحمد خليفة ونشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 35 صيف 1998 وبخاصة ص 144.

لعل حجر الزاوية هو: إن ما يريده عزمي بشارة هو أن تصبح اسرائيل دولة لكل مواطنيها. هذا يعني بوضوح، أن مواطنيها هم الموجودون فيها. أي أن اللأجئين لا علاقة لهم بالأرض التي تقوم عليها هذه ال (إسرائيل). ولكن كل يهودي يتم استقدامه إليها بموجب «قانون العودة» يصبح من «مواطنيها». وبغض النظر فيما إذا كان بوسعها أن تكون لكل مواطنيها أم لا، فإن المسألة ليست في حدود دَمَقْرطة دولة الكيان أم لا. المسألة ليست مشكلة حقوق إنسان، المشكلة قومية بوضوح. ومن هنا، فإن شعار دولة لكل مواطنيها هو شعار ينسجم تماماً مع المشروع الصهيوني. ومن يرفع الشعار يكون في الحقيقة صهيونياً وليس اسرائيلياً.

فالأسْرلة جنسية أما الصهينة فاعتقاد عقائدي يتجاوز القوميات. والسيد بشارة نفسه الذي أكد في غير موقف وموقع أن : «ما يريده لفلسطيني 1948 ليس الأرض، وإنما حقوقاً مدنية» (أنظر مجلة كنعان العدد 85، مقالة عادل سمارة عن دولة لكل مواطنيها).

أما موقع حق العودة عند بشارة، فيصبح بالضرورة مجرد موقف «اعتراف أخلاقي» اسرائيلي بهذا الحق!. فأهلاً بالاخلاق في عالم القوة والامبريالية ورأس المال! حينما ينتهي أي عربي إلى المطالبة بحق العودة «أخلاقيا»، لا تعود هناك خطورة لتصريحاته مهما ارتفع صوته وتقعّر باللغة. لن تكون أية استعراضات سوى مساحيق ودهانات لتلميع الشخصية وخداع البسطاء وهم كثر. نعم، «إن جهنم مبلّطة بالنيات الحسنة».

سذاجة عرب:

على أن ما يعطي تصريحات بشارة نكهة خاصة جداً، هو حال العرب اليوم، حال «استدخال الهزيمة» لدى الكثير من الأنظمة والحركات السياسية العربية. لذا، يرى أهل الاستدخال هؤلاء في تصريحات عزمي بشارة موقفاً بطولياً، لأن مواقفهم هم متهافتة. كما ينسى هؤلاء أن واقع الكيان مختلف، فلا يهمه كبير الكلام، بل ماذا يفعل الناس؟. لذا، طالما قالوا لمن يعتقلونه، قولوا واكتبوا ما تشاؤون. المهم أن لا تقاوموا!.

يستكثر بعض الأصوليين على عزمي بشارة ان يصرح تصريحات نارية. فهم لسذاجتهم يستكثرون على مسيحي عربي أن يكون قومياً. وهنا تكمن المشكلة في عقل هؤلاء وليس في قومية العربي مسيحياً كان ام مسلماً.

الاستثمار الاعلامي:

سوف يواصل الإعلام الصهيوني التوعد لعزمي بشارة، وعليه سوف يلمع الرجل كثيراً. ولكن الكيان بمعاييره الخاصة لن يفعل شيئاً ذا بال. وفوق هذا سيبدو

الكيان «ديمقراطياً» وستشيد به أجهزة الإعلام الامبريالية. وبهذا تكون المنفعة متبادلة بين الكيان وعزمي. وعلى أية حال ليست هذه وحدها خانة تبادل المنافع!.

ولكن مرة أخرى، أين يكمن حجر الزاوية؟ ربما يكمن في القضايا التالية:

أولاً: الناخب العربي: لقد اثار بشارة هذه الزوبعة، وسيثير غيرها لكي يبدو في نظر بسطاء الناخبين من فلسطينيي 1948 وكأنه بطل قومي. كأنه يقول ما لا يقولونه. وينسى هؤلاء أن حركة الأرض التي رفضت الكنيست تم سحقها بلا هوادة لهذا السبب تحديداً، لأنها رفضت الاعتراف بدولة الكيان. واللعبة الآن كما يلي: في أعقاب قرار الجماهير العربية مقاطعة انتخابات رئاسة وزراء الكيان، اقتربت من الموقف القومي الصحيح وهو مقاطعة انتخابات الكنيست. أما موقف عزمي بشارة فكان أن على العرب وضع أوراق بيضاء في صندوق الانتخابات. وكان هدفه بالطبع الجمع بين أمرين:

الأمر الأول: وهو أن يصل العربي إلى مركز الاقتراع. أي أن لا يصل به الرفض حد رفض الصندوق، وأن ينحصر في رفض شخوص المرشحين.

والأمر الثاني: أن يبدو د. بشارة معارضاً ولو بالحد الأدنى لكي يستطيع حكّ كتفه بكتف الجناح من الحركة الإسلامية وحركة **أبناء البلد**، الداعي لرفض الانتخابات أصلاً.

لقد شعر بشارة أنه لا بد من انفجار هائل يرفع صاروخاً كبيراً عليه عزمي بشارة كي يلعب بوعي الناس فيرونه بطلاً، فيقرروا التوجه للانتخابات القادمة كي ينتخبوا «البطل»!. وفي النهاية يجدون أنه: لا البطل ولا غيره يمكن أن يغير في برلمان الدولة الصهيونية شيئاً. هذه هي الضربة الاستباقية التي يريد عزمي والكيان تبادل المنافع عبرها. وهكذا، يقوم بشارة باعتقال وعي الناخب العربي ولكن هذه المرة بخدعة كبيرة تناسب حقبة العولمة.

وللعولمة قصتها الخاصة بها مع بشارة أيضاً. ففي حين تثبت الاحصاءات

الرأسمالية الغربية نفسها، أن مختلف بلدان العالم تعاني تقاطباً هائلاً من الناحية الطبقية، بمعنى تراجع عدد الطبقة الغنية بمعدّلات تراجع مداخيل الطبقات الشعبية نفسها، وهو الأمر الذي يذيب الطبقة الوسطى كثلج تموز، فإن عزمي بشارة في ورقة أعدها لمركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عن العولمة يرى أن الطبقة الوسطى تتسع في عالم اليوم بموجب العولمة تحديداً، فأي إطراء للعولمة التي يرفضها ويلعنها قرابة 99 بالمئة من البشرية!.

في هكذا أجواء مشحونة، ينسى الناخب البسيط، الذي يحلم بالبطل، ينسى ان عزمي بشارة ليس عبد الناصر حتى لو وضع صورة ناصر في مكتبه بالكنيست. بل المشكلة هي أن بشارة في الكنيست!. وينسى المواطن أن بشارة هو الذي رشح نفسه «لرئاسة الوزراء الصهيونية» وتنازل لصالح باراك دعماً منه كما قال «لليسار ضد اليمين». فإذا كان باراك يساراً، فلا بد ان تكون الكعبة الشريفة في البيت الابيض!. بيت القصيد، ان عزمي حين يلعب لعبة الانتخابات والتنازل لهذا مقابل ذاك، بيت القصيد انه إبن المؤسسة الصهيونية.

وهكذا، يعرف سادة وساسة الكيان، أن وراء عناق بشارة لحسن نصر الله، كنوز تدجين الناخب العربي الذي فتح بعض عينه بعد مجزرة أكتوبر في العام الماضي التي استشهد فيها 14 فلسطينياً من فلسطينيي 1948. ولهذه الانتفاضة قصة مع د. بشارة أيضاً. فقد سماها عزمي بشارة في مقالته في Journal of palestine studies أحداث أكتوبر وصبّ عليها لعنات مبطنة، حيث كتب: «ما من شك بأن التخريب والتدمير للأملاك العامة والخاصة لا علاقة له بأي معنى بالنضال. لا يبدو مفهوماً، على سبيل المثال، أن أضواء ـ شارات ـ المرور، التي ناضل الجمهور سنوات لوضعها في المنعطفات الخطرة في القرى والبلدات، تصبح أهدافاً لما تسمى أعمال النضال. أعمال كهذه، تصل الى مستوى سلوك العصابات، في لحظة انسحاب القانون من الشارع، كما أنها تسمح لعامل الجريمة ليقف في الصف نفسه أمام الحواجز إلى جانب الشباب الذين يحترمون القانون والذين ربما يتم جرُّهم إلى

أعمال حرق وتخريب الممتلكات التي تؤذي النضال»[1] (ص 65). هكذا، ببساطة تصبح جريمة هؤلاء الشباب أنهم خربوا الأملاك العامة، وكأن هناك ثورة شعبية على نظام عنصري لا يمكن أن يرافقها انفعال شبابي! فالمنفعل عند بشارة، هو أزعر.

ثانياً: في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمّان، جرت شبه مصالحة بين السيد عرفات والرئيس الأسد. وطرأ احتمال زيارة عرفات لدمشق. ولكن يبدو أن التنافس بينهما (وهو في إطار التسوية) لم يسمح بذلك. وربما يصبح أكثر صعوبة بعد إعلان عرفات وقف إطلاق النار من طرف واحد. وهنا تصبح مهمة بشارة مزدوجة:

1 ـ الاستمرار في نقل الرسائل بين قادة الكيان ونظام الشام. وهو الأمر الذي تحدث عنه صراحة مؤخراً الصحفي الاسرائيلي أمنون أبراموفيتش، للقناة رقم واحد للتلفزيون الاسرائيلي يوم 16 ـ 6 ـ 2001، حيث كشف أن:

«عزمي بشارة كان يلتقي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك قبل كل زيارة إلى دمشق، ومع الجنرال احتياط داني ياتوم رئيس جهاز الموساد السابق، وتعود على تقديم تقارير إلى ياتوم عن زياراته إلى سوريا. أما إسحق هيرتسوغ السكرتير الصحفي لرئاسة الوزراء الإسرائيلية وابن رئيس الدولة العبرية الأسبق فقد أجرى مقابلة مع رئيس هذه الدولة حالياً موشيه كتساب الذي قال: «يتم في كل زيارة يقوم بها عزمي بشارة إلى سوريا استصدار تصريح خاص غير رسمي له من قبل الحكومة». وهذا ما يكشف حقيقة زياراته لسوريا.

نحن لا نوجه لعزمي بشارة هنا تهمة الخيانة، ولكن ما عليه إلا أن يرفع قضية للقضاء العبري يطلب فيها نفي هذه الاقوال ومحاكمة متهميه!.

(1) Azmi Bishara, Reflections on October 2000: a Landmark in Jewish-Arab Relations in Israel. In ournal of palestine Studies, xxx, no.3 Spring 2001, pp 54-67.

2 - إقناع السوريين بالتصالح مع الحكم الذاتي، وهو أمر يدعم التسوية والتطبيع ولا علاقة له بما تريده الأمة العربية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عزمي الذي ذات يوم نقد الحكم الذاتي أصبح من أخلص أصدقاء عرفات!.

ثالثاً: يطرح بشارة نفسه أمام قادة الكيان بأنه الدم الجديد الذي اختطف أطروحة الحزب الشيوعي الإسرائيلي «المساواة بين العرب واليهود في الدولة العبرية» واختطاف أطروحة د. سعيد زيداني الأكاديمي الذي اقترح الحكم الذاتي الثقافي لفلسطينيي 1948. أما بشارة بعد اختطافهما، فقد أعطاهما مستوىً ثقافوياً جديداً، لكسب الشارع العربي ولكي يحاول وراثة الحركة الحزبية في مناطق 1948، وفي النهاية كي يتقدم إلى قيادة الكيان «كقومي» عربي أكثر قدرة على تبرير وتسويق الاندماجية العربية في الدولة الإشكنازية من دون أن يشعر المواطن العربي بخطورة ذلك كله.

رابعاً: وحيث يقف بشارة في ساحة «المرجة» في دمشق ويتنقل بين عمّان والشام وتل أبيب ورام الله، وهو نفسه عضو كنيست، والذي أقسم يمين الولاء للدولة اليهودية، فهو إنما يقوم بدور تطبيعي لا دور بعده، إنه التطبيع معكوساً. هو وقوف ضد الحركات الشعبية العربية المناهضة للتطبيع كافة والتي تشكل اليوم بداية تيار قومي عربي حقيقي يقاطع رأس المال الإمبريالي والصهيوني، ويعمل من أجل وحدة عربية تقوم على رفض الكيان، ومقاطعة الامبريالية، وفي هذا بحد ذاته مشروع وحدوي يتضمن مشروعاً تنموياً؟ هذا هو المضمون القومي العربي الذي، من ناحية عملية، يعاديه «القومي» د. عزمي بشارة.

خامساً: علينا أن لا ننسى أن النظام في سوريا هو نظام مع التسوية الامبريالية في فلسطين والوطن بأكمله. أي أنه ليس مع حق العودة. وهذا تحديداً ما يعطي زيارات بشارة المكوكية أهمية خاصة.

وهكذا، فحتى لو حوكم بشارة، وطرد من الكنيست، فلا يرقى ما قد يحصل

له عن ما حصل للأكثرية الساحقة من شعبنا على يد الاحتلال؟ أي أنه أخيراً، قد يتساوى بالناس.

وبغض النظر فيما اذا كانت قوانين الدولة الإشكنازية سوف تقاضي عزمي بشارة أم لا، فإن الأمر الأكثر اهمية هو تحليل الموقف نفسه.

بأي معنى يجوز لقانون الكيان محاكمة د. بشارة؟ وهل له علاقة أو دور في إخضاع نفسه لقوانين الكيان؟. بمفهوم الجنسية، لا ذنب لأي فلسطيني في مناطق 1948 لأن هذه الجنسية مفروضة عليهم بقوة الاغتصاب. بمعنى آخر؛ فإن الأسْرلة (بمعنى حمل تَبِعات الجنسية الإسرائيلية) لا تشكل مأخذاً على عزمي بشارة.

لعل ما يجعل محاكمته من قبل الكيان أمراً عادياً «هي السلوكات والمواقف التي أقبل هو نفسه عليها وتبناها طوعاً. مثلاً؛ لقد رشح بشارة نفسه لعضوية برلمان الكيان وأقسم يمين الولاء للدولة اليهودية. وبهذا المعنى تحديداً، بمعنى قراره أن يكون عضواً في برلمان دولة اليهود، وبمعنى أنه لم يُنتخب من قبل الناخبين العرب فقط، فهو عضو برلمان يمثل اليهود والعرب[1]. وعليه، فإن قانون الدولة التي دخل برلمانها ينطبق عليه، وذلك ليس لأن القانون صحيحاً، بل لأنه هو نفسه قرر القبول بقانونها «ودستورها» بمحض إرادته.

حينما يقبل شخص ويعترف بدولة اليهود، يصبح بالفعل، وليس بالقوة، صهيونياً. وحينما يقبل شخص بقانون دولة معينة، لا يصح له أن يكون انتقائياً، أي أن يقبل بجزء من القانون ويرفض جزءاً آخر.

كل عربي من المناطق المحتلة عام 1948 يتمنى هزيمة (إسرائيل). وعليه، هل تحاكم سلطات الكيان مليون شخص؟. بالطبع لا، رغم أنها تعرف ذلك. ولكن من يحق لها محاكمته هو الشخص الذي يتصهين بمحض إرادته. وهذه حالة د. بشارة. فالصهيونية عقيدة حركةٍ يُعاقب من يلتزم بها إذا خرقها.

(1) لو كان للعرب برلمان خاص منفصل عن الكنيست لكان لنا نقاش مختلف.

التطبيع معكوساً

لا تعود بداية التطبيع إلى سنوات ما بعد اتفاق كامب ديفيد بين النظام المصري والكيان. بل يرتد الأمر إلى التطبيع معكوساً الذي ليس د. بشارة سوى امتداد جديد «مُعَصْرن» له. لقد قام مثقفون من المناطق المحتلة عام 1948 بمحاولات للالتقاء العلني مع الشيوعيين العرب في براغ منذ أواخر الستينات ومنهم الشعراء محمود درويش وسميح القاسم، كما فعل ذلك إميل حبيبي كثيراً. وقد تمت هذه المحاولات على قاعدة اعتراف الشيوعية المسكوفية بإسرائيل. وهي التي كان د. بشارة نفسه عضواً في أحد أحزابها (حزب راكاح).

المهم أن د. بشارة سليل المدرسة التي طالما فاخرت بأن لديها (براءة) اختراع الاعتراف باسرائيل والعداء للقومية العربية. وانتهت إلى الانتماء لأمريكا بعد التخلي عن الشيوعية، ولكن مع الاحتفاظ بمعاداة القومية العربية.

وهذا يلقي ضوءاً على «قومية» عزمي بشارة التي تجمع ما بين الاعتراف بإسرائيل وشطب حق العودة وادعاء الانتماء القومي. هذا الموقف التلفيقي أشبه بمن يقوم بتجميع سيارة من قطع غيار لأنواع أو موديلات عدّة من السيارات. مبنى تلفيقي منافق في جوهره.

ولعل ما يجعل من السهل على بشارة تسويق هذا الموقف عربياً هو حالة الانهيار الرسمي العربي، واستدخال الهزيمة لدى قطاعات واسعة من الأحزاب القومية العتيقة، وتحديداً غياب حركة قومية يسارية، ناهيك عن وجود صحافة هابطة.

في حالة استدخال الهزيمة يصبح من استدخلوها جاهزين لقبول، حتى الخضوع والتبعية، لأشباه المواقف وأنصاف الوظائف، لأنها تشكل حالات متقدمة على مواقفهم. وحالة عزمي من هذه الحالات، فهو «يتحدى» سيدهم الصهيوني!

لا غرابةَ، فقد قبلت حركات كثيرة ومنها يسار م.ت.ف باتفاق أوسلو مباشرة

أو كأمر واقع. كما يمدح الكثيرون موقف سوريا في مواجهة الكيان رغم أن ما يطالب به النظام السوري هو عودة الجولان. أي لا يرفض هذا النظام مبدأ الصلح مع العدو الذي يحتل فلسطين. بمعنى أن حق العودة مشطوبٌ والحق القومي طبعاً. وبهذا تتقاطع قومية بشارة مع قومية النظام القطري في سوريا في أنهما لا يصرّان على رفض الاعتراف بالكيان الغاصب.

فالتطبيع، والتطبيع معكوساً، هو أن بعض العرب يأتون إلى الكيان حجيجاً على جماجم حق العودة، فيلاقيهم بعض عرب 1948 في حالة من التطبيع معكوساً لكي يحتفل الطرفان في دول الطوق. أما أصحاب التطبيع معكوساً فيلبسون اليوم رداءً قومياً!!!

مفارقة قومية أخرى:

قد يكون من حقنا أن نتوقع من القومي العربي في هذه الحقبة بالذات أن يرفض العلاقة مع الانظمة القطرية العربية كافة لسببين على الأقل:

الأول: إن أي نظام بما هو قطري، فهو مضاد للوحدة العربية، وتالياً فهو معاد بالضرورة للقومية العربية.

والثاني: إن الأنظمة العربية كافة غير منتخبة حتى قطرياً، أي هي أنظمة غير شرعية مفروضة على الشعوب العربية. فكيف يمكن لقومي عربي، يُفترض أن يكون وحدوياً وحراً وديمقراطياً أن يكون صديقاً لنظام الحكم في قُطرٍ كسوريا، وليس صديقاً لمثقفين مثلاً!!.

كيف يقوم د. بشارة بعقد صداقة مع هكذا نظام حُكم. لسنا هنا بصدد فتح صفحة النظام السوري. ولكن الموقف يرغمنا على التذكير بأنه شارك في العدوان على العراق وقام بمذبحة حماة، وأن الشعب السوري كافة يتعرض لحالة تامة من انعدام الديمقراطية.

صحيح أنه ساهم في تحرير الجنوب اللبناني. وهذا تحرير بالإنابة، أي قام

بذلك بدل أن يقوم بتحرير الجولان، لأن محاولة تحرير الجولان قد تُسقط النظام أو تهزه. قد يتساءل البعض عن علاقة السيد حسن نصر الله بسوريا. وهي علاقة براغماتية ليس أمام حزب الله بديلاً عنها. لكن هذا لا يعني قومية النظام. كما أن العراق مضطر لعلاقة كهذه أيضاً. وعليه، لا النظام العراقي ديمقراطياً، ولا علاقة حسن نصر مع سوريا كافية لتأكيد قومية النظام.

على أن هناك سبباً ثالثاً لا يبرر لعزمي بشارة زيارة نظام عربي هو كونه عضو برلمان. فإذا كان عضو البرلمان منتخباً بشكل ديمقراطي فيجب أن لا يفتح هذا العضو علاقة «صداقة» مع نظام ديكتاتوري شمولي. وحين يفعل العضو المنتخب ذلك، إنما يخون ثقة ناخبيه. وهكذا يخون عزمي الفكرة القومية والفكرة الديمقراطية. أما لماذا؟ فهذا شأنه أن يجيب أم لا.

قد يقول قائل، ولكن: إن فلسطينيي 1948 معجبون بما يقوم به د. بشارة. وهنا بالضبط نقول: أن مردّ ذلك إلى مهارة الإخراج المسرحي من الفريق، (بشارة والكيان والأنظمة العربية والمنظمات غير الحكومية...إلخ). هذا إلى جانب ضعف الحركة القومية والماركسية العربية المضادة لهؤلاء، وضعف الحركة نفسها داخل مناطق المحتل عام 1948. بتحديد أكثر، ضعف مبنى، وتالياً تحليل هذه الحركة أو التيار وعجزها عن اتخاذ مواقف. وبالمقابل، هناك قوة ماكينة الإعلام التي تلمّع السيد بشارة ما شاءت لها مصالحها.

شخصية مركبة:

لعل أخطر ما في المثقف هي قدرته على اكتساب الشخصية الأكثر سوقاً ورواجاً، وفي الوقت المناسب. ناهيك عن استعداده وقدرته، بحكم الثقافة، على التلون والتكيف بشكل عام. هنا تعود إلى الذهن مسألة المثقف العضوي الثوري، والمثقف المرتشي والمنسلخ عن طبقته وحتى أمته بحيث يصبح مثقفاً عضوياً بالمعكوس، أي لصالح نظام الحكم والطبقة التي كان يفترض أن يكون معادياً لها. هذا اللون من المثقفين هو مثقف المرحلة المهزومة ومقتضياتها.

عندما كانت مدرسة التبعية الاقتصادية Dependency School في أوجها كان أحد أبرز مفكريها البرازيلي هنريكو كاردوسو وما إن تفكك الإتحاد السوفييتي وضعفت المدرسة الاشتراكية حتى وُلد الرجل من جديد ولكن كشخص ليبرالي رأسمالي موغل في معاداة شعبه واستغلاله وإخضاع البلد للبنك الدولي، وعليه، أصبح رئيساً للبرازيل.

كما برز خلال الحرب الاهلية في لبنان «إيلي حبيقة» كفاشيٍّ من الطراز الأول. ولذا، كانت من «مآثره» مذبحة صبرا وشاتيلا بالتشارك مع أرييل شارون. وبعد انتهاء هذه الحرب، اختفى حبيقة في سوريا، أي لدى النظام نفسه الذي يحتفي ويحتفل بعزمي بشارة. وبعد فترة قصيرة من اختفائه، عاد بشارة ليولد من جديد، ولكن هذه المرة على هيئة رجل أعمال. !هكذا إذن حسب الطلب.

وعليه، فإن د. بشارة الذي كان عضواً في حزب راكاح (الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، الذي يعترف بإسرائيل بكل فخر، وتالياً فهو حزب غير قومي بغض النظر عن وجود عناصر كثيرة طيبة في أوساطه. لكن بشارة غادر هذا الحزب ليولد من جديد «كقومي» متحمّس! ولكنه قومي من طراز عضوية الكنيست التي تقسم الولاء لدولة اليهود، وتظل «قوميةً» تطالبنا بالتصفيق لها!. وشخصية د. بشارة نفسها هي التي تجمع بين الأكاديميا، وبين العلاقة الخاصة بأنظمة الحكم سواء الصهيوني الدموي أو السوري الديكتانوري، وبين قيادة حزب وعضوية برلمان. وفوق هذا وذاك، يرئس بشارة نفسه منظمة «مواطن» في رام الله، وهي منظمة غير حكومية مموّلة من الإدارة الأمريكية[1] وحكومة ألمانيا. وليس هنا مجال مناقشة

(1) تتمول من الحكومة الأمريكية والحكومة الألمانية كل من المؤسسات التالية في فلسطين: مركز الدراسات الفلسطينية، مركز القدي للإعلام والاتصالات، المؤسسة الأكاديمية الفلسطينية، مؤسسة مواطن (يراسها عزمي بشارة وجورج حقمان) والملتقى الفكري العربي. . .» انظر المرجع:

Imco Brouer, Weak democracy and Civil Society Promotion in [alestine and egypt. In Funding Vertue Civil Society Aid and democracy. Edited by, Mariana Otteawy and Thomas Carnegi, Washington D.C. 2000, p. 38

خطورة المنظمات غير الحكومية، ولكن من المهم الإشارة إلى أنها أدوات تطبيع مع الكيان وتسويق الهيمنة الامبريالية في الوطن العربي.

وهكذا يجمع د. بشارة بين التمويل الصهيوني لحزبه كونه عضو كنيست، وبين القومية العربية، والتمويل الامريكي، وتقديم تقارير عن الوساطة بين حكومة إسرائيل والنظام السوري، والمنظمات غير الحكومية والصداقة مع الأَسدَيْن السوريين. وهذا يكفي.

الفصل السادس

مصالحة الاستعمار دون خروجه

تقاسم الوطن مع العدو

عزمي بشارة كحالةٍ دراسية (2007)

الجزء الأول: http://www.kanaanonline.org/articles/01234pdf

الجزء الثاني: http://www.kanaanonline.org/articles/01235pdf

الجزء الثالث: ttp://www.kanaanonline.org/articles/01236.pdf

هذه روابط تقاسم الوطن مع العدو. تشتد وتمتد هجمة العدو المعولمة ضد الوطن العربي هذه الأيام لتصل من أقصاه إلى أقصاه وتفيض. قوى من الداخل وأخرى من الخارج، طبقات محلية وأمم أجنبية وقوى استيطانية، مجهزة كلها بأكثر مما يلزم، وليس على حسابها، بل من ثروة الأمة، ومن أجل هذه الثروة. وهذا يطرح التحدي الدائم: كيف تقاوم، من أين ومع من؟ ويكون الجواب دوماً: حتى لو كنت وحدك، فلا بديل عن المنازلة! ولكنهم لا يمهلونك كي تختار الموقع فهم كثيرون مثل عديد الشرور، مثل شياطين المؤمنين، وهنا تكون المشكلة: كيف يمكنك اغتنام لحظة صغيرة تركز فيها الذهن والأعصاب لتختار أية معركة تدخل. وفي كثير من الأحيان تدخل معارك عنوة وقسراً، لكنها مع ذلك هي مقاومة، وتصبح أكثر جمالاً وأهميّة لأنها في حقبة العولمة. هذا شعور قوى المقاومة سواء حاملي السلاح أو القلم حين مواجهة وباء مثقفي التسوية، والعولمة.

لعل الأشد خطورة في معسكر العدو، هو الشر الناعم الذي يحاول اختراق نسيج الطبقات الشعبية العربية عبر الفضائيات كالمرض الخبيث. يدخل الأمة باسم الأمة، ويدخل الطبقات الشعبية باسم الحرص عليها، نعم فلا أخطر!

1 ـ نظرية ما بعد الاستعمار دون أن يخرج الاستعمار

أصبح لا بد من مدخل نظري لتفكيك خطاب مثقفين متصالحين مع الاستعمار الإستيطاني. مثقفون فلسطينيون، وطنهم مغتصب، وشعبهم مطرود إلى منافي الفقر والمذلة والجوع، بينما يتصرف هؤلاء كما لو كانوا أبناء شعب يعيش حياة طبيعية، ولا يشغله سوى نكد بعض المشاكل الحدودية التافهة مع الجيران.

يذكرني هذا بسؤال من طالب في جامعة ماكماستر في كندا، حيث دعاني الصديق د. عاطف قبرصي للحديث في القاعة العامة عام 2001، وهناك سألني طالب مستهجناً:

«ولماذا لا يلعب الشباب الفلسطينيون كرة القدم بدل أن يرجموا جنود الجيران الإسرائيليين بالحجارة؟

نعم، حينما انتصر التيار الرسمي الفلسطيني والعربي وتفّه حقوقنا إلى: «إزالة آثار العدوان عام 1967» رسخ في روع العالم أن الإحتلال الأول 1948 هو «أرض إسرائيل»، ولاحقاً، أن اتفاق أوسلو قد أعطى الفلسطينيين دولة! فيا للمصيبتين! كم نحتاج من الوقت والجهد كي نعيد للعالم حقيقةَ أن أرض فلسطين احتلت استيطانياً عام 1948، وأن بقيتها احتلت عام 1967، والمهم أن الاحتلال كاستعمار استيطاني لم يخرج، ولذا، فإن تصرف مثقفين فلسطينيين من طراز عزمي بشارة وإدوارد سعيد ومحود درويش ومريديهم، تصرف هؤلاء كما لو أن المشكلة هي في 1967، وأن أوسلو قد حلتها بدولة، هو تصرف كارثي. لقد تصرف هؤلاء كما لو أن أوسلو تعني زوال الاستعمار أو أن الفلسطينيين دخلوا مرحلة ما بعد الاستعمار. لذا، كان لا بد أن تكون الحلقة الأولى من هذه الورقة تشريحاً لنظرية ما بعد الاستعمار.

لم يخرج الاستعمار من الوطن العربي، وإن خرج من بعضه فجزئياً، وفي البعض وإلى البعض عاد، وربما كان هذا الوطن الوحيد الذي يجمع بين :

- وجود استعمار استيطاني (فلسطين والجولان وطابا).
- استعمار مزدوج بين الاستيطان والاستعمار الكلاسيكي (الأهواز وإنطاكية، وسبتة ومليلة وطنب الصغرى والكبرى وأبو موسى).
- وخروج شكلي للاستعمار (مختلف القطريات العربية).
- واستدعاء الاستعمار (مختلف القُطْريات النفطية والقُطْريات التي تتمدد على شرفها قواعد أميركية).
- واستدعاء الاستعمار دون قدرته على الرجوع (لبنان).
- وعودة الاستعمار (العراق والصومال).

أما وهذا حال الوطن العربي، بكل هذه البشاعة والفظاعة، فليس هناك ما يمنع تجريم المثقف الذي لا ينتمي إلى الأمة بلا تردد. لا يمكن قبول ستائر من طراز «التأدب الأكاديمي، والحوار العلمي، والترفع عن ذكر الأسماء وإدراج ذلك في قائمة التشهير الشخصي. . . الخ

في هذا الصدد ستكون معالجتنا لهذه المسألة التي تحتاج إلى مجلدات، مقسمة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: التستر وراء نظرية ما بعد الاستعمار وبخاصة إدوارد سعيد،

والثاني: وقائع حالة د. عزمي بشارة نموذجاً،

والثالث: السيناريوهات لرحيل بشارة الطوعي.

فشل التستر بما بعد الاستعمار

لعل الميدان الرئيسي لمنظّري ما بعد الاستعمار هو رفضهم للاستعمار من جهة، وعجزهم عن تفهم العالم الثالث في وضعية ما بعد الاستعمار من جهة ثانية،

ما يضعهم في التحليل الأخير كمن يتفجعون على الاستعمار نفسه، أي ينحازون في التحليل الأخير للسيِّد باسم تمثيل المضطَهَدين! وكأننا أمام حالة من دونية المحيط الثقافية لثقافة المركز. وهو الأمر الذي وإن زعم منظِّرو ما بعد الاستعمار التوقف عنده، بما هم مرتكزون ومركزين على الثقافة والخطاب، فهم إنما يخدمون مصالح المركز الطبقية الرأسمالية وهذا بيت القصيد، وهذا ما يرفضون رؤيته لأن اعترافهم برؤيته يدينهم بشدة.

يشير ألان والد إلى:

«العلاقة بين من حاولوا تجاوز الماركسية بالمابعديات، ما بعد البنيوية وما بعد الماركسية وما بعد الحداثة، والمسماة «نظام النجوم»، والتي كان المشاركون الراديكاليون فيها بعيدين على الأغلب عن المنظمات الإشتراكية والنضالات العادية للشعب العامل. لقد قام الجيل الجديد من الأكاديميين ذوي النفوذ بإعادة التفسير وبتوسيع نطاق الكتابة عن المنظّرين الذين كتبوا نظريات ثقافية ضد الاستعمار ليحشروا تحت عباءة نظرية ما بعد الاستعمار، مناضلين نشيطين أمثال فرانز فانون، في معذبو الأرض (1963)، وأميلكار كابرال في العودة إلى المنبع (1973)... وكانت نتيجة هذا التمطيط والمزاوجة أن طلاب نظرية ما بعد الاستعمار قد أخذوا يتكلمون لغة خفية لا يسهل فهمها إلا على القوم ذوي الامتيازات[1]».

والسؤال هو: ماذا حينما نربط الأمر بالفضائيات العربية وما تصنعه من نجومية لا سيما في بلدان تفتقر حتى لأكاديميا حقيقية؟ لقد خلقت الفضائيات العربية مثقفين فضائيين يجري تلميعهم في حدود انسجامهم وتماهيهم مع سياسة الأنظمة العربية التي في النهاية قرارها أميركي.

وتكون اللعبة أخطر حين يصبح المثقف، ليس مجرد نجم فضائي «صورة»

(1) انظر عادل سمارة، حدود البعد الثقافي: نقد أطروحات إدوارد سعيد، منشورات مركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2000، ص ص6 ـ 7.

يلمع لأنه على الشاشة بغض النظر عن ما يقول، بل حينما يسقط في هواه العديد من المثقفين والأكاديميين العرب محفوزين بلا وعي ولا ضوابط في حمأة:

- البحث عن بطل «فكري محلّي» لموازاة ما لدى الغرب الرأسمالي.
- محاولة الوصول إلى احترام الأكاديميا الغربية عبر المثقف المقبول من هذا الغرب.

هنا، نجد هؤلاء المثقفين وقد استبطنوا الدونية بمرتبتين، ما يحول دون قدرتهم على تفكيك هذا المثقف أو حتى مناخ بروزه وإبرازه. وعليه، حتى وهم لا يستطيعون الدفاع عن مواقفه وأطروحاته، فإنهم لا يتزحزحون عن مَحْضِه ولاءهم، فاصلين بين ما يقوله وبين ما يصرخ به واقع الوطن والأمة ممّا يضع هذا المثقف حقاً في صف الأعداء، ويضع تلامذته المؤيدين كتلامذة له، وتابعيه ومريديه العاجزين عن التخطي، علماً بأن التخطي شرط الإبداع والتطوّر، في حالة من الوعي الجبان، والجهل المتعالم!

في هذا السياق كان الغفران للمرحوم إدوارد سعيد، الذي توسّط بين الإدارة الأميركية والأكاديميا الغربية، وبين الإدارة الأميركية والمقاومة الفلسطينية، وقبل عضوية المجلس الوطني الفلسطيني بالتعيين، ودعا الفلسطينيين العرب داخل الكيان للمشاركة في انتخابات الكنيست الصهيوني ليصوتوا لصالح عزمي بشارة الذي استخدم القومية العربية للوصول إلى الكنيست. ومن الطرافة بمكان أن بشارة كانت قد استضافته في الناصرة، بينما عارضت زيارة درويش الأخيرة إلى حيفا. وبهذا كان إدوارد سعيد، الأول بين منظّري ما بعد الاستعمار الذي أرسى حجر الأساس لتجاهل وجود استعمار استيطاني في فلسطين.

وعلى الأساس نفسه كان الغفران لمحمود درويش الذي غادر الوطن بعد أن غنى له طويلاً، وما زال كثيرون يغنّون للوطن على تفاعيل غناء درويش، أي بعد أن أصبح الوطن بالنسبة لدرويش لغة وقصيدة وحياة مرفهة، يشرب الإسبرسّو دون أن يدفع الثمن، كما كتب عنه أحمد أشقر، وما زالوا يغنون، بل ويسمعون الهجران

الفعلي من محمود للوطن، ولا يتوقفون عن ضجيج الغناء، ربما كي لا يسمعوا[1]. كم عاد درويش بالتطبيع من خلال اوسلو، وانتهى إلى الدعوة لوطن رمزي ونضال رمزي، ونقل الجدل من النضال اليومي للطبقات الشعبية إلى نقاش فني مجرد مما يعفيه وأعفاه من أي نقد، بل إنه ومن على صفحات صحيفة «هآرتس» مؤخراً رفض فكرة الحوار مع حماس، واشترطها باعتذارها وتسليم المقار «الأمنية» في غزة إلى فتح.. ويكون بذلك قد ردد ما قاله محمود عباس في شرم الشيخ.

ولكن، لنتحدث قليلاً عن نظرية ما بعد الاستعمار.

تشكل فلسطين حالة فريدة في كثير من جوانب قضيتها. فهي آخر حالة للاستعمار الاستيطاني زمنياً. لكنها حالة تواصل مع استعمار استيطاني محتمل في العراق وأفغانستان مثلاً. قد يكون هذا الحديث عجيباً. ولكن ما معنى قُرابةَ مئتي ألف جندي أميركي في العراق بكل مستلزماتهم؟ هناك كيانات عربية في الخليج بعدد أقل. وما معنى حديث وزير الحرب الأميركي غيتس: «اننا باقون هنا لسنوات طويلة قادمة». وما معنى إقامة سبع قواعد هي بمكانه سبع مدن للجيش الأميركي في العراق. إذن، وجود الكيان الصهيوني وعدم قدرتنا على تحرير فلسطين، كان بمنزلة تمديد لحالة الاستعمار الاستيطاني.

والجانب الاستعماري الكلاسيكي في حالة فلسطين هو فريد ايضاً، بمعنى أنه في حين يتجاوز العالمُ مرحلة الاستعمار، بقي الاستعمار في فلسطين، وهو ما مهّد نفسياً وعملياً لعودته، وها هو يعود إلى العراق وأفغانستان والصومال، هذا إذا لم نقل إلى أوروبا الشرقية بأسرها.

وهكذا، فالكيان الصهيوني هو بمكانة جسر يمتد، لكي يجدد، من مرحلة الاستيطان الأبيض القديم إلى تجديده، ومن مرحلة الاستعمار إلى استمراره في

(1) كتب مظفر النواب:

وصافح قادتنا الأعداء ونحن نحارب،

وناموا في الصف الآخر والجيش يحارب.

حقبة الإمبريالية، وتجديده في حقبة العولمة. وربما كانت هذه من أخطر وظائف هذا الكيان. وما اتفاق أوسلو إلا محاولة من محاولات تجديده وإعادة إنتاجه.

ليست صحيحةً مزاعم منظّري ما بعد الاستعمار حين يُدرجون فرانز فانون كأبٍ روحي لهم[1]. فرانز فانون، نموذج المثقف الثوري الواقعي بتحدٍ وامتياز. فقد تجاوز أصله الدموي «جزر الأنتيل» ليؤكد مواطنته وانتماءه العربي الجزائري[2]. فالانتماء القومي هو حالة كفاحية في المكان والمرحلة بالنسبة لفانون. ولأنها كذلك، فإن قناعته القومية ليست محصورة في الفهم المصلحي البرجوازي، فهي قومية كفاحية بالامتداد والديمومة، ولذا يرى أن الأممية الحقة هي النتاج الطبيعي والضروري للقومية الكفاحية. والحقيقة، أن تكويناً كالذي توفر لفانون، أو خلقه لنفسه هو من الأمور أو الحالات النادرة. فهو يجمع بين تاريخية هيغل، ومادية ديالكتيك ماركس، وعلم النفس الفرويدي، وميدانية ونضال حرب الغوار لدى تشي غيفارا وبشرته هو السوداء.

لقد انتهى فانون إلى أن القومية هي المدخل الطبيعي والعملي إلى الأممية. ومن هنا كان تفهمه للأمر وانتماؤه القومي مع الحفاظ على النظرة لما بعد. ولأنه أراد للقومية مرحلة جذرية، فقد قطع مع الثقافة الأوروبية وقطع مع الاستعمار تماماً.

ما الذي يجمع فرانز فانون مع هومي بابا الذي يرفض بوضوح القوميات كافة من موقعه في المنفى، بينما قرر فرانز فانون الانتقال الكلي من المنفى إلى الميدان.

---

(1) أنظر مقالة هومي بابا، الهوية المغتالة، في مجلة العصور الجديدة، عدد ايلول 1999، ص ص 182 ـ 206.

(2) بالمقابل، فإن النزعة الإنسانوية لدى ألبير كامو وعضويته في الحزب الشيوعي ونضاله ضد الفقر والظلم وظروف حياته الفقيرة قبل أن يصبح كاتباً مرموقاً، وكتاباته المعارضة للسلطات الاستعمارية، كل هذه لم ترفعه للوقوف ضد الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر فلم يتفهم مشروعية استقلال الجزائر وانفصالها عن فرنسا، فيما هو ينتمي إليها ويعتبرها وطنه الأكثر ألفة وحميمية. بعبارة أخرى، فإن إنسانوية كامو تعمّ العالم وتتوقف عند العرب!

هذا إضافة إلى أن فكر هومي بابا في النهاية أكاديميّ بحت، يصلح للنقاش أو مواجهة اللغة باللغة في الصف الأكاديمي ولا يصمد في معركة التطبيق.

بالنسبة لِ هومي بابا، فإن المنفى أو الشتات، تحرر المثقف من الحاجة إلى التماهي أو التماثل مع الجمهور، والارتباط بالمشروع العملي الجماعي.

فَتَحتِ العنصرية المجتمعية في أميركا من جهة، والدعم الطبقي الحاكم الأميركي، والكتابات الصحفية والسياسية في أميركا ضد العرب في أعقاب هزيمة 1967عيونَ إدوارد سعيد على كونه عربياً تربى وتثقف في المنفى. ومنها تدرجت وطنيته «قوميته» التي توقفت في منتصف الطريق بين الشعور الإنساني، أكثر مما هو القومي تجاه فلسطين، وطن المولد أو الأصل من جهة، والحذر من الاشتباك الفعلي مع الصهيونية التي تتطلب أبطالاً من طراز فرانز فانون كي يدفعوا ثمن مواجهة قوتها في المركز الرأسمالي من جهة ثانية.

أما والثمن عالٍ إلى هذا الحد، فقد قرر إدوارد سعيد اللجوء لانتقائية أنهته بلا هوية فكرية. فهو لم يشارك في الكفاح المسلح ولم يدعمه، بل كان ممن أوقعوا به وأغووه للتورط في المساومة، وهو القائل: أنا الذي أدخلت أبو عمار إلى البيت الأبيض بحذاء البيت. وهو قد دفع باتجاه الحوار مع الصهاينة حتى وهم لا يريدون حواراً، وهو ممن شعروا بأن حق العودة عبءٌ ثقيل، لا يسهل حمله، كما لا تتوفر لديه الجرأة على المجاهرة بنبذه أو النصح بذلك. نعم انتهى ضد أشكال القوميات كافةً زاعماً أن فيها النزوع والقابلية لمرض القوة، لذا فهو أساساً لا يرتاح للإستراتيجيات القومية وبخاصة بعد حصول «توقف الإستعمار»، علماً بأنه لم ينته في فلسطين!.

وينتهي كذلك إلى القول أن القومية مثل كل الخطاب/ات التي تخلق وهْمَ الاستقرار أو الهوية الاجتماعية المتماسكة، لذا، لا بد من فضحها لأنها تهدد بخلق ذاتية زائفة. ويرى سعيد ان القومية تهديد لحقوق الإنسان، لذات الفرد، لأنها تميل

إلى وباء القوة بمعنى سياسي محدد، وأنها خطرة بشكل خاص على حقوق مجموعات الأقليات التي يفترض أن تكون جماعات شفافة ومستقرة.

نظرية ما بعد الاستعمار هي جوهرياً، تصالحية لصالح الاستعمار وتفكيك جميع أشكال المقاومة والممانعة. فأحد الأهداف الأساسية لنظرية ما بعد الاستعمار هو متابعة كيفية تشكيل كل من عالم الاستعمار والمستعمرات للآخر سياسياً واقتصادياً وفوق كل شيىء ثقافياً. ومن هنا لجوء إدوارد سعيد إلى «الإنسانية» مقابل القومية من جهة والأممية الشيوعية من جهة ثانية.

فلا تتصور ما بعد الاستعمار انفكاك ثقافة الطرفين بعضهما عن بعض. يرتكز كتاب سعيد **الثقافة والإمبريالية** أساساً على عملية التبادل الثقافي بين المركز الاستعماري والمحيط المستعمَر. لذا يركز على ظهور معارضة المستعمَر إلى المركز والتشرب اللاواعي واستدخال قيم الاستنارة والإنسانية العالمية إلى النضال الهادف إنهاءَ الإستعمار، وتطوير تحالف أخلاقي مع القوى التقدمية في المجتمع المستعمِر باسم أو نيابة عن الحرية للمستعمَر. أما دور الإمبريالية الأميركية وتصدرها للحروب في أرجاء الأرض الأربعة وحتى في الفضاء، فلم يقل لنا عنها سعيد شيئاً.

وهكذا، فإن هذه المدرسة، إذا جاز التعبير، لم تُجمِع على تحليل متقارب من مسألة القومية في بلدان ما بعد الاستعمار، بل ما توصلت إليه هو تعميمات متشككة ومتخاصمة. وعليه، فالثابت بالنسبة لها هو نقد قومية ما بعد الاستعمار، ونقل العلاقة إلى التلاقح الثقافي الذي في جوهره تعميم ثقافة المركز على المحيط، وهي في النهاية ثقافة رأس المال من جانب الاستهلاك وتقويض الإنتاج.

وهكذا، فإن مدرسة ما بعد الاستعمار عجزت عن توفير أو بلورة موقف أو بلورة إشكالية الموضوع، ولعل أهم إخفاقاتها عجزها عن التعامل مع المسألة القومية بشكل متماسك كونها مشكلة سياسية وأخلاقية برأيهم وحسب.

قد يكون لهذا الوضع علاقة بطبيعة الدور الشخصي للمنظرين أنفسهم. فسعيد وهومي بابا هما عملياً تربيا في المنفى، وتالياً فإن علاقة كل منهما بالمنطقة الأصل هي علاقة انتساب لا علاقة نضجت في معمعان الصراع. وهذا الفارق بينهما وبين فانون، الذي تحدد موقفه بالموقع عبر الحيِّز، وليس عبر الموقف الفكري المجرد فجاء أكثر أصالة.

وهذا قد يتقاطع مع استنتاجنا فيما يخص كثرةً من منظري مدرسة التبعية في التنمية[1] Dependency School الذين بالغوا في الدور القومي والتنموي لأنظمة برجوازية المحيط. فلو كانوا من مناضلي الطبقات الشعبية لتوصلوا مبكراً إلى عجز هذه البرجوازية عن حمل مشعل التنمية، ولعرفوا أن قومية الطبقات الشعبية وحدها التي تقود إلى التنمية. وهكذا، فنحن أمام فهمين خاطئين لدور برجوازية المحيط، كلٌّ خاطئٌ من مدخلٍ وأساسٍ آخر.

ولكن،

ونحن نعيش في حقبة العولمة بما فيها من عودة واستدعاء للاستعمار، وبالمقابل، انتفاضة أممية ضد الحرب والعولمة من جهة، واندفاعة في الوطن العربي والعالم الإسلامي لأكثر من إسلام، منه السياسي والتكفيري والجهادي والمقاوم، فأين يقف من اعتقدوا أن الاستعمار قد انتهى خلال حقبة الإمبريالية، ودعوا إلى التفاعل الثقافي والتصالح؟ ما قولهم والاستعمار بدأ وخرج وعاد لأهداف اقتصادية ومصالح مادية، وأن الثقافي ليس إلا مكياجاً للوجه القبيح؟ بل ماذا لديهم ليقولوه بشأن تنظيرات المخابراتي صامويل هنتنغتون الذي يستخدم الثقافي للحرب وليس للتفاعل؟ وفي حقيقة الأمر، فإن إبراز الثقافي من قبل المركز، وتقديمه على

(1) انظر عادل سمارة Beyond del-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, Published byAl-Mashriq Al-A'amil for Cultural and Development Studies (Ramallah) and Palestine research and Publishing Foundation, Glendale,2005, p.40.

أساس دعوة مفتوحة للمحيط لالتهام ثقافة المركز، فإن المركز لم يكن يعني ذلك قطُّ ولا يؤمن بنشر ثقافته ولا يعتبر المحيط مؤهلاً لذلك[1].

وهنا مركز الإشكالية، وربما ليس ذنبهم بل ذنب موقعهم. فالوصول إلى بديل عملي، والانتقال من الحالة الوسطية أو التأبُّد فيها يحتاج إلى انخراط في الواقع كي يحلحله.

يحصر منظِّرو ما بعد الاستعمار موقفهم من القومية في قومية بلدان المحيط بعد الاستقلال، وهي ما نعتبرها الحقبة الثانية للقوميات، على اعتبار أن الحقبة الأولى كانت في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر. وحيث لا يتطرقون للحقبة الأولى، فإنهم يتجنبون الحديث عن دورها الاستعماري وبخاصة عن استمرار هذا الدور إلى درجة عودة الاستعمار من جهتها واستدعائه من جهة القومية الكمبرادورية في المحيط. فالدولة القومية في المركز لم تفقد دورها، وإن كان خطابها مغلفاً بشكل ناجح.

ومما يفاقم إشكاليتهم، أنّ العالم يعيش اليوم حقبة القومية الثالثة، القومية في حقبة العولمة، حيث ترتد القومية البرجوازية في المحيط لاستدعاء الاستعمار. فإذا كانت موجة القومية الثانية تقدمية وثورية، رغم مصيرها المنحطّ، فإن موجة القومية الثالثة بدأت في معظمها «عميلة»، حيث يقوم المركز الرأسمالي نفسه بتحريك برجوازيات إثنية هنا وهناك، كي يفتت دولاً لم تنضوِ تحت عباءته (العراق، السودان، روسيا، يوغسلافيا... الخ)[2]. بعبارة أخرى ،وبقدر ما كان منظرو ما بعد الاستعمار ضد الاستعمار، أو هكذا يبدون، فإنهم كانوا أيضاً ضد قومية ما بعد الاستعمار في المحيط ولا سيما إدوارد سعيد وهومي بابا حيث اعتبرا هذه القومية عدوانية بالضرورة.

(1) المصدر نفسه، الفصل 4.

(2) المصدر نفسه، الفصل الأول.

ولعل الجانب الذي لم يتطرقا له هو وجوب الفصل بين القومية تحت الاستعمار بما هي ثورية وتقدمية، والقومية ما بعد الاستعمار، التي ليست عدوانية بالضرورة والقطع. ضمن القومية تحت الاستعمار، تندرج القومية العربية، قومية الطبقات الشعبية التي يتهمها منظّرو ما بعد الاستعمار بأنها عدوانية وقامعة للأقليات غير العربية. والحقيقة أن هذا موضوع يطول فيه الحديث، ولكنه يفتح على موضوعنا في هذه المقالة بشكل واسع. فالقومية العربية متهمة بالشوفينية بينما أجزاء واسعة من وطنها تحت استعمار متعدد ومتنوع، في حين يتم عرض الصهيونية كما لو كانت حركة «تحرر وطني» إنسانية بريئة تتحفز القومية العربية لالتهامها. بهذا ننتقل إلى مثقف آخر يوظف مزاعمه القومية في خدمة الصهيونية.

2 ـ بعض الوقائع والهروب المحصّن بالضجيج والدخان

كما كان إميل حبيبي، معلّم محمود درويش وسلفه الصالح، فإن إدوارد سعيد السلف الصالح ونموذج الهروب والتبرير لعزمي بشارة في مسألة القومية، مع فارق تبني سعيد لها في المنفى والوساطة وامتطاء بشارة لها في خلق حزب برلماني في دولة الاستيطان الأبيض الكنيست وبين الأنظمة الرسمية العربية، وهما موقعان يسمحان بتمطيط المسألة إلى عكسها ومقتلها.

بدأ بشارة حياته الثقافية منذ الجامعة كعضو في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي بدأ بالاعتراف بالكيان الصهيوني على أنقاض الأرض العربية الفلسطينية. وهذا جوهرياً تجاوزٌ للاستعمار وما بعد الاستعمار، ونفي للمسألة الوطنية والوجودية الفلسطينية واختزال الصراع والتناقض التناحري إلى مجرد المساواة بين الأقلية القومية العربية في الاحتلال الأول (1967) وبين الأكثرية الصهيونية، وهو الشعار الذي نقله بشارة إلى شعاره المعروف: «دولة كل مواطنيها» وليس دولة أهلها أي المشردين الفلسطينيين.

تعني دولة كل مواطنيها، أنه لا يوجد استعمار لا كلاسيكي ولا استيطاني،

وإنما «قوميتان» سائدة وأكثرية ومَسُوْدَة وأقلية، وتالياً مطالبةٌ بتعايشهما على أساس المواطنة المتساوية.

ودولة كل مواطنيها تخفي الأساس الوجودي للكيان الصهيوني ككيان خارجي استيطاني ووظيفي لصالح المركز الإمبريالي. إنه شعار يخفي هوية هذه الدولة، وهي هوية تؤكد حينما تُعلَن أنها هوية لا بد من شطبها لأنها أداة للمركز ولأنها استيطانية ولأنها تسعى لتبقى وحدها «دولة يهودية نقية أو بشكل استثنائي» في ما اغتصبته. وهكذا، كي يريح بشارة نفسه من مهام ضخمة كهذه، بدأ من الاعتراف بما هو قائم واعتباره نقطة البدء.

ولكي تكون مناورة بشارة قوية ومؤثرة ومغطّاة، فقد انتقل من الشيوعية إلى القومية العربية. لقد طرح حزبَه كحزب قومي وعلق صورة عبد الناصر في مكتبه في الكنيست، ولكن بعد أن أقسم يمين الولاء للدولة اليهودية، ليكون عبد الناصر مجرد صورة على الجدار.

وهنا لا يهمنا موقف عزمي بشارة الذي هو جوهرياً صهيوني، وإلا فمن الذي يقرّ بدولة يهودية ويقسم يمين الولاء لها غير الصهيوني؟ بل إن ما يهمنا، أثَرُ ذلك وتأثيره على الأجيال الشابة حين تُثقَّف بأن الدولة اليهودية دولة عادية في فلسطين!

ولكي يسوّق نفسه لدى الصهاينة، فإن بشارة لم يتردد في اعتبار الصهيونية حركة تحرر وطني[1]. قد تكون المفارقة خجولة أو بسيطة إذا ما فعل ذلك نوعام تشومسكي[2] مثلاً. أما عزمي بشارة الذي يعتبر نفسه منافحاً قومياً عربياً، فكيف له أن لا يرفض اعتبارَ الصهيونية نفسَها كحركة تحرر وطني[3]؟ ليس هذا أغرب ما في

(1) أنظر؛ عادل سمارة، ثنائية القومية، والحكم الذاتي الثقافي ودولة لكل مواطنيها ـ مشاريع صهيونية، كنعان العدد 85 نيسان 1997، ص ص 33 ـ 51.

(2) لا ننسب إلى تشومسكي هذا القول، ولكن تشومسكي يرفض الدولة المشتركة لأنه يخشى على العنصر اليهودي، أنظر بهذا الصدد مقالة نوح كوهين، ناحوم تشومسكي واعتذاريات اليسار، في كنعان، العدد 119، تشرين أول 2004 ص ص 43 ـ 52.

(3) عادل سمارة، كنعان، مصدر سبق ذكره. ص ص 40 ـ 41.

الأمر، بل الأغرب أن لا يربط كثير من المثقفين العرب بين هذين التناقضين لدى بشارة، وهم بهذا إنما يلوثون الوعي العربي الشاب، وهنا الخطورة. إنهم مثقفون جبناء بلا مواربة، فهم لا يربطون بين ما يقوله بشارة، وما يفعله على الأرض، يفصلون بين زعمه أنه قومي عربي، وبين كونه عضو كنيست أقسم يمين الولاء للدولة اليهودية. لا يجرؤون على تفكيك خطابه ومواقفه. ولا شك أن هؤلاء أعجز من تفكيك خطاب الأنظمة التي يعيشون تحت نيرها.

لعل الفارق في مسألة سعيد وبشارة من القومية أن الأول تنكر لها قبل استقلال بلده، أما الثاني فتغاضى عن وجود الاستعمار الإستيطاني من أصله وتصرف كما لو أن البلد عاديٌّ.

وبرحيل عزمي بشارة إلى الوطن العربي وهو يحمل تاج فضائيات التطبيع العربي الرسمي، فإنه «يرتفع» في الدَّرَك الأسفل من عراب قُطْري إلى قومي أملاً في أن يلحق بإدوارد سعيد في التطبيع المعولم. مشكلة بشارة أنه باسم القومية يتجاوز عليها ويتصالح مع الاستعمار الاستيطاني وهو موجود على الأرض، وهذا ربما الحبل السِرّي بينه وبين إدوارد سعيد. إنما هو بشكل أقل أخلاقية وأكثر خبثاً من إدوارد سعيد. أكثر خبثاً لأن بشارة أدرك أن القومية ما زال هذا عصرها، لذا كان بليغاً وماهراً بلا شك حيث زعم الإنتماء العروبي في الوقت الذي كان ما فعله هو اغتصاب للقومية تماماً كما تفعل أنظمة الكمبرادور العربية التي استضافته ليكون أحد الركائز الفكرية للقومية الحاكمة على حساب القومية الكامنة.

فهو يقول: «... **لا شك أن لهذه الأقلية القومية مشاكل حول الأرض، ولكن بمعنى التخطيط والبناء...**»[1] **أي أن عرب 1948 هم جزء من دولة على أرضها وفي أرضها، وما يطالب به الفلسطينيون العرب فيها هو توسيع مسطحات البناء في مدنهم وقراهم، وليس أن المستوطنين اليهود احتلوا أرضهم وطردوا شعبهم!**

(1) كنعان، العدد 85 مصدر سبق ذكره، ص 47.

ما طالب به بشارة لفلسطيني 1948 لم يَرْقَ إلى حق تقرير المصير، ولم يلامس حق العودة، بل حصره في: «**أعتقد أننا نتحدث عن أقلية قومية ليس أكثر**».

يقول بشارة في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت 11 ـ 5 ـ 2007:

«خلقت موقعاً يمكن منه رؤية المشروع الصهيوني الذي أرى إليه مشروعاً كولونيالياً، كما أرى إلى تلوّن اللبراليين في داخل المؤسسة، وكذلك الديمقراطية التي رأيت فيها ديمقراطية قبلية ـ إثنية».

نلاحظ هنا تناقضاً تاماً بين أن يعتبر الصهيونية، أو يجيز لأهلها اعتبارها حركة تحرر وطني، من دون أن ينفي ذلك، كما أدرجنا أعلاه، وبين أن يقول لاحقاً انها مشروع كولونيالي!

ويضيف بشارة:

تذكر الغارديان في مقابلة مع بشارة قوله؛ كلما استمر الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يؤكد بشارة، أن العرب الإسرائيليين والفلسطينيين في المناطق المحتلة سيصبحون أكثر تقارباً وسيقوى النقاش حول الدولة ثنائية القومية[1] وهو الجدال الذي يؤيده. ويضيف:

«إذا ما استمر على هذا النحو، فإن قضية العرب في إسرائيل، والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة سوف يلتقون، إن ثنائية القومية تعني أن العرب عليهم أن يعترفوا كذلك أن اليهود قومية. إنها لا تعني تدمير الدولة. إنها تعني كيانين سياسيين عليهما ان يعيشا معاً، إنها مساومة هائلة[2]».

(1) ليس هذا مجال مناقشة مسألة وحدانية أو ثنائية الدولة، دولة علمانية أم اشتراكية، في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى رأي كنعان في الموضوع.

(2) Wanted, for crimes against the state.
Rory McCarthy, Guardian, Tuesday July 24, 2007-07-28 Rory.

الزعيم: من الالتفاف على القومية إلى الهروب أو تغيير الدور؟

مَن الأجدر بالهروب من فلسطين؟ أبناؤها أم المستوطنون؟ ما هو النسق الدارج، هروب المستوطنين من الجزائر وروديسيا وجنوب إفريقيا أم هروب المواطنين. كم كان هروب بشارة هدية للكيان الصهيوني، وحتى للمؤرخ الجديد بني موريس، الذي زعم أن الفلسطينيين هربوا طوعاً من فلسطين عام 1948. وهي المسألة التي حسمها مؤخراً إيلان بابيه الذي اثبت أن ما حصل للفلسطينيين كان تطهيراً عرقياً. ومع ذلك لم يغير هذا في مواقف الفلسطينيين والعرب الصهاينة قيد أنمله، وبقي اعترافهم بالكيان «راسخاً كالطود».

مرة أخرى، لعل المفارقة أن كثيراً من المثقفين العرب قد سقطوا في فخ الأنظمة فتعاملوا مع بشارة كما لو كان منفياً. أُخذ هؤلاء بالبغتة، بالزّفة الإعلامية، وبالنجومية الفضائية، فبرروا الهروب كما برروا القُطْرية والحكام!

ساد لغط كثير في علاقة بشارة بالمؤسسة الصهيونية الحاكمة منذ سنوات عدة، وزعمت هذه المؤسسة أنها سوف تحاكمه، واستجوبه الشاباك مرات عديدة «كما زعم هو وهم»، ولكن لم تتم المحاكمة! وبقي الأمر بين شدّ وجذب، ربما حقيقي أو إعلامي، إلى أن هرب الرجل.

ولكن، قبل تحليل المسألة، دعنا نتعامل مع بعض الوقائع موثقة كما وردت.

في تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت 2 ـ 7 ـ 2000، كتبه كل من: أورون مئيري، وحاييم شيفي، وميخال غولدبيرغ:

«قال عزمي بشارة أثناء التحقيق معه أنه لم يعترف بأية مخالفة أو تهمة وادعى بأن لقاءاته مع زعيم حزب الله والجبهة الشعبية ورئيس سوريا كانت في إطار وظيفته كعضو كنيست وليس لهدف المسّ بأمن دولة إسرائيل. وقال إنه يعلم أنه فيما إذا كان عضواً في أي برلمان عربي فبالتأكيد لا يمكنه أن يفعل ما يفعله في إطار ديمقراطية دولة إسرائيل، أي في سوريا مثلاً». نسوق هذه الواقعة ليقرأها المثقفون

العرب الذين يجعلون من بشارة صنماً جديداً في حقبة لم تعد فيها أصنام، ولكن، يبدو أن لا بدّ للعبيد من صنم يعبدونه!

أما عن لا ديمقراطية البلدان العربية، وهي حقاً لا ديمقراطية، فإن بشارة نفسه قد غير قناعاته لاحقاً، فقرر تحويل الأنظمة العربية إلى ديمقراطيات، أي انتقلت من القمع إلى الديمقراطية ما بين عامي 2000 إلى 2007:

«من مراسل القدس الخاص في عمان عبد الله القاق: 22/ 5/ 2007: في محاضرة في منتدى الدستور الثقافي في عمان قال بشارة:

«أنه لن يعود إلى إسرائيل ليسلم نفسه للسلطات الإسرائيلية لأنه يعرف أن الأجهزة الأمنية والمخابراتية الإسرائيلية وضعت التقارير الأمنية التي تدينه بالرغم من أنه يؤمن بأنه لم يفعل أي شيء سوى الدفاع عن القضية الفلسطينية والوقوف في وجه العنصرية الإسرائيلية.

«وسخر بشارة من الأقاويل التي يطلقها البعض من أنه لا منابر في الوطن العربي كإسرائيل وقال: بالعكس لقد وجدت العديد من المنابر العربية مفتوحة أمامي وأن هناك ديمقراطية في حرية الرأي بالوطن العربي وليس في إسرائيل وحدها... فهناك حرية في العالم العربي تستطيع أن تعبر عن رأيك واقوالك كما تشاء». هل يُعقل هذا! ربما يمكن للمرء أن يقبل أي شيء سوى أن الأنظمة العربية ديمقراطية. فهذه الأنظمة نفسها قد لا تقول عن نفسها ما يقوله بشارة. والخطورة هنا هي في تأثير حديث هذا النجم الفضائي على عقول الجيل الشاب. فهذا الجيل سيعتبر أن الإرهاب المتواصل في الوطن العربي، والحرب الأهلية التي تشنها الطبقات الحاكمة ضد الأمة هي الديمقرطية. ألا يعني هذا إقناع الجيل الشاب بوجوب الاستسلام للأنظمة؟ وهل من خدمة تُسدى لهذه الأنظمة أكثر من هذه؟ قد تكون المنابر مفتوحة أمام السيد بشارة، فهل هي مفتوحة أمام المواطن العربي!

وفيما يخص حرية الصحافة الإسرائيلية والعربية قال:

. . إنها بوق قَبَليّ. أرني أين الرأي الآخر في وسائل الإعلام الإسرائيلية. متى سمع رأياً آخر في زمن الأزمات؟ . . في الإعلام العربي ظهر الكثير من الآراء في زمن الحرب. مع وضد حزب الله. . لقد نضجنا منذ أكتوبر 2000. انخفض سقف تحملنا. . يتبارى الصحفيون اليهود في ما بينهم أيهم يخلق أكثر من غيره شيطنة للعربي، للعدو»[1]. لعل بشارة قد انتقى أسوأ مثال في تاريخ الوطن العربي، أي توفير الأنظمة لحرية شتم المقاومة المنتصرة، وجعل انتصارها يتيماً. ليته لم يتورط في هذا المثال.

ورد في النشرة الإخبارية في القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي 15 ـ 6 ـ 2001. تقرير لأمنون أبراموفيتش يقول:

1 ـ احتلّ عزمي بشارة مكان صالح طريف (من حزب العمل) كحلقة وصل بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والنظام السوري، علماً بأن صالح طريف زار في حينه سوريا للقيام بهذا الدور، وتحديداً فيما يتعلق بالأسرى الإسرائيليين في لبنان. إلا أن ضغوطاً في حزبه أدت إلى أن يتنحى طريف جانباً لصالح بشارة الذي منذ ذلك الحين (أواخر التسعينات) كثرت زياراته لسوريا، وهو، حسب مصادر إسرائيلية، يعتبر مبعوثاً إسرائيلياً غير رسمي لدى سوريا.

2 ـ في البداية كان دور بشارة هو الوساطة (من جانب إسرائيل) لدى سوريا بخصوص الأسرى الإسرائيليين. وكان يقدم بعد كل زيارة تقريراً إلى رئيس المخابرات الإسرائيلية «داني ياتوم» وتقريراً إلى سكرتير الحكومة الإسرائيلية «هرتسوغ»، وكان هرتسوغ يعتبر تقارير بشارة «هامة وممتعة».

3 ـ وجاء في التقرير نفسه: «أقرّ رئيس دولة إسرائيل «موشية كتساف» بأن بشارة يسافر إلى سوريا بالاستناد إلى «ترخيص غير رسمي». ومن غير

(1) يديعوت أحرونوت 11 ـ 5 ـ 2007.

الواضح (حسب أبراموفيتش) ما المقصود بهذا التعبير سوى كون بشارة مبعوثاً!».

بالطبع، لم ينفِ بشارة هذه الأقوال التي أذيعت على الهواء، وكان بوسعه نفي ذلك دفاعاً عن نفسه. وفي الحد الأدنى كان بوسعه التوقف عن هذه الزيارات المكوكية. ما هو العمل القومي الذي يمكن أن يقدمه عضو الكنيست بكتابة تقارير للمخابرات وللسلطة الصهيونية؟ وما هو الأمر المشترك بين سوريا والكيان الصهيوني حتى تكون في هذه الزيارات خدمات له! ما يؤكده التقرير أن بشارة كان مبعوثاً إلى سوريا والسؤال هو: هل كان يكتب تقارير للمخابرات السورية كذلك، وهل كانت ممتعة أيضاً؟ هذا في ذمة تلك المخابرات؟ وهل هذا دور المثقف القومي[1]؟

«يوم 3 ـ 4 ـ 2007 أصدرت الشرطة الإسرائيلية أمر اعتقال دولي بحق عزمي بشارة يو بي آي، قالت صحيفة يديعوت أحرونوت 29 ـ 4 ـ 2007 أمس أن الشرطة الإسرائيلية بصدد إصدار أمر اعتقال دولي بحق النائب السابق في الكنيست عزمي بشارة.

(1) أُدرج هنا مقتطفاً لمثقف عربي متحمس جداً لبشارة دون أن يتنبه لشح المعلومات وتناقض الرجل: «وليست جديدة دعوة د. عزمي بشارة بأن تكون «إسرائيل» دولة كل مواطنيها، وبالتالي إسقاط طابعها العنصري. ولا هي جديدة زياراته المتوالية للعديد من الدول العربية، ومشاركته في الأنشطة الثقافية والفكرية العربية. بل ولا هو خافٍ انتماؤه القومي. الذي يباهي به لدرجة تعليقه صورة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في صدر مكتبه في الكنيست. وسبق أن قررت لجنة الانتخابات المركزية «الإسرائيلية» شطب اسمه من سجل المرشحين في الانتخابات الماضية، وقد حظي قرارها بتأييد ما يقارب 80٪ من الصهاينة، في استفتاء أجرته الصحف العبرية حينذاك. فتقدم ورفاقه، الذين شطبت أسماؤهم، بالطعن أمام المحكمة «الإسرائيلية» العليا، التي قضت بعدم دستورية قرار لجنة الانتخابات، وأجازت لهم الترشح، وحقق نجاحاً برغم الحملة الصهيونية عليه. والسؤال والحال كذلك ما الذي استجد بحيث يتعرض المناضل والمفكر عزمي بشارة لهجمة، من المؤكد فشلها، لأنه غدا علماً ديمقراطياً على الصعيد العالمي، بحيث بات عصياً على أن يتعرض لشيء من الإجراءات الصهيونية التعسفية. فضلاً عن أن التعرض له بالأذى يطعن في الصميم أسطورة ديمقراطية «إسرائيل».

وكان رئيس الشاباك يوفال ديسكين قال إن العرب في اسرائيل هم الخطر الإستراتيجي البعيد المدى على إسرائيل.

وقال نائب رئيس الشاباك أمس أنه جرت جلستا تحقيق مع بشارة. وحول مغادرة بشارة إسرائيل قال إن بشارة أبلغنا بأن لديه التزاماً في الرياض، ووعد بالعودة لكنه لم يعد».

تقول الغارديان في مقابلة مع بشارة:

«لم يكن هذا أول تحقيق معه، لذا، لم يستغرب أنه بعد الحرب بستة أشهر أستُدعي إلى مركز الشرطة في بتاح تكفا للإستجواب. وهناك استجوبه ضابطا شرطة وبعدها غادر على اعتبار إنه ذاهب إلى الأردن لحديث كان مقرر مسبقاً[1]».

هل حقاً ضحك بشارة على المخابرات الإسرائيلية؟ نحن لا ننسب لهذه المخابرات قوة خارقة ودقة لا متناهية، ولكننا نعرف أن كثيرين من المعتقلين الفلسطينيين حاولوا «الضحك» عليها ومخادعتها، وبالتالي لا يُلدغ «المؤمن» من جُحرٍ ألف مرة! فهل خرج الرجل بصفقة أم خرج ضمن مشروع؟

القدس العربي 10 ـ 5 ـ 2007 من زهير أندراوس:

الشاباك يتنصت على هواتف النواب العرب في الكنيست.

«... قالت إذاعة جيش الإحتلال أمس الأربعاء أن لجنة الكنيست وافقت بالأغلبية أمس على طلب رئيسة اللجنة روحاما أفراهام من حزب كاديما الحاكم، بعقد جلسة خاصة لبحث اقتراح قانون لمصادرة الحقوق المالية للدكتور عزمي بشارة، التي يستحقها لأنه كان نائباً في الكنيست الإسرائيلي لمدة 11 عاماً، ووفق

(1) Wanted, for crimes against the state
Rory McCarthy, Guardian, Tuesday July 24, 2007-07-28
Rory http://www.guardian.co.uk/g2/story/0,,2133184,00.html.

اقتراح النائبة افراهام فإن من يُدان بمخالفة جنائية ويحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات تكون المحكمة مخولة بسحب حقوقه المالية، على حد تعبير مشروع القانون، وتابعت النائبة. . . إنها حقائق دامغة».

وفي نشرة كاونتر بنش للأخبار Counter Punch Newsletter : 2007 ـ 6 3/ 2 كتب أوري أفنيري:

«دق جرس هاتفي يوم الانتخابات الساعة الرابعة بعد الظهر، كان على الخط من الجانب الآخر تال سلبرشتاين المستشار الأول لإيهود باراك وقال إنه يهاتفني نيابة عن رئيسه. وقال إنه حصل في الساعات الأخيرة تطور درامي لصالح باراك، ورجاني أن استخدم نفوذي وتأثيري لإقناع قادة الجماعة العربية أن يدعوا الناخبين العرب بأن يذهبوا إلى صناديق الإقتراع، وأن يصوتوا لصالح باراك. بهذه الطريقة وحدها يمكننا الفوز. فقد كان من المفترض عموماً أن أكثرية المواطنين العرب سوف يتغيبون عن الانتخابات احتجاجاً على دور باراك في أعمال القتل في أكتوبر.

هاتفتُ عضو الكنيست عزمي بشارة وأخبرته بهذه المحادثة. فأجابني: «واحد، إنها متأخرة جداً، وإثنين: أنا لا أصدقه». والسؤال هو: لو كان بشارة قائداً قومياً حقيقياً، لكان قاطع الانتخابات، ولما كان بوسع أفنيري التحدث معه بهذا الأسلوب كما لو كانا من معسكر واحد لولا أن هناك سوابق تعامل مشترك. لماذا مثلاً لم يطلب زعيم من حزب العمل هذه الخدمة من صالح برانسي أو منصور كردوش؟

بعد رحيل عزمي بشارة كتب يوسي بيلين في صحيفة معاريف، 13 ـ 4 ـ 2007 (و يوسي بيلين هو الشريك المضارب لياسر عبد ربه في وثيقة جنيف).

«إذا كان صحيحاً أن عزمي بشارة يدرس إمكانية الإستقالة من الكنيست وعدم العودة، أعتقد أن هذا الانفصال خطير على نسيج العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل. وهذا أخطر من مجرد الجدل الدائر حول دولة يهودية ديمقراطية ودولة لكل مواطنيها.

إن عزمي بشارة يمثل وجهة نظر الدولة ثنائية القومية، ولكن مثل هذه الدولة يمكن أن تكون وصفة لتأبيد الصراع.

حينما يتحدث بشارة عن أمور اساسية تسأل نفسك؛ لماذا ما زال هنا؟ وعندها تجيب نفسك: هذا ما يميز ديمقراطيتنا التي لا بديل لها، وأنا افضل أن أسمع أعضاء الكنيست العرب حتى لو تفوّهوا بأمور يصعب عليّ سماعها أكثر مما أسمع أعضاء كنيست من الاتجاه المضاد أي اليهود المتطرفين.

أنا أعرف أن الأقوال البلهاء لأفيغدور ليبرمان واصدقائه لن تؤدي إلى ترانسفير طوعي، ولا أي اتفاق لتبادل أراضٍ مع سكانها مع الدولة الفلسطينية. فالعرب الذين بيننا سوف يستمرون في العيش بيننا ولكن السؤال هو: هل يسيرون في خط أو طريق الإغتراب شأن الشيخ رائد صلاح، وينسلخون، تالياً، عن البنى المشتركة ويعيشون في غيتو أو منعزَل خاص بهم. وهو ما سوف يتسبب لهم ولنا بأذى، أم أنه رغم الخلافات التي بيننا فإننا سوف نستمر في العيش معاً ونتحاور ونجد الطريق للحياة المشتركة».

ورد في جالي تساهل: (إذاعة الجيش الإسرائيلي): يوم 4 ـ 6 ـ 2007:

من التهم الموجهة ضد عزمي:

«1 ـ تسريب معلومات لحزب الله أثناء الحرب وأنه كان يوجه عملية إطلاق الصواريخ إلى حيفا كي تصيب بشكل دقيق.

2 ـ تسلّم مئات آلاف الدولارات من حزب الله مقابل إعطاء معلومات».

«لقد ذكرت انه حصل على مئات آلاف الدولارات نقداً من خلال صراف في القدس الشرقية مستخدماً كلمة سر «كتاب» والتي تقول الصحافة انها تعني 50،000 دولار، وكلمة «انجليزي» تعني دولارات وكلمة «عبري» تعني شيكلات... بينما يقول هو انه كان يعير ويستعير كتباً من الصراف[1]».

(1) Wanted, for crimes against the state.
Rory McCarthy, Guardian, Tuesday July 24, 2007-07-28
http://www.guardian.co.uk/g2/story/0,,2133184,00 html.

أجرى معه مراسل يديعوت أحرونوت سعيد تلحمي مقابلة في عمان يوم 11 ـ 5 ـ 2007 جاء فيها:

«وأضاف: قلت في المكالمة التي سجّلوها: كيف تسقط الصواريخ على قرى عربية؟.. إننا نفهم، من وجهة نظر حزب الله، أنه يهاجم حيفا، لكن لماذا يطلقون على قرى عربية، ماذا يحدث هنا؟.. إنه حديث يومي تبادله كل عربي وعربي في تلك الأثناء. فهل هذا نقل معلومات لحزب الله؟»

العودة الغامضة[1]:

«وأوضح بشارة أن رفضه تقديم تسويغات لموظفين صغاراً تطاولوا على قائد ومفكر هو ما يدعوه إلى إرجاء العودة مؤكداً أنها أكيدة وأن مكوثه في الخارج لن يدوم سوى بضعة أشهر. وأضاف: تفاجأت من الهجوم والنشر عنّي. من يقف وراء هذا الهجوم؟. ما نشر كان فظيعاً حقاً.. شكل الحملة ضدي هو ما خلق لديّ أفكاراً بعدم لعب هذه اللعبة. وفي الحقيقة، عندها بدأت أفكر بتأجيل عودتي إلى البيت[2]».

ليس لدينا ما نضيفه هنا، فالعودة مرهونة باي سيناريو خرج بموجبه.

3 ـ السيناريوهات:

ليست الحياة سهلة تحت الاستعمار، فكيف إذا كان استعماراً استيطانياً

(1) يقول أحد المثقفين العرب المتحمسين لبشارة (من هو؟): «وبالمقابل ليس أفضل لإفشال المسعى الصهيوني من عودة المناضل القومي د. عزمي بشارة بأسرع وقت إلى عرينه، حيث موقعه الطبيعي بين جمهوره. ويقيناً أنه بالعودة السريعة سوف يستعدي غلاة العنصريين الصهاينة، بحيث يواجه تحديات غير يسيرة، ولكنه بهذا وحده يصون رصيده الوطني ويعززه. وفي تاريخ الحراك الوطني العربي المعاصر أمثلة لمناضلين تبدد رصيدهم الوطني وهانوا عند من كانوا يمجدونهم، نتيجة وقوعهم في إغراء اللجوء السياسي خارج ساحتهم. وإنني لأُكبِر المفكر والمناضل القومي د. عزمي بشارة أن يكرر خطيئة مفارقة عرينه، وله عبرة في تجارب العديد من القادة الذين سبقوه على درب الصراع التاريخي الذي استشرفه نجيب عازوري قبل مائة وسنتين.

(2) المصدر نفسه.

وعنصرياً بالطبع، والأهم من ذلك يحظى بتقديس «أو يُرعب» الكثيرين في العالم. هو الكيان الوحيد الذي أجمع النظامان الإشتراكي والرأسمالي على تقديسه، وإذا كان المركز الرأسمالي قد قدسه لأنه وظفه، فإن النظام الإشتراكي قد قدسه من موقع الدونية أو الحلم باشتراكية في تشكيلة رأسمالية استيطانية عنصرية بيضاء، فلا أكثر جهالة من هذا الحلم بل أي حلم أسود هذا؟ ولكن كيف تخيلوه ورديا.

من هنا يمكن للمرء أن يتفهم أهمية رفض عزمي بشارة ليهودية الدولة، فهذه بحد ذاتها مقاومة. ولكن هذه تحديداً هي ما أغوت مثقفين عرباً، بل كثرة منهم، لاعتباره في صف أبطال حرب الشعب!. قد يكون هؤلاء معذورين، فهم في الوطن العربي قلما مارسوا المقاومة، وقلما تمتعوا بحق قول كلمة واحدة. لذا، فإن تمكن بشارة من نقد النظام الصهيوني، أبرز هذا النظام في نظر هؤلاء كما لو كان نظاماً ديمقراطياً!. ولا يخفى أن لنجومية الإعلام عامة والفضاء خاصة وقروسطية مستوى الحريات في الوطن العربي، دوراً اساسياً في إبراز أمثال بشارة، «وديمقراطية» الكيان.

هو سحر الإعلامي والثقافي، وتخلف وتهافت إعلام المقاومة وثقافتها، ما حال دون إبراز المقاومة الحقيقية ضد الكيان الصهيوني، وأقصد هنا مقاومتين:

الأولى: مواقف الجبهة العربية الشعبية في الأرض المحتلة عام 1948 التي قُمعت باكراً وتحولت لاحقاً إلى حركة الأرض التي قمعت كذلك وكانتا منظمتين سياسيتين لا تعترفان بالكيان الصهيوني ومن أبرز قياداتها صالح برانسي ومنصور كردوش اللذين قضيا أكثر من عشر سنوات في المعتقل، «وما بدّلوا تبديلا» [شارك الشيوعيون الصهاينة ـ على حَد وصف بولس فرح ـ إلى جانب السلطة الحربَ ضدهما..]. هذا ومن بعدهما حركة أبناء البلد قبل سقوطها في الإغواء[1]

(1) أي قبل أن يغتصب عزمي بشارة عام 1995 حركة أبناء البلد برضى قيادتها في الداخل وأصدقاء قياداتها في الخارج ويغويها بالتصويت لانتخابات الكنيست حيث كانت سبب نجاحه للمرة الأولى في انتخابات الكنيست. بعدها ندمت القيادات الجذرية في حركة أبناء البلد وتراجعت عن المشاركة في الإنتخابات، ولكن كان ذلك بعد أن نجح بشارة، وأخذ معه قرابة ثلثي الحركة لحزبه، التجمع الوطني الديمقراطي. وبعدها لم تقم قائمة لحركة أبناء البلد، وإن كانت ما تزال موجودة.

الإنتخابي للكنيست على يد انتهازيِّها بشارة نفسه. لم تحظ هذه الحركة ولا روادها بأي تغطية إعلامية عربية لأنها نقيض استسلاميتة أنظمة هذا الإعلام. [وهو الذي غزا الشعبية في الضفة وغزة والأردن والشام].

والثانية: بطولات الكفاح المسلح سواء في 1948 أو 1967، والتي اشتملت حتى على مشاركات، ولو محدودة، من عناصر يهودية.

قد يكون مناسباً الإدلاء ببعض مما أعرف في هذا السياق كشهادة شخصية، فقد عرّفني بعزمي صديق من إحدى قرى حمص هو المرحوم الشاعر حنا عوض حوشان. كان ذلك عام 1987، بعد عودتي من لندن. وكان بشارة قد طلق الحزب الشيوعي وعاد لأصول فكرية هيغلية ولموقف سياسي قومي. لاحقاً عرض علي أن نصدر مجلة فصل المقال التي حاز على ترخيص لها، وأصدرنا العدد صفر منها أنا وهو وكتبنا فيه ولم يكتب شريكنا د. موسى البديري. كما اشتركت وبشارة وآخرين في تشكيل جبهة ضد التطبيع.

خلال تلك الفترة حضر بشارة مؤتمر غرناطة لمثقفي التطبيع، وحين سألته لماذا حضر، قال لأعرف ماذا يقولون! (أخبر عمر مصالحة مندوب فلسطين في اليونسكو صديقاً لي، أن عزمي إلى جانب 14 مثقفاً عربياً و15 صهيونياً اجتمعوا بدعوة من اليونسكو في باريس. عندما أنهى بيرس حديثه صفق له الجميع بما فيهم عزمي. وعندما أنهى عرفات أحجم عزمي عن التصفيق له. وعندما عاتبه مصالحة وأدونيس والخولي، قال أنه يؤيد بيرس أكثر من عرفات!!

زارني بشارة ذات يوم في مكتب مجلة كنعان، وتحدثنا ربما لساعتين متواصلتين، وكما يقول المثل «من الشام حتى حلب». وفي آخر خمس دقائق:

قال لي حرفياً: «لا يهمني إذا هاجمني كل الناس، إلا إذا هاجمتني أنت»

قلت: ماذا اصاب عقلك؟ ما هو مبرر هذا الحديث؟

قال: الآن أنا مضطر للذهاب وسنتحدث لاحقاً.

ولم نلتق بعدها قط.

بعدها بأيام قليلة، جاءني صديق قديم، والصداقة في بلادنا تقوم على المواقف السياسية؛ وليد سالم قبل ان يغادر الجبهة الشعبية ويصبح من فريق كوبنهاغن، وأعطاني صورة لمقالة كتبها بشارة في الحياة اللبنانية، وهي نفسها كانت مداخلة قدمها في منتدى يرئسه الأمير حسن في عمان. ملخص المقالة دعوة للمشاركة في انتخابات الكنيست وانتخابات أوسلو في الضفة والقطاع. كتبت رداً على مقالة بشارة في كنعان ونشرته في الحياة اللندنية. وكان هذا آخر عهد علاقتنا.

إذن، انتقل بشارة إلى معسكر التطبيع عبر أخطر بواباته، عبر دخول الكنيست، وقسم يمين الولاء للدولة اليهودية، وهذا جوهر الصهيونية، أي إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومن هنا، فإن من يؤيد قيام هذه الدولة، حتى من دون عضوية الكنيست، هو صهيوني إيديولوجياً، هكذا أصبح بشارة صهيونياً برضى خاطر.

يقول البعض، إن بشارة قد أحرج المؤسسة الصهيونية الحاكمة بطرحه مطلب دولة لكل مواطنيها، ولذا قرروا التخلص منه وذلك عبر أسلوبٍ مَرِنٍ مفاده أن يغادر هو البلاد برضاه دون أن يعلن الإتفاق.

لنقل هذا سيناريو، ربما، ولكن ما الذي يوجع النظام الصهيوني في هذا الشعار، طالما هو يستثني عودة اللاجئين؟ فالمقصود بمواطنيها هم من يعيشون في مناطق الإحتلال الأول 1948. وبرأينا، فإن أخطر ما يخشاه الكيان هو حق العودة وليس «حق المساواة» وبخاصة بالمفهوم الرأسمالي.[1]؟

(1) صدرت مؤخراً اربع وثائق من الفلسطينيين في إسرائيل مشابهة لأطروحات بشارة. فقد اصدرت منظمة عدالة مسودة دستور تنص على أن لا تعتبر إسرائيل دولة يهودية، ودعت إلى إلغاء قانون العودة، الذي يعطي بشكل مباشر جنسية لأي يهودي يدخل إسرائيل حتى لو كان جده يهودياً. وتدعو إسرائيل بأن تعترف بمسؤوليتها عن اللاعدالة السابقة بحق الشعب الفلسطيني.
Wanted, for crimes against the state
Rory McCarthy, Guardian, Tuesday July 24, 2007-07-28
http://www.guardian.co.uk/g2/story/0,,2133184,00.html.

ربما كان ما يقوله يهود صهاينة أخطر بكثير مما طرحه بشارة.

«في أوائل هذا الشهر (حزيران 2007) أعطى أبراهام بورغ، الناطق السابق باسم الكنيست ورئيس سابق للوكالة اليهودية، مقابلةً هامةً لصحيفة هآرتس الإسرائيلية شجب فيها تركيبة دولة إسرائيل حيث قال لا يمكن لهذه البنية أن تعمل لاحقاً. إن تعريف إسرائيل كدولة يهودية هو مفتاح نهايتها. إن دولة يهودية حالة متفجرة. إنها ديناميت» لقد دعى بورغ نفسه إلى تغيير قانون العودة.[1]

إذا كان خروج بشارة هو نهائي، فلماذا لم يقطع مع المؤسسة الصهيونية ولماذا لم ينقد التجربة، ولا سيما عضوية الكنيست؟ فطالما ذهب في نيسان 2007 إلى السفارة الإسرائيلية في القاهرة وسلم كتاب استقالته، لماذا لم يقدم للعرب كتاب نقد التجربة والإعتذار؟ ولكن، ومن حقه التفكير بالعودة، إنما يبقى السؤال هل لم يقطع مع المؤسسة الصهيونية لأن العودة متفق عليها كما هو الخروج!

يعتقد البعض «الانتهازيون دون ذكاء» أن عضوية الكنيست ويمين الولاء مجرد تكتيك ليصل المرء إلى ذلك الموقع. ربما. ولكن ما الذي يمكن أن يحققه عضو برلمان من الأقلية في دولة أكثرية وعنصرية بالمطلق؟ فالمالوف أن دخول ممثلي الأقليات يكون بهدف تحقيق قضايا مركزية وأساسية. لكن المالوف أيضاً أن برلمانات الأكثرية تحول دون ذلك. فلماذا لم ينقد بشارة التجربة ويؤكد أن لا مجال لنضال حقيقي تحت سقف الكنيست، هذا مع العلم أن مجالات النضال كافة لا تحتوي أو تشترط تنازلات باستثناء النضال عبر الكنيست.

بما هو عضو في الكنيست فهو مضطر للإقرار بأن اليهود هم قومية في فلسطين. وهذه قضية إشكالية حتى لدى بعض اليهود. فذلك التجميع العسكري لقطع غيار شعبية متعددة الأصول لا تسمح بتسميتها قومية[2].

(1) Wanted, for crimes against the state
Rory McCarthy, Guardian, Tuesday July 24, 2007-07-28
http://www.guardian.co.uk/g2/story/0,,2133184,00.html Rory.

(2) راجع مقالة مسعد عربيد وعادل سمارة في الدولة الإشتراكية.

يقول البعض أن مسألة الأموال لها أساس، وأن بشارة خشي هذه القضية لأنها ذات مستوى رديء، فكان أن فضل المغادرة على التعرض لمحاكمة مهينة. وهذه مسألة لا نستطيع الحديث ولا الفتوى فيها طويلاً، علماً بأن بشارة هو مصدر تمويل مؤسسة **مواطن**، إحدى اكبر وأغنى مؤسسات الأنجزة في الأراضي المحتلة، وهي ممولة من ألمانيا ومدى الكرمل في حيفا الممولة من مؤسسة فورد، كما أن دخله من عضوية الكنيست ومستحقاته لاحقاً بالملايين كما تقول المصادر الصهيونية، فلماذا يتورط في بيع معلومات! في هذه: الله أعلَم!

هناك سيناريو آخر؛ أن بشارة قد استنفد الزعامة في منطقة محصورة، ،جمهور صغير في الأراضي المحتلة 1948، وأن ما حققته له الفضائيات العربية من نجومية أغوته بأن يخرج للفضاء العربي ليصبح زعيماً ومفكراً قومياً، وهذا طموح قد يكون مقبولاً ومبرراً عند الكثيرين. ولكنه جوهرياً، إخلاء موقع لصالح مستوطن. هذه من خصوصيات الساحة الفلسطينية، مسألة الديمغرافيا، ناهيك عن أن هروب «قائد» وكاتب و«مفكر» ليس كخروج شاب بسيط بحثاً عن عمل! إذا كان بوسع محمود درويش تحويل الوطن إلى رمز، إلى مجرد جماليات لغوية، فليس بوسع عزمي تحويل المثقف والقائد إلى قائد رمزي ومجازي.

لعل ما يعزز هذا السيناريو أن بشارة مقبول لدى الأنظمة العربية، وتالياً فإن فرص النجومية مؤكدة. ولكن ربما لم يتنبه الرجل إلى حقيقة أنه لن يحظى بكل ذلك اللمعان بعد أن يتقادم عليه الزمن في الوطن المنسي. كانت أهميته أنه يتحدث للعرب من الأرض المحتلة، وليس عن الأرض المحتلة، من خارجها!

وعليه، أصبح بشارة ضيفاً عند الأنظمة، أي تحت عباءتها، ولن يُسمح له بأكثر من ذلك. ويا ويل المثقف الذي سيكون رهين المَحْبِسَيْن: ذاتية مفرطة ولكن تحت نظام كمبرادوري عربي.

قد يشتاق بشارة حتى للأضواء التي اعتاد عليها، فالأنظمة التي تكون ثلاثة أرباع نشراتها الإخبارية عن الرئيس أو الملك أو الأمير (قام وذهب وأكل وشرب،

وصاهر وتبرع، أنعم وأغدق وطار وحطّ وصار...» وبقية النشرة عن الولايات المتحدة ومن ثم خبر صغير عن البلد، هذه لن تعطي بشارة مساحة كافية كي يبرز فيها. أما زعمه عن ديمقراطية الأنظمة العربية فهي إما بأمر منها أو مجرد فشة خلق!

يتساءل البعض، لماذا لم يذهب إلى سوريا أو إلى حزب الله، إذا كان جذرياً إلى هذا الحد؟ وفي اعتقادنا أن هؤلاء على درجة عالية من التفاؤل والوهم. ولكن كان بوسع بشارة ولا يزال، أن يجد له كرسيا أكاديمياً في جامعة عربية أو أجنبية، وأن يكتفي بذلك دون أن ينتقل من دنس الصهينة إلى دنس الأنظمة العربية، وكلا الدنسين في النهاية مردهما الولايات المتحدة، شيطان العصر. فهل يُعقل أن مفكراً لبرالياً ديمقراطياً وقومياً أن يلقي بنفسه في أحضان دويلة قطر التي تشغل إحدى القواعد الأميركية فيها ثلث أرضها، وهي القاعدة التي كانت لها اليد الطولى في تدمير العراق، وأن يصغر إلى درجة الحصول على جواز سفر منحته إياه دويلة تستقبل الصهاينة بحرارة أشد مما تستقبل العرب؟ وكم هو شعور بالمجد حين يحمل جواز سفر قطر؟

هل سيعود بشارة مع العودة إلى المبادرة الرسمية العربية؟ هل سيكون أحد خيول تمرير هذه المبادرة بما هو نجم من جهة ومن فلسطيني 1948 من جهة ثانية؟ أليس من الواضح أن هجمة الاستسلام تستفحل هذه الأيام، وأن وزراء الخارجية العرب يزورون الكيان راجين منه استقبال المبادرة العربية كجزء من مشروع الشرق الأوسط الجديد؟ قد لا يكون بشارة قد خرج للمشاركة في تشجيع مشروع الإستسلام العربي، ولكن لا شك أنه في حال حصول تسوية كالتي يدور الحديث عنها، فلا ريب أنه سيكون أحد رموزها. فاية تسوية في هذه الحقبة وتوازنات هذه الحقبة تعني بشكل أساس شطب حق العودة والاعتراف المجاني بالكيان الصهيوني، وهذه أمور تنسجم مع قناعات بشارة، فلماذا لا يعود بعفو صهيوني؟

على المرء التذكر أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية، تصل إلى الحضيض حينما تنحصر في المستوى الرسمي العربي، وها هي فيه.

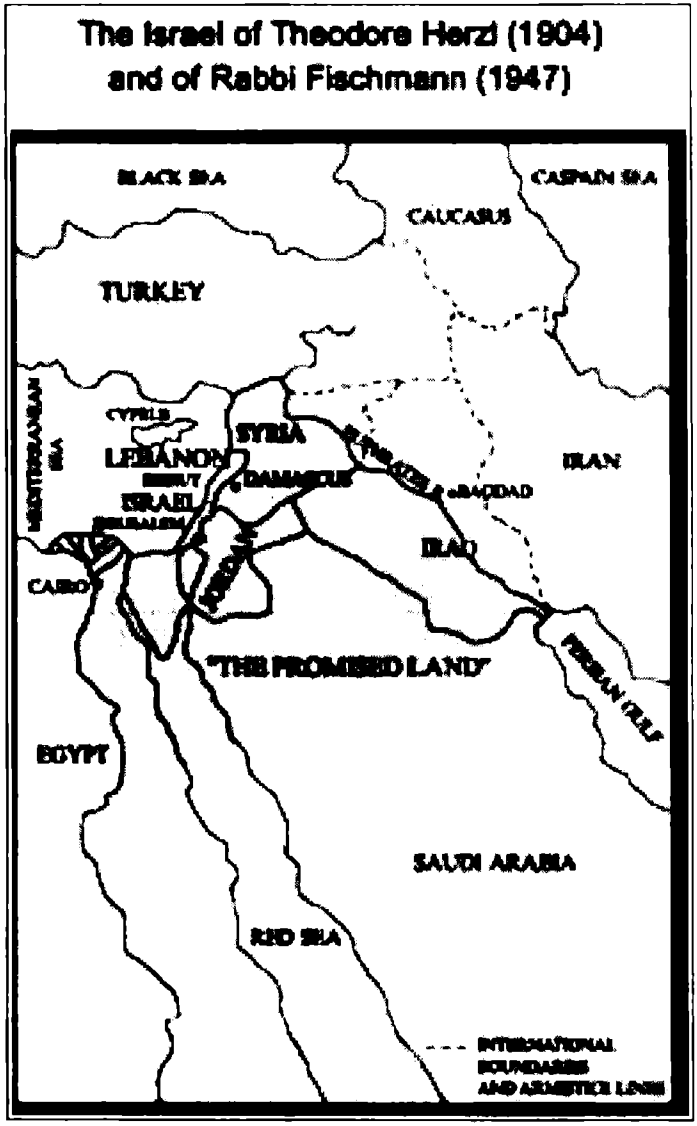

A Strategy for Israel in the 1980s, translated, edited, and retitled «The Zionist Plan for the Middle East» (read document below) by distinguished Professor Israel Shahak (1933 - 2001), longtime activist, analyst, and outspoken Israeli critic.

استراتيجية إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين، تُرجمت، ونُقحت، وأُعيدت عنونتها بـ «الخطة الصهيونية للشرق الأوسط» من قبل البروفيسور الإسرائيلي إسرائيل شاحاك (1933 ـ 2001)، والذي قضى زمناً طويلاً كناشط ومحلل ومتحدث مُفوَّه وناقد لإسرائيل.

خلاصة القول، أنّ المواطن أو المثقف العربي الذي لا يستوقفه دخول بشارة الكنيست وقَسَمُ يمين الولاء للدولة اليهودية، لا يستطيع إدراك معنى هروب بشارة من ساحة الوطن، ومن ثَمّ، لا يستطيع هذا المواطن أو المثقف فهم طبيعة الصراع، وكلما كثر الذين لا يفهمون مخاطر التطبيع، كلما كانت الأمة في خطر.

الفصل السابع

ملف تضليل الشباب 2010

مستقبل النضال الفلسطيني.. ـ رسالة إلى الشباب

ملاحظة:

نُشرت مقالة عزمي بشارة: «مستقبل النضال الفلسطيني.. رسالة إلى الشباب» في موقع «الجزيرة» ويمكن للقارئ قراءة النص الكامل على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E042E49-E3AB-405B-97ED-B138381F52F.Áhtm?GoogleStatID=1

للاستفاضة راجع:

1 ـ عادل سمارة: «ثنائية القومية، والحكم الذاتي الثقافي، ودولة لكل مواطنيها ـ مشاريع صهيونية»، في «كنعان»، العدد 85 نيسان 1997، ص ص 33 ـ 51.

2 ـ عادل سمارة: «التطبيع معكوساً: عزمي بشارة إلى الكنيست على أكتاف حزب الله»، في «كنعان» العدد 107، تشرين أول 2001 ص ص 125 ـ 135.

مدخل: يزعم كثير منا نحن العرب أنهم كانوا قبل مئة عام في غمرة جهل بطبيعة الصهيونية وحتى الإمبريالية هادفين من ذلك تبرير الخراب الذي حصل أمام أعينهم، وبفعل بعض أيديهم. فماذا عن اليوم؟

ولكن، بأية لغة علينا التوجه إلى العرب وبخاصة الفلسطينيين الذين يتجاهلون حقيقة أهداف وسياسات وممارسات الكيان الصهيوني الإشكنازي، فيطبِّعون معه، وينادون بحق لليهود في فلسطين متساوٍ مع حق شعبنا؟

وحتى هذا التهافت كان يمكن غض الطرف عنه لو أن الكيان لم يرتكب المجازر ولو أن الكيان لم يعلن أنه يعمل لدولة يهودية خالية/ خالصة/ نقية من أي عربي، ولو أنه لا يعلن أنه يريد السيطرة من الفرات إلى النيل (انظر الخريطة أعلاه ـ ص 134).

وعليه، فالسؤال المحيِّر هو: لماذا يتجاهل كثير من القشرة السياسية والثقافية العربية كل هذا ويطالبوننا بالتعامي عن عدو يتحدانا بأهدافه؟

هل هذا كرم؟

هل هو استقواء بالضعف؟

هل هو كره عربي للعروبة؟

أو هو أسوأ من هذا كله؟

لا أحد معفىً من الردّ والصدّ والتصدي. كل من لا يقف ضد هذا التخاذل والتطامن، كل من لا يقاتل التطبيع مع الكيان والإمبريالية والكمبرادور العربي، هو في خانة الجهل واللاأبالية، والإدانة إن كان يدري، بل أخطر. وكل من لا يدين المطبعين، في أي مستوى من التطبيع، هو فاقد للأهلية الوطنية والقومية طالما لا يقف في وجه هؤلاء! وقد يكفي لدعم ما نقول أن نقرأ ما يقوله الصهاينة كافة في الكيان. أليسوا جميعاً ومطلقاً ضد حق العودة، أي مع دولة يهودية خالصة؟ فلماذا يتبرع المتبرعون العرب بالاعتراف بهم بدءاً من رئيس سلطة الحكم الذاتي ورئيس وزرائه وصولاً إلى عزمي بشارة، وكل من يُطبع مع الكيان ومع المطبعين.

لعلّ أخطر ما نعيش اليوم هو أن نرى، ونحن حقاً نرى، كيف يشن العدو هجومه المتشعب والمتواصل، بينما يقابله ساستنا ومثقفونا بتمرير أهدافه،

بالاعتراف به، والدعوة للمساواة معه في أرض وطننا، وبالتنظير لاندماجه في الوطن العربي اندماجاً مهيمناً!. ومن بين من يقدمون هذا وأكثر للعدو، د. عزمي بشارة؟ ولكي لا نظلم الرجل، ليس وحده من يرتكب كل هذه الخطايا.

«مستقبل النضال الفلسطيني..

رسالة إلى الشباب: بقلم عزمي بشارة»:

قرأت المقالة التي «وهبها» د. عزمي بشارة للشباب من خلال منبر الجزيرة[1]، ولا غرابة لديَّ ولا استغراب. وهي بعنوان «مستقبل النضال الفلسطيني.. رسالة إلى الشباب: بقلم عزمي بشارة». والمقالة طويلة بعض الشيىء، ومما أطالها ذلك الشرح المألوف والمسهب عن الشعب والأمة والنضال... الخ والذي فيما لو نزعنا اسم عزمي عنه ووضعنا بدلاً منه أي إسم كلاسيكي عليه، لن يتغير لدى القارىء المتمرس شيئ.

وبما أنني أعرف عزمي بشارة جيداً شخصياً وفكرياً، ولأن هذه الرسالة موجهة للشباب لما كان عليَّ أن أكتب في محتواها. بكلمة أخرى، لو كانت هذه الرسالة موجهة لجيل التسوية وكوادر منظمة التحرير والمثقفين العرب الذين يُطبعون مع الكيان الصهيوني الإشكنازي والإمبريالية وأنظمة الكمبرادور العربية، والذين تعبوا دون أن يناضلوا، أي الذين صار المستقبل خلفهم وهم خلفه، بل يتبادلون هم والزمن الأغبر أياً يكن السابق إلى الخلف، لما كنت كتبت. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرين من جيل التسوية هم في مواقع قيادية للجيل أو على الجيل الشاب، وتالياً،

(1) لا رغبة لدي بفتح ملف الجزيرة، ولكنني وبعد تأكدي من قيامها باستحضار الصهاينة على شاشتها (بيرس وليفني)، كما تستحضر عرباً شرفاء، رفضتُ المشاركة قبل أكثر من سنة في برنامج السيد فيصل القاسم (الاتجاه المعاكس)، وكان دعاني لذلك على الهاتف مساعده، إن لم تخني الذاكرة اسمه (عمرو أو خالد.. اليشرطي)، لموضوع التنمية في الوطن العربي، وقلت له لا أستطيع الحضور على شاشة سمحت لشمعون بيرس أن يتحدث 40 دقيقة على شاشة الجزيرة أثناء حرق غزة. مع أنني أعلم أن كثيرين يحلمون بأن يكونوا على تلك الشاشة!.

فإن التهام الشباب لأنواع التلاعب الفكري والسياسي لدى عزمي هو أمر خطر على الشباب تحديداً.

لأنني أعرف عزمي وقدرته على لَيِّ أعناق الحقائق وإخراجها بعكس جوهرها، ومن هنا خطورة كتابته، ولذا قررت أن أكتب. وقبل أن أتطرق إلى اللغم المخفي الذي وضعه عزمي تحت أرضية نضال الشباب، أود ذكر الواقعة التالية:

حتى كانون أول عام 1994 كنت وعزمي أصدقاء نلتقي ونتحادث إلى درجة أننا قررنا معاً إصدار مجلة «فصل المقال» ـ وهي صحيفة حزبه اليوم في المحتل 1948» أنا وهو و د. موسى بديري حيث أصدرنا منها العدد صفر وتوقفنا. زراني عزمي للمرة الأخيرة في مكتب مجلة «كنعان» في ضاحية سمير أميس جنوب رام الله وتحدثنا ساعتين كاملتين، في مواضيع شتى.

وفي الدقائق الخمس الأخيرة قال:

هل تعرف؟ لوانتقدني كل الناس، لا يُقلقني، ولكن المهم أن لاتنتقدني أنت.

- قلت: ماذا بك؟ نحن نتحدث كأصدقاء ولم يدر بيننا حديث يدفعك لهذا القول. ماذا تقصد؟
- قال: أنا الآن على عجل سأمرّ مرة أخرى.

وكان هذا آخر عهدي بالرجل. لم نلتق بعدها قط.

بعد ذلك ببضعة أيام زارني وليد سالم وكان ما يزال في الجبهة الشعبية حتى حينه، وأحضر لي ورقة كان عزمي بشارة قد قدَّمها في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان ونُشرت في صحيفة **الحياة** في لندن وصحيفة **الصنارة** في الأرض المحتلة عام 1948 وعنوانها: «**شرعية تمثيل الفلسطينيين في انتخابات الحكم الذاتي**».

قرأت الورقة، وحينها فقط عرفت لماذا ألقى عزمي بجملته تلك: «**هل** تعرف؟ لو انتقدني كل الناس، لا يقلقني، ولكن المهم أن لا تنتقدني أنت». **من**

هذه الورقة عرفت أن عزمي مؤيد لانتخابات الحكم الذاتي تحت الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. وبالطبع بعدها ترشح هو نفسه لانتخابات الكنيست الصهيوني. هل كان عزمي يود استخدام «شرعنة» انتخابات الحكم الذاتي كمدخل أو مطية تفيده وتدعم ترشيح نفسه للكنيست؟ هو الذي بوسعه الإجابة. بيت القصيد أن عزمي كان أثناء تعارفنا يطرح نفسه كقومي عربي، أدرك (حسب قوله) أن الشيوعية انتهت فتحول من شيوعي إلى قومي. لا بأس هذا حقه. ولكن أن يدخل قومي عربي وناصري عضوية الكنيست، أي برلمان الدولة اليهودية، ويقسم يمين الولاء للدولة اليهودية، هذا أمر مختلط وغريب وموارب ومداهن على الأقل[1]. أما المداهنة الأخطر فهي غض الطرف من قبل مراكز أبحاث وصحف ومثقفين عرباً عن هذا! نفهم أن الأنظمة تغض الطرف عن هذا بل وتباركه!

كتبت رداً على ورقة عزمي تلك ونشرته في جريدة الحياة نفسها بمساعدة صديق قديم هو جعفر الأحمر كان يعمل هناك، ونشرتها في مجلة «كنعان» العدد 59 كانون أول 1994. ص ص 28 ـ 32».

أورد هنا النقاط الرئيسية في ورقة عزمي من دون تفصيل، ومن رغب فليعد للمصدر، وهي:

- «. . . وأنه من أجل هدف التحرر من الاحتلال يجب القبول بأشكال متعددة مثل المساواة مع الآخر والتحرر الوطني والتكامل مع الوطن العربي». لاحظوا أنه يتحدث عن التحرر من الاحتلال وليس تحرير فلسطين. لاحظوا: بينما العدو يطالب بالوصول إلى النيل والفرات! يتحدث عزمي عن المساواة مع الاحتلال رغم أنه استعمار استيطاني اقتلاعي مغتصب للأرض والبشر، والأخطر أنه يدعو للتكامل مع الوطن العربي مع وجود الكيان الاستعماري الاستيطاني أي التطبيع مع الكيان كما هو والقبول به! أي أن عزمي يخدم

(1) يذكرني هذا بكثير من التبريرات التي يبديها من يتمولون من منظمات الأنجزة والدول المانحة لهم بقولهم: نحن نضحك عليهم!، من يضحك على من؟ الزمّار أم من يدفع له.

استراتيجية الاحتلال في الاندماج المهيمن على الوطن العربي. (سنلاحظ أدناه في ورقته المذكورة أنه ما زال على الموقف نفسه).

- نقده للمعارضة بأنها أرثوذكسية بحيث ترفض كل شيء بما في ذلك «... **التعامل معه (أي الاحتلال) بجزئية لا بد ان يكون فيها جانب تطبيعي مع أنها قائمة على رفضه ورفض شرعنته**». هذا يعني القبول بالاحتلال قبولاً تطبيعياً، بمعنى أن درجة ما من التطبيع يُفتي بها الرجل رغم أنه يرى أن الاحتلال غير شرعي، وبالطبع هو يقصد احتلال 1967 وليس 1948. المهم أنه يقبل التطبيع ومع الاحتلال ويرفض شرعيته في جملة واحدة ينقض نصفُها الأول نصفُها الثاني. لاحظوا، أن هذا النهج في تمرير التطبيع هو الذي ولَّد حالة التطبيع الحالية حيث يتناسل المطبِّعون/ اتِ سفاحاً.

- أكد عزمي أن دخول القيادة الحالية (قيادة م.ت.ف آنذاك 1994) الانتخابات على أرضية رفض أوسلو. هذا رغم أن بيرس كان قد صرح إذا دخلت حماس الانتخابات وفازت فإن إسرائيل ستلغي الانتخابات. فكتب عزمي: «... **سيكون من غير الممكن دولياً تجاهل القوى المنتخَبة أو قصر التعامل معها على درجة الرضى الإسرائيلي**»، وبالطبع، دخلت حماس الانتخابات الثانية[1]، وتم تجاهل بل محاصرة القوى المنتخَبة دولياً، أي عكس ما كتبه عزمي. فهل كان الرجل ساذجاً لا يعرف أنه لا يوجد «شيء» اسمه دولياً، فما هو موجود هو الغرب مس ضواريه (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) والدول الوكيلة والعميلة (النرويج والسويد والدنمارك) وهم جميعاً كأنظمة وطبقات حاكمة وإلى حد كبير كثقافة رأسمالية أعداء لنا بالفطرة والبنية والنيّات. أم هل كانت رغبه عزمي الإيقاع بحماس وغيرها؟

(1) قبيل جولة الانتخابات الثانية للحكم الذاتي، عرض عليّ أخ من حماس دخول الانتخابات إلى جانبهم مع سبعة مرشحين من بينهم اثنان من الأخوة النصارى. لم أقبل بذلك مرتكزاً على أن أية انتخابات ستكون تحت مظلة أوسلو.

لاحظوا: كانت ورقة عزمي هذه قبولاً واضحاً باتفاق أوسلو وبالانتخابات تحت سيطرة الاستعمار الاستيطاني من جهة، كما كانت مقدِّمة لدخوله الانتخابات للكنيست الصهيوني من جهة ثانية.

ما أودّ تفنيده ونقده من الخطاب الطويل لبشارة هو النص أدناه، الذي:

- يؤكد من جهة ما أوردته أعلاه من ورقته المقدمة في عمان منذ 16 عاماً،
- وما يبين من جهة ثانية أنه ما زال على «عهده» في اعتبار الكيان الصهيوني كياناً «شرعياً» في فلسطين، ولكن بالتغطية على الأمر بغبار عربي!

لاحظوا: رغم كل هذا هناك من يُدافعون عن عزمي بأنه ليس تطبيعياً وهناك عرب يمدحونه بإفراط. وهنا أذكر مقالة كتبها طلال سلمان في السفير مؤخراً، وأخرى كتبها فيصل دراج في الحياة اللندنية يصف عزمي بأنه مثقف جوهراني[1] ولا أدري كيف لم يَرَ هؤلاء كل هذا الوضوح الصهيوني لدى عزمي بشارة! إن هذا التطامن هو الذي يزج بالكثير من العرب في أوحال التطبيع المتنوعة ربما دون إدراك، أو لأنهم يقارنون ما يفعلون بأنه «خللٌ أو زوغان بسيط» مقارنة مع ما يفعل غيرهم! وهذا الزعم هراء. فالتخلي عن الوطن للحظة أو لزمن هو اختلاف في الدرجة وليس في النوع!.

مما ورد في مقالة عزمي بشارة إلى الشباب الفلسطيني:

«رابعاً: أفق النضال الفلسطيني . . .لقد أصبح رفض الرأي العام الفلسطيني التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني شرط استعادة البعد العربي لقضية فلسطين حالياً، خاصة بعد أن تذرعت الأنظمة الرسمية العربية بمقولات مثل «الممثل

(1) يتخذ الإخلاص للتطبيع أحياناً أشكالاً بوليسية، أو أبحاثاً في حوار الأديان والأديان المقارنة، أو خطاباً عالياً قومياً، أو حتى ادعاء موقف عرقي من اليهود. . الخ. فقد توالت إلى نشرة كنعان الإلكترونية، قافلة من عشرات الرسائل تدافع عن التطبيع، وإحداها تمتدح د. عزمي بشارة ناسبة نقدها للرجل ولإميل حبيبي «بالحقد الشخصي» و«لأن نادي البرجوازية لم يقبل عادل سمارة شخصياً. . .» الخ.

الشرعي والوحيد»، و«أهل مكة أدرى بشعابها»، و«لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطيني». وهو شرط تفعيل حركة التضامن الدولي. وهذا ممكن. ولكن لا يمكن تحريك تفعيل التضامن مع من يحرجه التضامن، وتحرجه مقاطعة إسرائيل، ويعتبرهما تدخلاً في المفاوضات وفي «علاقته الثنائية مع إسرائيل».

لا بد من التمسك بحقوق ثابتة غير قابلة للتصرف، مثل حق العودة، وزوال الاحتلال، وعروبة القدس، وغير ذلك لغرض استعادة هذه الأبعاد. وكلنا يعرف أن هذا التمسك يحبط التسوية، فإسرائيل لن تقبل بتسوية هذه شروطها.

ومن هنا فعاجلاً أم آجلاً يجب أن يطرح أفق أوسع للنضال يمكن أن نعتبره عنواناً سياسياً جامعاً لمئات المبادرات الفلسطينية المحلية التي قامت دونما إذن من أحد في مرحلة تهميش السلطة الفلسطينية لـ «م. ت. ف».

يجب أن تُجمع مئات المبادرات الشبابية والطلابية، واللجان المحلية في مختلف أماكن وجود الشعب الفلسطيني، تحت سقف سياسي، وعنوانه رفض التنازل عن الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف، وأنه تعذرَ التوصل إلى تسوية عادلة بين كيانين في دولتين.

وما تطبيق نموذج الدولتين إلا هذه الحالة المشوهة المحققة حالياً على الأرض، مع تعديلات طفيفة في المستقبل في أفضل الحالات.

والأفق الوحيد لأي تحرر يحمله جيلنا والجيل القادم هو أن يعيش السكان في فلسطين كلها مواطنين متساوي الحقوق في دولة واحدة.

ولكي يحصل ذلك يجب أن تقوم هذه الدولة على المواطنة الديمقراطية المتساوية، تفكيك الصهيونية شرط لتحقيق المواطنة، وأن تنتمي فلسطين الديمقراطية هذه إلى حاضنة أكبر هي الوطن العربي.

وإن البديل لهذا الحل العادل على المدى البعيد ليس حل الدولتين، فنحن نرى تطبيقه جارياً أمام أعيننا، وإنما أن يجري التعامل مع هذا الكيان من قبل شعوب المنطقة (خلافا لأنظمتها) كدولة صليبية جديدة تزول عاجلاً أم آجلاً.

ومجرد التفكير في ذلك يجعل حل الدولة الواحدة في فلسطين يبدو كما هو فعلاً حلاً عادلاً، وليس شعاراً متطرفاً».

وهكذا في الوقت الذي يصر قادة الكيان على يهودية الدولة وعلى احتمال إعطاء المفاوض الفلسطيني كياناً ميتاً في أجزاء من الضفة الغربية، يصر عزمي بشارة على خلخلة عزيمة الشباب بدعوتهم «شكلياً» ليؤمنوا ب «حق العودة» و«زوال الاحتلال» و«عروبة القدس». بينما هو يدعوهم جوهرياً للتطبيع بالاعتراف بالكيان؟ نعم، لا تنقص هذا الرجل مهارة التقعَّر باللغة.

ولكن: كيف سيزول الاحتلال ويتحقق حق العودة؟ هل سيتم هذا بارتفاع درجة حرارة الصيف! بينما يصر الاحتلال حتى على طرد فلسطينيي 1948، فمن الذي سيزول إذن!. وبشارة يطالب الشباب بقبول المساواة مع المستعمِرين وزوال الاحتلال، طبعاً عن مناطق الاحتلال عام 1967. أي أن بشارة يقول للشباب: لا تطالبوا بتحرير الأرض المحتلة 1948، فهذه برأيه «دولة إسرائيل». كل ما عليكم الحلم به هو زوال الاحتلال عام 1967. هذا ما يجب أن يتنبه إليه الشباب. هذا هو درس التطبيع من بشارة، وتطبيع الشباب إذن.

في ماذا يختلف السيد بشارة هنا عن محمود عباس وسلام فياض ومختلف فرق أوسلو؟ في اللغة والمواربة اللغوية فقط. أية قدس التي يطالب بشارة بعروبتها؟ أليست القدس الشرقية؟ أما الغربية فهي برأيه «عاصمة إسرائيل». نعم، إسرائيل التي اقسم يمين الولاء لها في برلمانها «الكنيست».

لاحظوا: كم شخص من كبار المثقفين سأله: لماذا تطالب بزوال احتلال 1967 فقط، وبالقدس الشرقية فقط؟ هل المحتل 1948 هو أرض لليهود والقدس الغربية مدينة بنتها القبيلة العبرية قبل 3000 سنة، مع أن هذه القبيلة/ الدولة لم تكن هنا بل في جزيرة العرب. ألا يعني الصمت والقراءة غير المسؤولة أن التطبيع بدأ يسري في دماء هؤلاء؟

إذا كانت إسرائيل كما يقول: «**فإسرائيل لن تقبل بتسوية هذه شروطها**». ولكن هل هذه هي شروط، وتحديداً حقوق شعبنا وأمتنا؟

كثيراً ما يتخفى البعض وراء عبارة «حق العودة». كلمة حق أُريد بها باطل. فهل يمكن العودة بدون تحرير؟ هل فهمنا من هذا العدو أنه يفهم غير لغة الحق التي هي القوة؟ ولو افترضنا جدلاً أن هذا العدو سوف يقبل بعودة «اللاجئين أو لاجئين» كيف سيكون وضع هؤلاء؟ إن الحديث عن «عودة اللاجئين» بهذا المعنى الفضفاض يعني:

- التسليم بأن الأرض التي احتلها المستوطنون عام 1948 ستبقى بايديهم.
- وأن الجيش الصهيوني سيبقى على حاله قوة عدوان، طالما لم يُهزم ويفكك.
- وأن الصناعات المتقدمة وبخاصة الحربية ستبقى بيد المستعمِرين.

فهل من معنى لحق العودة هذا سوى الاعتراف بالكيان ليس أكثر؟ لو حصلت عودة كهذه، لن تكون سوى إعادة الفلسطينيين للعمل خدماً في منازلهم ومزارعهم التي يسيطر عليها عدوهم.

ومع ذلك، فمن المراوغة والمواربة الحديث عن «زوال الاحتلال» بغير القوة وربط هذا «الزوال» بحق العودة بينما يعلن الاحتلال أنه سيطرد من تبقوا في وطنهم عام 1948، وتتفاوض معه اليوم منظمة التحرير ضمن ما يسمى «تبادل الأرض والسكان» أي تحويل مليون ونصف هم بقية الفلسطينيين الذين لم يلجأوا إلى لاجئين!.

إن هذا النص المفخَّم للسيد بشارة هو في جوهره تبهيت وتفتيت غير مباشر لعزيمة الشباب على النضال. ولكنه وبحق اسلوب ذكي يخدع الناظر ويضمن الاعتراف بالكيان!.

لم يكتف بشارة بما أكده أعلاه على بقاء الكيان في فلسطين بعد «زوال» الاحتلال عن أراضي 1967، ليعود ويؤكد على مساواة المستعمِرين المغتَصِبين بأهل البلاد، وهذا لم يكن له نظير في التاريخ. لذلك يقول:

«. . . والأفق الوحيد لأي تحرر يحمله جيلنا والجيل القادم هو أن يعيش السكان في فلسطين كلها مواطنين متساوي الحقوق في دولة واحدة».

هنا يمارس عزمي بشاره ولاءه العميق للكيان الصهيوني باعتبار المستوطنين في 1948 سكاناً متساوين مع أهل البلاد. ويقول «متساوين في الحقوق». ولو افترضنا جدلاً قبول هذه المساواة والحقوق، فما هي هذه الحقوق طالما الأرض ما تزال بيد اليهود والجيش والقمم الاقتصادية[1]. وفي حقيقة الأمر، لم يحلم اليهود أنفسهم بعربي يهبهم هذا كله، أي دولة واحدة لهم فيها الأرض والاقتصاد والجيش والقنبلة النووية! كيف تخيل بشارة أن الشعب العربي الفلسطيني يقبل بذلك؟ ومرة أخرى ما الفرق بينه وبين قول عباس التنازل عن الحقوق التاريخية؟.

ويعود بشارة ليُجهِزَ نهائياً على الوعي والعزيمة عند الشباب بقوله التالي:

ولكي يحصل ذلك يجب أن تقوم هذه الدولة على المواطنة الديمقراطية المتساوية، تفكيك الصهيونية شرط لتحقيق المواطنة، وأن تنتمي فلسطين الديمقراطية هذه إلى حاضنة أكبر هي الوطن العربي.

إذن، المطلوب من الشباب برأي بشارة هو دولة ديمقراطية واحدة يتم تحقيقها «بكرم وإنسانية» العدو وليس بالتحرير، ودون أن يتخلى عن الأرض التي اغتصبَ ولا عن السلاح وجهاز الجيش ولا عن القمم الاقتصادية. هذه الدولة التي يفترضها بشارة من خياله سيكون الفلسطيني فيها أسوأ وضعاً من الأسود اليوم في جنوب إفريقيا. هنا ستكون الأرض من المحتل 1948 كلها ملكاً للمستعمِرين البيض، بينما في جنوب إفريقيا، فإن بأيدي السود أرضاً! لاحظوا: يؤكد قوله «تحقيق المواطنة» أن بشارة لم ولن يتخلى عن الإقرار ببقاء المستعمِرين على أرض شعبنا، وبأنهم سوف يتمتعون بالمساواة التامة مع أهل البلاد. وبهذا فهو يكرِّس التطبيع تحت غلاف المناداة بالمواطنة.

(1) أنظر بهذا الصدد الدراسة الضافية لمسعد عربيد وعادل سمارة في مجلة كنعان، الأعداد: 141 ـ 142 ـ 143 من هذا العام.

والمهم، بعد أن يتأكد بشارة من بقاء كل شيىء بيد اليهود، يرشو وعي الشباب بعبارة لها معنى أخطر وهي: أن تنتمي فلسطين الديمقراطية إلى الحاضنة العربية. أي تطبيع كل الأمة العربية لقبول سيطرة الصهاينة على أرض فلسطين. أليست هذه هدية جميلة للكيان؟ وما هو المهم، استعادة الأرض من العدو أم انضمام فلسطين وقد تصهينت إلى «الحاضنة» العربية، مثلاً جامعة الدول العربية التي سقفها الأعلى هو المبادرة العربية التي ركلها شارون قبل ثمان سنوات وما زالت أمعاؤها تتلوى!

ليس لنا سوى أن نختتم بأن هجمة التطبيع لا تتوقف، وأن العدو قد خلق جيوشاً تحارب من أجله، فحتى لو نام، هم لن يناموا، ولكنه أيضاً لا ينام!.

الفصل الثامن

ملف الهيئة الوطنية

قراءة في طرح:الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة
مفاوضون جدد...أم مقاومون؟ (الحلقة الاولى)

طرح فريق من الفلسطينيين مؤخراً مشروع تشكيل جسم، لا هو بالتنظيم ولا هو بالجبهة الوطنية، ولا هو بالمنتدى، أسموه «الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة». ومما قيل في ذلك «إن الهيئة صاحبة موقف نضالي يتمسك بالثوابث والحقوق، لكنها «خارج الصراعات الفلسطينية بالمعنى التنظيمي والفصائلي».

ربما يبدو هذا الطرح جميلاً للوهلة أو القراءة الأولى. لكنه يفتح على عديد من الأسئلة منها: ما هي طبيعة الدفاع عن الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني؟ ما هي آليات، ميكانيزمات هذا الدفاع؟ وهي كما يبدو أشبه بدفاعات سياسية ثقافية وخطابية وربما فكرية فلسفية. وعليه، حتى نرى نصوصاً مختلفة عما قيل منذ ستة عقود، يصبح حينها بوسعنا تقدير ومعرفة إن كان هناك جديد حقيقي وإلى الأمام، مقارنة مع الخطاب المألوف فلسطينياً وحتى عربياً.

حتى اليوم، لم يطرح أحد مشروعاً فكرياً سياسياُ يُباعد ما بين نفسه وما بين ما هو مطروح سوى الراحل إدوارد سعيد الذي طالب بتفكير جديد، ولكنه لم يُقدم صياغة محددة، اللهمّ سوى قوله بأنه يدعم الدولة الواحدة والحوار والتنسيق مع

«التقدميين» اليهود. وقد كرر سعيد هذا القول حينما دخل إلى الأرض المحتلة وتحدث في الناصرة في مهرجان لدعم ترشيح د. عزمي بشارة لانتخابات الكنيست. وعليه، يمكننا القول إن ما طرحه إدوارد سعيد ليس تمسكاً ولا دفاعاً عن الثوابت.

ولكن ما هي الثوابت؟

علينا التفكير بدقة هنا. فالثوابت تعني ما لا يتغير سواء بالمعنى اللغوي أو المواقفي أو المادي الملموس. ومن يرفض هذا التعريف لا بد أن يغير التسمية ليقول مثلاً، الحقوق، المصالح، الأهداف، الاستراتيجية... الخ فهذه ومثيلاتها تقبل النقاش والتغيير والنقد والنقض... الخ.

فالثوابت تعني حقوقاً طبيعية مقدسة غير قابلة للتغيير والمقايضة، فما بالك بالتنازل. وفي الحالة الفلسطينية، فالثابت هو الوطن، وليس المكان لأن المكان رقعة تضيق وتتسع طبقاً للمساومة، والمكان حالة حضور أو إقامة عابرة لا ارتباط ولا التزام للإنسان بها. أما الوطن فهو الحضور المادي لشعب معين يقيم عليه لا يمكن انتقاصه مادياً ولا بالطبع معنوياً أو رمزياً كما يتم انتقاص الخطاب والمحمول اللغوي بدافع أهداف معينة تغيرت مع الزمن [1].

والوطن هو فلسطين بأجمعها تماماً، ليست المحتل 1948 فقط (اي ما يسمى الكيان الصهيوني الإشكنازي)، ولا المحتل 1967 فقط (أوسلو ـ ستان)، بل كل فلسطين. وعليه فإن ثابت الثوابت هو حق العودة بشرياً وكلياً إلى كل فلسطين وكلٍّ

(1) يصطدم حديثنا عن الوطن مع الأطروحات السياسية لما بعد الحداثة التي تدفع باتجاه تفكيك السيادة القومية. وهي أطروحات رغم زعمها أنها ضد المركزانية الأوروبية إلا أنها تنطلق من صميمها وتستخدم أدواتها وتصب في مسارها. ولعل اوضح دليل على ذلك أنها لا تسحب ما يتطور في المركز على المحيط فيما يخص السيادة والقومية وهما ما لم يتحقق لهما دور حقيقي في المحيط. أما الحالة الفلسطينية، بمعنى اغتصاب وطن وتهويده، فلا يستحق من هذه المابعديات مجرد التفاتة تسمح لنا بالحديث عن الوطن، إلى أن يصبح العالم مكاناً لكل إنسان. (يمكن قراءة «الامبراطورية» The Empire لهاردت ونيجري، كمثال على هذه المابعدية).

إلى حقوقه: أرض وبيت وممتلكات. . .الخ. وبعد هذا الثابت يمكن قراءة ثوابت أخرى لا تقوم بدونه.

وحق العودة بهذا الامتلاء والحضور مستحيل بأي شكل من أشكال التفاوض أو النصوص البلاغية أو الأشعار أو اتقان اللغات الرسمية التي تعتمدها الأمم المتحدة. حق العودة بمعنى استرداد الثوابت، يعني الصراع المفتوح وتحديداً المقاومة التي لا بد أن تهزم العدو على الأرض وفي الميدان. وهذا ما يدفع للتساؤل ما معنى دفاع هؤلاء السادة/ات عن الثوابت طالما حديثهم هو في السياسة؟ بل ما ضرورة هذا «الشيء» الجديد؟

يقول أصحاب هذا المشروع: «. . .وأنشئت الهيئة من قبل شخصيات سياسية تدعم المقاومة الفلسطينية، وترى هذه الشخصيات أنه لا ضرورة لإقامة فصائل مسلحة جديدة بل إنهم يدعمون المقاومة سياسياً ولكنهم لا يجدون لهم مكاناً في حركات مثل الجهاد الاسلامي وحركة المقاومة الاسلامية حماس».

لعل بوسعنا القول أن هذه الفقرة ذات غموض مقصود. فما معنى «شخصيات سياسية"؟ هل ما تحتاجه المرحلة هو إضافة شخصيات سياسية جديدة على العديد من الموجود؟ هل نحن بحاجة إلى فريق قيادي جديد؟ وما معنى "تدعم المقاومة"؟ هل يعني هذا أن هذا الشيء الجديد هو متضامن مع الشعب الفلسطيني، من خارج هذا الشعب؟ وما معنى أن لا حاجة لمنظمات مسلحة أخرى؟ لماذا؟ هل السبب أن هذه الهيئة هي هيئة للخبراء والنخبة؟ أما تاييد الهيئة للمقاومة المسلحة فأمر لافت! هل هناك مقاومة مسلحة غير التي تنتمي لتنظيمات هذه المقاومة؟ فهل هذه المقاومة بحاجة لقوميسارات سياسية؟ ألا توجد لها قيادات؟ ومن قال أن المقاومة المسلحة بحاجة لقوميسارات سياسة وليس إلى مقاتلين؟ ولماذا يُفترض أن المقاومة المسلحة عاقرٌ سياسياً وفكرياً حتى يضطر هذا الجسم للتطوع لتغطيتها سياسياً؟ أم أن الحقيقة كامنة في أن هذه «الشخصيات السياسية» تبحث لها عن دور وتبحث لها عن حامل ميداني؟ ومن قال أن المقاومة المسلحة سوف تتخلى عن قيادتها السياسية لتحمل الغير على ظهرها؟

ربما يفتح هذا الحديث على بيت القصيد وهو: إن الساحة العربية والفلسطينية في بداية مخاض واضح، ربما بوضوح الثوابت الفلسطينية وهو انقسام الساحة إلى:

- قوى المقاومة
- وقوى المساومة.

لم يعد هناك مجال لخيار وسط في هذه الحقبة. إن لقوى المقاومة بناها السياسية والفكرية، وكذلك لقوى المساومة. وهذا قد يسمح لنا بالقول إن الجسم الجديد هو جسم تفاوضي يبحث له عن مقعد في عملية التفاوض العبثية. ولو كان استنتاجنا غير صحيح، لتحول هذا الجسم إلى حضور ميداني شعبي وقوة لمناهضة التطبيع (أي ضد استدخال الهزيمة) تقدم نفسها في خدمة المقاومة، ولا تفرض نفسها من عليائها فوق المقاومة لتقودها، هذا إذا كان قد تم سؤال المقاومة المسلحة إن كانت تبحث عن قيادات؟

اللحظة التي سمحت بهذا

هناك مناخات سلبية أدت إلى الحديث، وحتى العمل، عن جسم كهذا. وهي مناخات أخطرها حصول اتفاق أوسلو ـ ستان وتورط أنظمة عربية بالاعتراف بالكيان علناً وأخريات سراً، وانحسار الكفاح المسلح ومحاصرة النضال الجماهيري الحقيقي وليس نضال الفضائيات. وهذه كلها عوامل أفسحت في المجال لإدخال كثير من قيادات المقاومة في مَطْهر التسوية، فبدأ الحديث عن الاعتراف بالكيان، والتعايش واقتسام الوطن مع العدو وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهي أمور أبعدت الكثير من الناس عن هذه القوى.

ولكن هذا المناخ السلبي لا يعني بروز أو فرز قوى سوف تنتهي سريعاً إلى طاولة التفاوض وبلا فوارق سوى ربما أنها لم تُجرَّب بعد أو أنها أكثر مهارة أو

أفصح لساناً، بينما جوهر الأمر هو الساحة النضالية ليس غيرها. أي هل أنت مع المقاومة أم مع المساومة؟

هناك مقاومة مسلحة ولها مواقفها الفكرية والسياسية الرافضة للاعتراف بالكيان الصهيوني والمتمسكة بحق العودة. وهذا يعني أن دور من يريد المساهمة أن يقدم نفسه في خدمتها بطريقته الخاصة وطبقاً لحاجتها.

مناهضة التطبيع استدخال الهزيمة

لا يعني هذا أن لا حقَّ لأحد في العمل إلا من خلال هذه الأطر. فبإمكان أي كان أن يبادر وطنياً بتقديم ما يرى في نفسه قدرة عليه دون أن يُنصِّب نفسه قوميساراً على قوى المقاومة الموجودة. ومن لا يرى في نفسه القدرة على المقاومة المسلحة، عليه، على الأقل تأييدها، ومن ثم العمل في الإطار شديد الأهمية أي مناهضة التطبيع.

لماذا؟

لأن أي جسم لا يمارس الكفاح المسلح هو جسم مفترض للتفاوض السياسي الذي لن يجدي.

ومن هنا أهمية مناهضة التطبيع، أي التصدي لاستدخال الهزيمة. إن لمناهضة التطبيع سحرها الخاص، هي بذل حد أدنى من الجهد، هي الإخلاص بلا كلفة، ولكنها الأكثر أثراً! وفي هذا مجالات تستغرق جهود الأمة بأكملها. ومناهضة التطبيع تبدأ من مناهضة الأنظمة التي اعترفت بالكيان، ومقاطعة منتجات العدو الصهيوني ومختلف الدول التي تدعمه، والقيام بحملات ثقافية فكرية بمختلف اللغات لمواجهة ثقافة ودعاية العدو.

إن تشكيل لجان مناهضة التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري والنظري قادرة على استغراق جهد كل مواطن، هي تشغيل وتحريك الشارع العربي، وليس إسماعه خطابات. هي مواجهة مع الأنظمة القطرية، هي ضربها على

مفاصلها لتفكيكها. وهي شديدة التاثير على العدو بل على الثلاثي: أي الكيان وأنظمة الكمبرادور والاعتراف والدول المعادية.

هذه المهام هي الدعم الحقيقي للمقاومة المسلحة وليس تنصيب الذات قيادات عليها. ترى، ما الأهم والأجدى والأثمن في هذه الحقبة بعد أن ثبت أن لا تفاوض مع العدو:

- تشكيل أجسام سياسية بنخب سياسية بلا عمل،
- أم تشكيل لجان شعبية لمناهضة التطبيع وجمع تبرعات سرية للمقاومة الحقيقية على الأرض. تبرعات من النساء والرجال؟

نحن بحاجة لأن يقوم المواطن العربي بشرف مناهضة التطبيع، لا بالدخول في عضوية هيئة جديدة ستضيف تراكماً على التراكم الحالي. ونحن بحاجة أن تُقام قوى عربية، كلٌّ في مكانه (مع تنسيق لتشكيل حركة ثورية عربية موحّدة أو متحدة... الخ) للنضال من أجل فلسطين ومجتمعاتهم وليس لينضموا إلى مركز قيادي فلسطيني جديد، يُخرجهم عن مهام إسقاط الأنظمة التي دون إسقاطها لن تعود فلسطين وقد نخسر العراق والصومال ولبنان ومصر... الخ.

وللأسف والعيب وحتى العار، أن التطبيع يمشي على عجلات سريعة في أرجاء الوطن العربي كافة، لا بل يتدفق عرب على الأرض المحتلة وهي تحت نعال الاحتلال ويزعم هؤلاء انهم يتضامنون معنا؟ بينما الأكثرية الشريفة من شعبنا تقول بوضوح: لا نريد لكم نعال الاحتلال. قاطعوا بضائع الأعداء والأنظمة المعادية، أسقطوا معاهدات الاعتراف بالكيان وألف شكر.

ولكن، هل يمكن لهذه الهيئة الفلسطينية أن تدافع عن الثوابت عبر النزول للشوارع لمقاطعة منتجات الأعداء والتدفق للشوارع لإلغاء المعاهدات؟ هذا هو السؤال الصعب.

تزعم الهيئة أن معظم الشعب الفلسطيني ليس منضوياً تحت رايات فتح أو حماس. غريب! كيف عرفتم هذا؟ كيف يُجيز المرء لنفسه إصدار أحكام كهذه على عواهنها؟ فحتى استطلاعات الرأي التي ولدت من رحم «الأنجزة» تقول عكس هذا؟ ولنعد لانتخابات مجلس الحكم الذاتي الأخيرة، والتي يرفضها كاتب هذه السطور لأنها ديمقراطية تحت الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. ألم يقم أهل أوسلو ـ ستان بالتصويت لفتح وحماس؟ لقد بلغت نسبة غير المشاركين 24 بالمئة؟ هل هذه الأكثرية؟

ولو افترضنا ان الأكثرية ليست مع فتح وحماس، ما هي المهام التي ستشغلون الناس فيها؟ فمؤيدو الكفاح المسلح لهم قناعاتهم، إن لم يكونوا كل الناس باستثناء كوادر الأنجزة ومثقفين متخارجين متغربنين وأكاديميين مرتبطين بمشاريع بحثية ودراسية وتقاريرية بالأجنبي بدءاً من واشنطن نزولاً إلى الدوحة.

لا يحتاج الناس لخطباء بل يحتاجون لتشغيلهم في مشاريع كفاحية مثل مناهضة التطبيع. لا بل إن مناهضة التطبيع هي اليوم مفصل المواقف:

- من ينشط في هذا النطاق يقوم بواجبه الوطني والقومي؛
- ومن يتهرب من هذا إنما يقوم بخيانة تبدو مستورة لكن عورتها ظاهرة.

هذه المناهضة هي السهل الممتنع، هي أمر يمكن لكل إنسان أن يقوم بها، وكل إنسان يعلم إن كان مارس معصية التطبيع أم لا. إنها مشروع تعبئة وتنمية وشغل وتشغيل لكل مواطن. وهذا ما يجب أن تقوم به حركة جديدة أو غير جديدة. هذا العمل هو الكفاح المسلح الشعبي. وهذا ما نحتاجه.

لعل ما يكشف حدود ومحدودية هذه الهيئة أنها «... تستقطب الهيئة إلى عضويتها كل فلسطيني وعربي يرى في قضية فلسطين قضيته الرئيسة». لا باس، أليس حزب الله حزباً عربياً يعتبر فلسطين قضيته الرئيسة؟ أليست الجبهة الشعبية، أو

على الأقل الجذريين فيها، كذلك؟ هل ترضى الأنظمة العربية التي يعيش فيها مؤيدون لهذه القوى، بل هل تسمح لهم بتاييد هذه القوى؟ ألا يبين هذا الحديث المستوى النضالي لهذه الهيئة؟

كنعان النشرة الألكترونية
Kana'an - The e-Bulletin

السنة العاشرة ـ العدد 2234
28 نيسان (ابريل) 2010

قراءة في طرح: الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة
إعادة بناء م.ت.ف وتفاوضٌ لا انهزاميٌّ وحلٌّ عادل!
أم حركة عربية للمقاومة ومناهضة التطبيع؟
(الحلقة الثانية)

هذا نقاش آخر في بعض أطروحات هذه الهيئة على أمل رؤيتها من الداخل وما تبغيه، بأكثر مما ورد على ألسنة بعض مؤسسيها.

من القضايا الأساسية التي طرحتها هذه الهيئة/التيار مؤخراً، أن اللجنة التحضيرية لِ «**الهيئة الوطنية الفلسطينية للدفاع عن الحقوق الثابتة**» للتحضير للمؤتمر التأسيسي تضم بين صفوفها أعضاء منتمين إلى الفصائل والحركات الفلسطينية مثل فتح وحماس، ويعملون جنباً إلى جنب ضمن توجهات أغلبية الأعضاء المستقلين الذين يؤسسون في هذا المضمار تياراً سياسياً جديداً.

سؤالنا هنا، ما الأهم: أهي اللحظة وشروطها، أم تشكيل تيار بمعزل عنهما، ربما تيار من اجل دور له أو لمن يقودونه، مما يفتح على الذاتية وبحث فئة أو حفنة أو حتى قيادي واحد عن دور خاص به؟

أين سيقف هذا التيار في لحظة الاستقطاب الحالية؟ نقول الحالية لتوضيح خلافها واختلافها عن لحظة 1967 حين وفر الاندفاع الكفاحي، رغم الهزيمة، مناخ تَفتُّح مائة وردة. هناك، ولحظتئذٍ تعددت الرؤى والبُنى وكانت جميعاً باتجاه الكفاح المسلَّح دونما موارية أو مداورة.

فماذا عن اليوم؟ المتوفر اليوم معسكران لا أكثر، وقد تكون هناك اجتهادات في كلٍ منهما، هما معسكر التسوية ومعسكر المقاومة والممانعة؟ فاين سيقف التيار السياسي الجديد حتى لو ضمَّ حقيقةً عناصر من حماس وفتح وغيرهما. وهل سيغير هؤلاء مواقفهم لمجرد وجود هذا التيار وعملهم إلى جانب المستقلين؟ هل سيختلف الأمر عن المحاولات التي جرت في الضفة الغربية لإقامة تيار ثالث؟

قد يستغرب البعض اننا نضع الأمور بهذا الحدِّ الحاسم: مقاومة أو تسوية/ تطبيع. نعم، فاللحظة حبلى بمتغيرات مخاض صعب لأن معسكر الأعداء يريد أن يحسم المعركة هذه المرة إلى الأبد. أي أخذ الوطن العربي بأجمعه، وإلقاء العرب خارج التاريخ تماماً. وكأن لسان حاله يقول: اليوم ولا كل يوم، يجب قتل براعم المقاومة قبل أن تتحول إلى أذرع. هذا هو الشرق الأوسط الجديد. إذن كما نجح المركز في الفتك بالأمة العربية في سايكس بيكو، أوائل القرن الماضي، صار لا بد من نظيرة لها في القرن الحالي متجلية في الشرق الأوسط الجديد. وهذا ضمن تفكيك وتذرير بلدان المحيط عامة والعربي خاصة. وإذ كانت سوريا قد قُسِّمت من داخلها في القرن الماضي، فالآن دور العراق والسودان ومصر والصومال ولبنان... ومن يدري؟

وهذا ما يبيح لنا سؤال التيار: اين سيقف؟ وقد نوسع السؤال للقول: أما والمعركة على راس الأمة بأسرها، أين يقف حتى كل فرد؟ وكيف له أن يعفي نفسه من موقف فقط لأنه مشغول بجسده؟ أمام الطوفان العام، يكون الحياد سلبية مع سبق الإصرار قد ترقى إلى الخيانة.

ولو افترضنا صحة كل ما يقوله هذا التيار، بمعنى انه مستقل وخارج التنظيمات ويستقطب من عناصرها... الخ، يظل السؤال مطروحاً: أين سيقف تيار سياسي علني يتجول في رحاب وأوساط «الشرعيات» العربية غير الشرعية شعبياً وقومياً؟ هل سيتجول بكل هذه الأريحية أم أنه سيكون محكوماً بسقف الأنظمة القطرية وهذا سيكون مصير منظمة التحرير بمعنى أنه سيحييها على مقاس المواقف السياسية للدول القطرية ليس أعلى؟ كما هو الحكم الذاتي محكوم بسقف الكيان ولخَّص واختزل منظمة التحرير في الحكم الذاتي.

مرة أخرى، هذه اللحظة ليست لحظة 1967. آنذاك كانت «الشرعيات» الحاكمة مهزومة، ولم تكن من الثقة بالذات بحيث تجرؤ على نهش المقاومة المسلَّحة لأن تلك المقاومة وحدها هي التي دافعت عن شرف الأمة بإطلاق النار

بدلَ جبهاتٍ «كأنّ على رؤوسها الطير» باستثناء الجبهة المصرية في نهايات الحقبة الناصرية، فأين مصر مبارك من مصر ناصر. كان التحرش بالكفاح المسلح جريمة تشعل ناراً وتُلحق الخزي. فماذا عن اليوم؟

أَمَا وهذا التيار السياسي الجديد هو تيار سياسي، فما هي طبيعة مقاومته؟ هل ستختلف عن ما يطرحه الحكم الذاتي، «المقاومة الشعبية» بلا سلاح ومن أجل هدف واحد هو التفاوض ضمن مبادرة الدول العربية التي شعارها: «السلام خيار استراتيجي» بغض النظر عن أي ظرف! هذا اللون/ الألوان من المقاومة التي جعلت من الاحتجاجات «السلمية» في قرية بلعين سقفها الأعلى، ما جعل بلعين طقساً أسبوعياً يختزل المقاومة بذهاب قادة فصائل لا تؤمن بالكلفاح المسلح لالتقاط الصور، والتصريح على الفضائيات وكفى الله المؤمنين القتال!

يبقى القول، طالما أنّ المطروح تيار سياسي فلننظر في قراءته للحل بما هي لا تتعدى كونها قراءة سياسية وحسب، وهذا يطرح السؤال المحرج: هل نحن بحاجة لقيادة سياسية؟ أم نحن بحاجة لموقف فكري/ سياسي/ عروبي واضح يقوم بتواصل وعمل يومي في أوساط الطبقات الشعبية العربية لمواجهة التطبيع، والتطبُّع بالتطبيع واستدخال الهزيمة.

يتحدث هذا التيار عن «الحل العادل». والحل العادل تعبير غير كفاحي. هو تعبير أو اصطلاح مشترك مع الطرف الآخر، مع العدو ومع قيادة المجتمع الدولي. إذن الخلاف هنا ليس مبدأياً والتناقض ليس تناحرياً. وعليه، يكون الحل تفاوضياً.

لا بأس إذن، فالصورة بدأت تفقد بعض غباشها المقصود والمضاف إليها بمهارة وحذق أكاديمي. لننظر الفقرة التالية:

«تعهد البيان ببدء العمل في الأوساط الشعبية الفلسطينية وداخل القوى الاجتماعية الفلسطينية من أجل بلورة تيار سياسي شعبي فلسطيني مستقل يتمسك

بالحقوق الفلسطينية الثابتة، و«يرفض نهج التفاوض الانهزامي الذي تمت ممارسته». كما شدد على التوجه للعمل من أجل إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، وفي المقدمة منها منظمة التحرير الفلسطينية».

هل يمكن في هذه المرحلة اللجوء إلى تفاوض غير انهزامي؟ دعنا نقول حبذا! ولكن، في هذه المرحلة حيث يصر العدو على دولة يهودية نقية وتطبيع عربي شامل معه، وتحوله إلى وادي سليكون للوطن العربي (أي هو المركز العلمي ونحن السوق المحيطة)، فعلى ماذا ستتم المفاوضات «الأشطر» من مفاوضات د. عريقات؟

لو قال هذا التيار انه سيكون تياراً سياسياً تثقيفياً تعبوياً، لقلنا ربما سيقوم بالتحريض في الشوارع والحواري والمنتديات ضد التطبيع، وبالطبع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الذين، مثلاً في مخيم الوحدات منعوا د. عزمي بشارة أحد مؤسسي هذا التيار قبل أكثر من عشر سنوات من الدخول[1].

لكن التيار، حتى قبل مؤتمره بدأ يتحدث عن التفاوض؟ وهنا يصبح الحديث في نطاق سبق البلاغة التفاوضية، بلاغة اللغة أو البيان، سِيّان.

في قول آخر ورد:

ونادى البيان بمواجهة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية مرفوضة، وأن «إسرائيل دولة غاصبة معتدية، وأنها أيضاً وبالأساس خطر على المنطقة العربية، وعلى الدول العربية كلها، وليست خطراً على الفلسطينيين فقط». طالما أن الصهيونية حركة عنصرية وغاصبة، فما معنى التفاوض معها؟ هل له معنىً سوى الإقرار بأن لها حقاً وبأنها ليست مغتصِبة لحقنا؟ أم أن الحق مناصفةً؟

(1) في ذلك الموقف قامت الشرطة باعتقال عدد من الشبان الذين منعوا بشارة من الدخول بما هو عضو كنيست، وحين تم تقديمهم في اليوم التالي أمام قاضٍ من الأردن الشقيق: سأل: لماذا أوقفتم هؤلاء؟

- الشرطة: لأنهم منعوا د. عزمي بشارة من دخول المخيم.
- القاضي: أطلق سراحهم، ومرة ثانية سأكون معهم!

يستكمل التيار توضيح صورته بالحديث عن الحل العادل دون أن يقول لنا ما هي رؤيته لهذا الحل، بل ما هو اقتراحه. فليس لأحد يلقي حل قضيته في حضن الآخرين أن يشترط حلاً لا عادلا ولا منحازاً. ما يُسمَّى الحل العادل هو عبر الأمم المتحدة كمؤسسة غربية لراس المال، وفي التحليل الأخير لأميركا. أليست هي التي اشترطت عودة اللاجئين الفلسطينيين منذ 1948؟ ماذا فعلت؟ لا شيء سوى خدمة الكيان الصهيوني. وهي الأمم المتحدة نفسها التي أعطت موافقتها على تدمير العراق. من هنا، كان لنا التوضيح، بأن ما هو قائم إما المقاومة وإما التسوية، إما التطبيع والتفريط، وإما رفض التطبيع حتى بين المرء ونفسه.

هل قادة هذا التيار من البساطة بمكان حتى يتحدثوا عن حل عادل، أم أن المقصود تطييب خاطر بسطاء/ات القوم بعبارات ضخمة كهذه وبلا معنى؟ وإن كان هكذا، وهم هكذا، فبماذا يختلفون عن أنظمة الحكم؟

ولكن، لكي نؤكد على مهارة وقدرات وخبرة قادة هذا التيار، فإن الحل العادل والتفاوض غير الإنهزامي... الخ تنسجم حقيقة مع السائد، أي عدم إزعاج الولايات المتحدة، بل التحدث بعبارات التوائية مُوارِبة لَدِنة قابلة للتطويع والتحوير.

ما معنى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية من دون الحديث الملتزم بالميثاق القومي الفلسطيني (1964) وحتى الوطني الفلسطيني (1968)؟ أي بالتحرير؟ وطالما أن التيار لن يمارس الكفاح المسلَّح، بل سيصفق لتحميس من يكافحوا، فهل سيقف التيار في جانب التحرير على الأقل التزاماً باسم منظمة التحرير. وإلا، فلماذا لا تسمى منظمة التفاوض الفلسطيني؟ وحينها: «وفي ذلك فليتنافس المتفاوضون»!

ما معنى إعادة بناء المنظمة سياسياً وتفاوضياً في مناخ المطلوب فيه طي صفحة التفاوض، على الأقل لما أحدثته من كوارث ودونية (كامب ديفيد، مدريد- أوسلو أو اوسلو ـ ستان) والتصدي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، الطوفان الكبير؟ في مناخ مطلوب فيه جهد كل امرأة ورجل فرداً فرداً لمواجهة التطبيع والتدمير. نعم كل فرد، من نام فليصْحُ.

وأخيراً، هل سنكرر تجربة ما بعد 1967 فيما يخص التطوع العربي في المقاومة؟ أم يكون الأصح حركة عربية واحدة تعمل كل منها في مكانه وتنسق قومياً. وفي تصديها لنظام القطرية هنا وهناك تساهم في تحرير فلسطين؟ حركة عربية تبدأ من الأساس الشعبي، من القاعدة من تحت، مع النساء والرجال وبهم، في الحواري والمدارس والجامعات ومعسكرات الجيش والأسواق والمساجد والكنائس، والنقابات والاتحادات والنوادي والمقاهي ودور الرقص والسينما والصحف والشبكة العنكبوتية... الخ تبدأ بمناهضة التطبيع ومناهضة من يتطبَّع بالتطبيع وممارسة المقاطعة ومن ثم التنمية بالحماية الشعبية، وهذه كلها درجات في المقاومة والإعداد لعودتنا إلى التاريخ أي محرِّرين ومحرَّرين.

لا بأس، كان بوسع العرب قبل 1948، أي قبل أن تُمأسِس الدولة القطرية التطوعَ في فلسطين، وبعد 1967 صار الأمر أكثر صعوبة للوصول إلى مواقع المقاومة فماذا عن اليوم؟ هل بوسع جزائري أن يدخل إلى جنين!؟ ألا يعني تجنيد عرب في هذا التيار أنه تجنيد سياسي ليعطي قيادته مشروعية سياسية لا مشروعية كفاح مسلَّح؟ أم أن هذه القيادة ستصبح قيادة الشعب العربي؟

لا يصل العربي إلى فلسطين المحتلة إلا تابعاً ومُطبِّعاً ووضيعاً. ولا تسمح الأنظمة العربية لعربي أن يشارك في عمل فلسطيني في القطريات إلا بما يتلاءم مع دورها التطبيعي، أو في حدود ما تسمح لعمل مواطنيها في قطرهم؟ من هنا، ومرة أخرى، المطلوب حركة ثورية عربية واحدة، نكون جزءاً منها ولا تكون هي جزءاً منَّا.

كنعان النشرة الألكترونية
Kana'an The e-Bulletin

السنة العاشرة ـ العدد 2241
5 أيار (مايو) 2010

الفصل التاسع

فتى الموساد 2013

فتى الموساد الخطير عزمي بشارة يشتري المثقفين

حتى اللحظة لا يزال كثيرون يرون في د. عزمي بشارة صاحب وجهة نظر فيما يخص الأزمة / المذبحة ضد سوريا، والأمر نفسه تجاه فتاوى الشيخ القرضاوي. ولكن، دعْكَ من القرضاوي.

عزمي بشارة حالة مختلفة على الأقل في خطورتها. صحيح أن الأزمة السورية كشفت عزمي بشارة بما لا يدع للشك مجالاً في نظر الوطنيين بتنوعاتهم: قومي، شيوعي، مؤمن... الخ. ولكن، من الخطأ والسطحية معالجة موضوع هذا الرجل فقط من خلال البوابة السورية فلا يزال كثيرون في حيرة تجاه هذا الأمر ولا سيما من توقف تفكيرهم عند ما قبل آذار 2011. لم يدركوا أن إشكالات النظام وراءنا، بل بقوا هم وراءها. ومن يتخلَّف وراء اللحظة يفقد الشعور بالزمن وينتهي وراء التاريخ.

مشكلة بشارة ترتد في بداية انكشافها إلى عام 1994 حينما بدأت تظهر في كتاباته وأحاديثه أعراض سرطان الصهينة وتحديداً دخول الكنيست (برلمان الدولة اليهودية)، وهو ما التقطته، نظراً لأننا تعارفنا منذ1987 بعد عودتي من لندن من خلال صديق حمصي الأصل مُتوفّى هو الشاعر حنا حوشان. كان عزمي حينها قد ترك الحزب الشيوعي بعد أن أهانه إميل حبيبي بنعته ب «حمار» على مسمع من آخرين.

حين تعارفنا كان عزمي يرطن بالهيغلية كمقدمة، كما لاحظت بعدها، كي يدخل على المسألة القومية. طبعاً هذا التوجه يبقى «وجهة نظر»، هذا مع العلم بأن هيغل، هذا الفيلسوف الكبير، هو من مؤسسي التنظير القومي الشوفيني في ألمانيا، وهو نفسه الذي أسس للمركزانية الأوروبية وحتى مركزانية ضد أمم أوروبية بتنظيراته عن أو ضدّ من أسماهم، شعوب بلا تاريخ: «مثل آل جال في سكوتلندا، ومؤيدي آل ستيوارت من 1640 ـ 1715، والبريتونز» وهو ما أُعجب به إنجلز متورطاً في الفهم نفسه ومأخوذاً/ محتفلاً بقوة تطور الرأسمالية، وربما أخذ هيغل نفسه هذا عن آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث اعتبر استعمار بريطانيا لإيرلندا طبيعياً «لأن الشعب الإيرلندي كسول». كيف انتقل بشارة إذن من الشيوعية إلى القومية عبر فيلسوف شوفيني، وليس عبر انبهاره بنظرية علم الجمال لدى هيغل مثلاً؟ هذا سؤال لم أجد الإجابة عليه.

يمكن للمرء أن يكون قومياً تماماً في مرحلة التحرر الوطني والقومي، وهذا اختيار طبيعي، وحينما يجد المرء نفسه، أو تجد النظرية نفسها أمام سؤال ما بعد التحرير والاستقلال والتحرر، حينها عليه الإجابة، وحينها يكتشف حتى أن ديالكتيك هيغل حقاً يمشي على رأسه، وهو بحاجة إلى لكمة هائلة من ماركس ليقف على قدميه.

ولكن ما كان واضحاً، أن عزمي بشارة الذي بدأ يطرح نفسه قومياً، قد حافظ على الاعتراف بالكيان الصهيوني الذي يقف على نقيض، بل على أنقاض الشعب الفلسطيني، وهو الوقوف النقيض الذي يستدعي النظريات والمواقف القومية كافة حتى الشوفينية منها. وهذا يطرح السؤال العجيب: مثقف يقبل ويقتنع باستعمار استيطاني اقتلاعي ضد شعبه ووطنه مأخوذ بالتحريفية الشيوعية الستالينية وفي الوقت نفسه يرفع شعارالاعتقاد بالقومية العربية التي يُفترض بما هي قومية وعربية أن تكون نقيضاً، بل النقيض الأول والمباشر لوجود الكيان الصهيوني الإشكنازي.

كانت هذه القضايا هي التي أسست لديّ قلقاً في العلاقة مع عزمي بشارة وهي

علاقة كنت وضعتها قيد المتابعة والتحليل. ومنها استنتجت أن الرجل يخطط لامتطاء القومية كي يصل إلى ما يريد، وهي أمور لم أكن اعرفها بوضوح حينها. ولكنني تساءلت من جانب آخر: ما الذي سوف يجنيه عزمي بشارة من رفع لواء القومية في مرحلة كانت لا تزال القوى القومية واليسارية في حالة تردٍّ، بينما كانت قوى الدين السياسي تغطي شاشة المرحلة؟ بل حتى قوى منظمة التحرير كانت قد تورطت في الخروج من لبنان وكانت متورطة في قُطرية بدأت بمزايدات عالية أثناء الكفاح المسلح وانتهت إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني مباشرة أو مداورة. ولعل أسباب بشارة هي التالية: هو لا يستطيع الدخول في أحزاب دينية كالحركة الإسلامية، وهي بالطبع لا تقبل من ليس مسلماً، وأنّ الشعار القومي، رغم انحطاط وضع القوى القومية، يمكن أن يجد مساحة بين فلسطينيي 1948 حيث الصراع مع الكيان يستدعي لا شك الانتماء القومي، لذا غادر الحزب الشيوعي لأنه يعلم أن ليس بوسعه الوصول إلى مركز قيادي فيه، وأن الجمهور الذي يمكنه استغلاله هو الجمهور القومي وليس جمهور الحزب الشيوعي.

ولعل الأهم، أن عزمي بشارة قد أقام ارتباطاً مبكراً مع سلطة الكيان والتي كانت تهيئه لاختراق الوطن العربي، ومن أجل هذا فالأنسب أن يطرح نفسه قومياً، أي لاشيوعياً ولا إسلامياً، كما أشرت، فالرجل وقد تربى في أحضان الحزب الشيوعي الإسرائيلي (القائمة الشيوعية الجديدة ـ اختصارها بالعبرية راكاح) وهو المناخ السياسي الذي يعتبر الكيان الصهيوني الإشكنازي واقعاً قائماً يبدأ النقاش معه وعنه بعد الإقرار بوجوده «حقه» على أرض فلسطين. لم أكن اسمع منه ما يخالف هذا. وكان سؤالي: تُرى؛ هل خرج من راكاح فقط لأن إميل حبيبي شتمه؟ هل هذا كافٍ للخروج؟ لا سيما وأنه يحمل جوهرياً موقف الحزب نفسه من الكيان. فالكثير من الحزبيين يدافع عن نفسه داخل الحزب بالكلمات، وإن استعصى الأمر فباللّكمات.

تزايدت شكوكي بعدها حينما اندفع في عرض نفسه كقومي عربي وناصري،

وعقد تحالفاً مع حركة أبناء البلد (في فلسطين 1948) إثر تشكيل حزبه التجمع الوطني الديمقراطي، وخلال هذه العلاقة أقنع اكثرية اللجنة المركزية لهذه الحركة بأن تسمح لعناصرها بالتصويت في الكنيست. ربما لأنه على تماسّ يومي معهم في المحتل 1948، أو لأن ميل أكثرية اللجنة المركزية هناك بهذا الاتجاه، أو لأن عزمي قد بدأ من رام الله عبر إقامة علاقات مع قوى منظمة التحرير يسارها ويمينها ليعود إلى فلسطيني 1948 مقبولاً من قوى منظمة التحرير، وهذا مدخل لا شك فيه تكتيك مميز، لم يتضح في حينه أنه ليس تكتيك عزمي بل تكتيك الموساد.

وكنت قد كتبت الكثير نقداً لأطروحات عزمي بشارة منذ عام 1994، ولعل أكثرها تفصيلاً كان ما كتبته في مجلة كنعان العدد 85 نيسان 1997، (ثنائية القومية والحكم الذاتي الثقافي ودولة لكل مواطنيها ـ مشاريع صهيونية ص ص 33-51). ولكن الرجل كان قد اخترق سوريا إلى لبنان واصبح إيقونة قومية حتى لدى سيد المقاومة. ومما يثير السخرية أن أحد مسؤولي مركز دراسات الوحدة العربية سُئل ذات مرة: كيف تستقبلون عزمي بشارة وهو عضو كنيست؟ فأجاب نحن ندعوه كفيلسوف!! وقد سمعت مؤخراً، أن هذا المركز وصل إلى الإفلاس وبأن مركز عزمي بشارة في قطر قد اشتراه؟

بعدها قدّمتُ مداخلة في الناصرة في مؤتمر حركة أبناء البلد 6 حزيران 1998، بعنوان: «قد يضمن الكمبرادور أمن الدولة الإشكنازية، أما الأمان فيحققه وطن عربي اشتراكي» ونشرت في مجلة كنعان العدد 93 تشرين ثاني 1998 ص ص 9 ـ 46. وكان جوهرها رداً على مختلف أطروحات انواع الدول لحل الصراع العربي الصهيوني. ولكن كانت حينها حركة أبناء البلد قد تورطت على يد عزمي بشارة في التصويت وتراجعت عنه بعد ذلك، ولا تزال تئنّ من ذلك الموقف. وبالطبع تمكن عزمي من «شق الحركة وأخذ الكثير من قياداتها وعناصرها وهذا ما ركّز لدي التخوف من علاقاته بال شين ـ بيت. والطريف أن بعض القوميين الذين يقفون حتى ضد اليهود ويبررون المحرقة كانوا يستقبلون عزمي بشارة وبخاصة في الأردن ولبنان

وسوريا. دخل عزمي الكنيست وكنت قد واصلت نقده في مجلة كنعان، وتمكن من عرض نفسه في الداخل والخارج بأنه قومي عربي وناصري وعضو كنيست معاً، ولكنني ما زلت أعتقد أن قبول الكثير من العرب ساسةً وأحزاباً ومثقفين لعزمي كعضو كنيست لا يعود إلى قدرة خارقة لديه، بل يعود إلى قابلية داخلية لدى كثيرين من هؤلاء للاعتراف بالكيان. وهي قابلية ترتد إلى مستوى من استدخال الهزيمة أو العجز عن فهم: ما معنى عضوية كنيست وقَسَمَ يمين الولاء للدولة اليهودية وهو هكذا حرفياً. لم يكن النقد وليس اليوم ضده على أرضية شخصه، بل محاولة تبيان ما هي خطورة عضوية الكنيست. بعد ان هاجر عزمي إلى قطر، برز السؤال الآخر: لماذا خرج، ولماذا احتفت به قطاعات من العروبة كبطل إلى درجة عدم الجرأة على تصديق أنه رحل ولم يُنفَ. وهذا يرتد إلى النفسيات المهزومة التي تبحث عن بطل حتى ولو بطلاً وهمياً. وكان له كل هذا.

لكن هذا لا يحل اللغز: لماذا خرج الرجل وهو في «مجده»؟ كما أن وجود الفضائيات يمكنه نقل كل شخص من أي متر إلى أقصى متر في الكوكب، فلا حاجة ماسة للانتقال الفيزيائي. كان رأيي، وقد كتبته في كنعان أيضاً؛ أن الرجل خرج في مهمة تطبيعية بهدفِ أن يعود بعدها وقد ساهم في تطبيع العرب جميعاً، لا سيما وأن معظم الأنظمة العربية جاهزة لذلك. ولكن عزمي وقيادة الكيان، وأعتقد مخابراته تحديداً، قد استفادوا من تجربة كوهين (كمال سليم ثابت) بمعنى أن عميلاً بهذا الحجم يجب أن يُحمى حينما يُكتشف أمره أو حينما يصبح لا بدّ من أن يُكشف لا سيما وأنه ينغرس في كل الوطن العربي وليس في سوريا وحسب. لذا، تم اختيار بلد مأمون المناخ الأمني والسياسي والثقافي والعسكري وهو قطر. فهي بعيدة عن مرمى القومية العربية، وهي محمية أمريكية ربما عدد الجنود الأمريكيين فيها اكثر من العرب الذين هم 12 بالمئة من سكان قطر. هناك، لن يطول الرجلَ أحدٌ مهما فعل. وهناك المكان الطبيعي ليواصل دوره في تخريب الوعي السياسي للشارع العربي باسم القومية وعبر فضائية الجزيرة. بعبارة أخرى، صار مطلوباً من الرجل،

أن يذهب إلى الميدان وصار من حقه أعلى حماية ممكنة. هذا ما يفسر لماذا لم يستقر في الأردن لو كان منفياً وليعمل في إحدى الجامعات. ولماذا لم يذهب إلى ألمانيا حيث تعلم هناك، ومن هناك يمول مؤسسة أنجزة كبرى وثرية هي مؤسسة مواطن في رام الله حتى الآن! طبعا من المحال أن يذهب إلى سوريا أو لبنان، لأن انكشاف أمره يكرر «مأساة» كوهين، مع انهما هما الهدف الأساس أي المقاومة والممانعة، أما إيران فدولة غير عربية وفيها خبرة وحذر شديدين من كل ما يأتي من الأرض المحتلة. تخدم تحليلنا هذا علاقة قطر بالكيان الصهيوني وبالولايات المتحدة وبالإخوان المسلمين، هذا الثلاثي الذي يشكل العمود الفقري للثورة المضادة في الوطن العربي ضد القومية العربية ولتصفية القضية الفلسطينية. وبالطبع، كانت قطر موقع انطلاقاته إلى القطريات العربية وعودته للاستراحة هناك.

وخلال تلك الانطلاقات، وزع ذات مرة بياناً سرياً من حوالى ثلاثين صفحة (وصلني من صديق كما وصلني ما هو ملحق أدناه) على عدد محدود من المثقفين العرب لتشكيل تيار عربي، كان واضحاً منه أن لا مشكلة في محتواه مع الكيان الصهيوني وكان جوهره كذلك لبرالياً، لا يمت إلى المسألة القومية بصلة. ولاحقاً، شكّل محاولةَ بديلٍ لمنظمة التحرير مع منير شفيق وبلال الحسن إنتهى إلى لاشيء. وأذكر انني كتبت ضد ذلك ونصحت أصدقاءَ حينها بأن هذا الرجل خطير، وبأنكم تتحدثون عن حركة وطنية أو تيار يقوم على نقد منظمة التحرير الفلسطينية، بينما يقودكم رجل هو عضو كنيست ولم ينقد نفسه على تلك العضوية، لم يعتذر حتى نقول تغير الرجل. ولكن هؤلاء كانوا مأخوذين بفتى الموساد. حيث كان يجب كشف بشارة من دوره الأخطر وهو عضوية الكنيست بما هي تكريس بقسم اليمين للكيان الصهيوني. كان على الوعي المتخلف الانتظار حتى عام 2011 حين بدأت صورة الرجل تتشقق إثر عدوان الناتو على ليبيا واحتلال السعودية للبحرين. وبالطبع أتت الأزمة السورية لتكشف عن رجل لا يقل خطورة عن كوهين. أما وقد انكشف كل شيىء فلم يكن أمامه سوى المكابرة والاستمرار في موقفه المضاد لسوريا وليتضح أنه كان يدعو الكثيرين من «المعارضة» السورية النظيفة وذات المستوى

الفكري والتاريخ السياسي إلى الدوحة للتآمر معهم على سوريا!!!وكانوا يذهبون صاغرين.

صحيح أن الأزمة السورية هي التي فضحت المستور. ولكن مع ذلك، علينا أن لا نرى حقيقة الرجل من خلال سوريا أولاً، بل من خلال الكنيست ومن ثم من خلال مذبحتي ليبيا وسوريا. وهنا أؤكد أن من لا يرتكز موقفه من هذا على أرضية رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني وعضوية الكنيست، فهو إما مع الاعتراف بالكيان، أي صهيوني عربي، أو عاجز عن فهم خطورة الاعتراف بالكيان.

تجنيد المثقفين وأشباههم

يمكننا تقسيم مراحل استثمار ال شين ـ بيت ومن ثم الموساد في عزمي بشارة إلى أربع حتى الآن:

أولاً: استخدامه في المحتل 1948 لإقامة تيار «قومي» يعترف بالكيان، ويشكل جواز سفر له إلى الفكر القومي والواقع العربي وهذه قمة التناقض، لكنها نجحت.

ثانياً: الطواف في الأرض العربية قبل رحيله وبعد رحيله، حيث استضافته مختلف العواصم العربية كمفكر قومي، الأول والوحيد، وبالطبع دان له الكثير من المثقفين العرب كأمير الثقافة القومية دون أن يجرؤ هؤلاء على مجرد التفكير في جمع تناقض «الريادة القومية مع الاعتراف بالكيان! ومن بين هؤلاء مؤيدو المحرقة الذين كانوا يستمعون له كالمريدين.

ثالثاً: الصعود إلى الفضاء بالطواف عبر الفضائيات العربية للتاثير على المواطن العربي أينما كان، وهذه المراحل الثلاث في خدمة ال شين ـ بيت.

رابعاً: بعد أن فضحته مذبحة سوريا، وكان بالطبع قد انتقل إلى الخارج ما يعني تحويله إلى كادر الموساد، أخذ خطوة إلى الوراء لكي يشتغل على تطبيع المثقفين العرب، وذلك أساساً عبر شراء أكبر عدد ممكن منهم بالمال ليصبحوا في خدمة استراتيجية تخريب قومي متوارية وراء الأبحاث، فليس من المنطقي لباحث

يحترم عقله أن يقوم ببحث جاد وعلمي لينشره مجاناً من خلال قطر كإمارة لم تعرف الأحزاب ولا البرلمان ولا أية انتخابات ولا التحرر، ولا أي حق للمرأة ومعادية للقومية العربية. فالأمر هو التمويل القطري، والتي هي نفسها قاعدة أميركية ووهابية تشن حرباً تدميرية ضد سوريا آخر معقل قومي.

كيف يذهب المثقفون إلى هناك دون التورط في تعاقد! لا ندري، إن كان غير المال، ماهو وراء ذلك؟

في سياق ترتيبات عزمي بشارة لشراء المثقفين، يواصل بشارة ربط من كانوا على علاقة به قبل رحيله في الأرض المحتلة بشقيها 1948 و1967، ويضيف مراكز أبحاث في الوطن العربي ترتضي العمل لصالحه وباحثين أفراداً، جُدداً ولا سيما معلمين في جامعة بير زيت ومع موظفي/ات الأنجزة للعمل لصالح المركز الذي أقامته له سلطات إمارة قطر: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات.

بعض من يتواصل معهم يرفضون، أي الشرفاء، ومن بين آليات التجنيد إليكم النموذج التالي:

From: Mohammad Almasri [/cpsess4471418431/3rdparty/squirrelmail/src/compose.php?send_to=mohammad.almasri@dohainstitute.org] Sent: 2013 To: Cc: Ayat Hamdan; Nerouz Satik Subject:

دعوة لكتابة ورقة بحثية

التاريخ : 2013 مرجع رقم

حضرة الأستاذ. . . . . المحترم

تحيّة طيّبة؛

الموضوع: دعوتكم للمساهمة البحثيّة في المؤتمر الثّاني لمراكز الأبحاث العربيّة

قضيّة فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطينيّ

يسرنا أن نعلمكم بأن المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات ينظم

المؤتمر العلمي الثّاني لمراكز الأبحاث العربيّة بعنوان: «قضيّة فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطينيّ»، في الفترة من7 ـ 9 كانون الأوّل / ديسمبر في الدّوحة. وكان «المؤتمر الأول لمراكز الابحاث والدّراسات السياسيّة والإستراتيجيّة في الوطن العربيّ» قد عُقد بعنوان «الثّورات العربيّة والتّغيّرات الجيوستراتيجية» في 15 ـ 17 كانون الأوّل/ ديسمبر 2012، وبمشاركة أكثر من 70 مركز بحث عربي، وأكثر من 55 باحثاً وأكاديمياً من المنطقة.

وفي ضوء تقديرنا لمساهمتكم الأكاديمية في موضوع قضيّة فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطينيّ، وجدّيتكم البحثيّة، ندعوكم للمساهمة في أعمال المؤتمر بإعداد بحث أصيل ومعمق قابل للتحكيم العلمي، في أحد محاوره. وفي حال موافقتكم على المشاركة البحثيّة، يرجى إرسال ملخّص وافٍ بالخطوط الرئيسة للبحث، مع موجز السيرة العلميّة في موعد لا يتجاوز 25 حزيران/يوليو، على أن يكون تسليم البحوث مكتملة في موعد أقصاه 30 أيلول/سيبتمبر، وذلك تسهيلاً لإجراءات المراجعة والتحكيم ووضع البرنامج الأخير للمؤتمر. علمًا أن المؤتمر يتولّى تغطية كافّة نفقات السفر والإقامة خلال فترة مشاركتكم في المؤتمر.

الفصل العاشر

هل روسيا والصين إمبرياليتان؟

ردّاً على مزاعم عزمي بشارة بأن روسيا امبريالية ومزاعم غيره بأن الصين امبريالية وحتى جميع كتلة البريكس. طبعاً، رغم عضويته في الكنيست ورغم إرساله إلى قطر التي هي قاعدة صهيونية في الجزيرة العربية، إلا أن من حقه قول ما يريد، ولكن ليس من حقه الفتاوى الكاذبة وبخاصة في الاقتصاد السياسي. ربما لا يزال هذا الرجل يحلم بتطاولات، كما فعل حمد بن جاسم مع الوزير الروسي لافروف، فكان رد لافروف كمن حمله كفأرٍ بورقة تنظيف الأنف، ورقة مستعملة وألقى به في وجه أوباما. مرة أخرى أناشد شرفاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي العودة إلى أبناء البلد.

أودّ بداية أن نفرق بين :

- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرأسمالية وهي الغالبة في هذه البلدان، أي البريكس، ولكنها بلدان متطورة.
- وبين تشكيلة اجتماعية اقتصادية رأسمالية لها تاريخ وحاضر استعماري إمبريالي وعولمي.
- وبين معظم دول العالم التي تقودها السوق ولكنها غير متطورة وبالطبع غير استعمارية.

إن محاولة عقد مساواة بين البريكس والإمبريالية الغربية هي محاولات إخفاء

تاريخ الاستعمار وعدوانيته ونهبه العنفي والمباشر لثروات الأمم وتواطؤ أنظمة بلدان المحيط وبخاصة العربية مع الإمبريالية (التحالف الذي أسمّيه قطاع عام رأسمالي معولم يسخر المحيط للمركز عبر طرفيه: برجوازية المركز الغربي وكمبرادور المحيط).

هذا ناهيك عن أن روسيا والصين بحكم منافستهما للغرب الإمبريالي تحمي أمماً من الفناء كما هو حال سوريا وإيران وتتاجر مع هذه الأمم وغيرها بشكل اختياري وبعلاقات السوق وليس القوة.

الإمبريالية كما أوضحها ونقدها لينين هي في حينه كانت أعلى مراحل الرأسمالية، وحتى الآن يرى كثيرون أنها تحتفظ بالتسمية نفسها. أنا أفضل تسمية ما بعد سبعينات القرن الماضي ب حقبة العولمة لا سيما وأنها أتت في مرحلة ذات قطب واحد. على أية حال هذا ليس موضوعنا. (لتمييز العولمة عن الإمبريالية أنظر كتابي الصادر في 2005 /http://kanaanonline.org/books/wp-admin.

الإمبرالية هي توجه الرأسمالية في دولة قومية معينة للتوسع العسكري والاقتصادي بالقوة للسيطرة على المواد الخام والأسواق ومن ثم احتجاز تطور بلدان المحيط. وكما نلاحظ فهي امتداد للاستعمار ولكن بكثافة أعلى. أي هي والاستعمار التمظهر الخارجي للرأسمالية في هذا البلد المتقدم أو ذاك.

تتضمن الإمبريالية التبادل اللامتكافىء (مساهمة أرجيري إيمانويل) والذي يتعمق ب التطور اللامتكافىء (مساهمة سمير أمين).

الصين وروسيا، وإلى حد ما الهند والبرازيل وحتى جنوب إفريقيا، هي دول قومية ذات سياسات تنموية تشكل قطباً مناهضاً للإمبريالية سواء من حيث اقتطاع تدرُّجي لأجزاء من السوق الدولي الذي تحتله الإمبريالية الغربية. ويمكن إدراج إيران في هذه الصفات نفسها.

الأنظمة في هذه البلدان متنوعة، فبينما هي في الهند وحنوب أفريقيا رأسمالية

تماماً، هي في البرازيل كذلك رأسمالية ولكن النظام هناك يتجه نحو رسملة أقل وبدايات ملامح اشتراكية تدرّجاً بما يتسق مع المدرسة الجديدة للاشتراكية في امريكا الجنوبية، وروسيا لا تزال تحمل بعض ملامح الاقتصاد (الأمري Command Economy أي الاشتراكي بدور الدولة أكثر مما هو بالتسيير الذاتي) وهذا يتجلى في دور الدولة في الاقتصاد، وأما الصين فهي لا تزال تخوض صراعاً طبقياً هادئاً بين التشكيلتين الاشتراكية والرأسمالية حيث يقاوم اصحاب الطريق الاشتراكي سيطرة اصحاب الطريق الرأسمالي Capitalist Roaders ـ طرائقيو الرأسمالية) كما أسماهم ماوتسي تونغ. (انظر حول هذا دراسة عن تصفية الجُماعيات ـ الكُميونات الزراعية في الصين في «**كنعان**» الدورية التي تتحول من ورقية إلى إلكترونية العدد 153 ترجمة ثابت عكاوي وبادية ربيع).

على صعيد العلاقات الداخلية، معظم علاقات الإنتاج في هذه البلدان هي رأسمالية ـ وإن بتفاوت ـ وهذا يعني استغلال الطبقة العاملة وبشكل مكثف وبخاصة في الصين والهند وجنوب أفريقيا حيث هي في مرحلة التراكم الأولي. وهذا شأن الطبقات الشعبية هناك والأحزاب الشيوعية والعمالية كي تناضل طبقياً ضد رأس المال والاستغلال. وكونها كذلك لا يعني أن نقاطعها ونُعيد الإمبريالية الغربية التي أهلكت الحرث والنسل وهي العنصرية بامتياز.

على الصعيد الخارجي، لا تمارس هذه البلدان أية علاقات استعمارية أو إمبريالية. فهي لا تحتل أرض أحد، وهذا الاحتلال الاستعماري هو السمة الأساسية للإمبريالية.

وعليه؛ فالتبادل بين هذه البلدان الخمس وبلدان المحيط هو تبادل غير متكافىء، هذا صحيح، ولكنه:

- طوعي واختياري.
- شروطه أكثر مرونة من شروط الإمبريالية، أي معدل الفائدة والقرض.

- قروضها ليست مشروطة بأن تكون ضد التنمية (لنتذكر، مثلاً، مشكلة السد العالي في مصر الناصرية).
- هذه الدول مقبولة نفسياً لأنه ليس لها تاريخ استعماري بتراثه الثقافي العنصري المر. (قد يزعم بشارة بأن روسيا كانت قبل البلاشفة تستعمر بلداناً أخرى، نعم لكن التاريخ تغير وروسيا لم تستعمر أي بلد عربي أو إفريقي فهي كانت تتمدد في محيطها، والأهم أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية قبل البلاشفة هي التي نقلت الشيوعية إلى فلسطين، كما أن هذه الطائفة هي الأكثر عروبية لأنها مسيحية شرقية كالأقباط).
- هذه الدول (روسيا والصين بخاصة) تقوم بنقل التكنولوجيا إلى المحيط.
- هذه الدول أوقفت عودة الإمبرالية الغربية إلى احتلال دول بالقوة ـ حالة سوريا ـ بعد أن قامت الإمبريالية في حقبة العولمة بالعودة إلى مرحلة الاستعمار، أي احتلال بلدان اخرى بالقوة العسكرية (أفغانستان العراق ليبيا).

السؤال الذي يطرحه مثقفو النفط والناتو، مثل عزمي بشارة، بأن هذه الدول إمبريالية هو سؤال خبيث، لأنه يخلط بين الاحتلال العسكري الذي يمارسه الإمبرياليون الغربيون وبين علاقات السوق. فعلاقات السوق موجودة منذ وجود الملكية الخاصة والعملة حيث وجد السوق. وفي التبادل عبر التاريخ لم يحصل أن يكون ذلك التبادل مفيداً للطرفين المتبادلين بالنسبة نفسها (وهذا التساوي في الفائدة ما تورط فيه الاقتصادي الكلاسيكي ديفيد ريكاردو في نهايات القرن الثامن عشر، ونفاه التحليل الماركسي منذ ماركس وحتى اليوم)، لأنه ببساطة علاقات سوق. ولكن هذا التبادل هو على صعيد الدول قيام كل دولة مستقلة باختيار الطرف الآخر الأقل عدوانية واستغلالاً للتبادل معه وتحقيق أعلى فائدة ممكنة لاقتصادها، ولذا يتجه كثير من الدول القومية المستقلة وذات التوجه التنموي إلى روسيا والصين والبرازيل... الخ. إذن نحن نتحدث عن اختيار الأمم للتبادل الأقل لا تكافؤاً فأين العلاقات الإمبريالية هنا؟

إن التهمة للصين وروسيا بالإمبريالية هي في جوهرها حقد عليها وتعاطف مع الإمبريالية لكن لأنه تعاطف تابع، يتمّ تغليفه باتهام روسيا والصين. هؤلاء يحنون إلى النير الغربي باسم اللبرالية وحتى إلى النير العثماني، باسم الإسلام، وأقصد هنا أنظمة وقوى الدين السياسي.

لماذا لا نراقب طبيعة التعاون الاقتصادي بين البريكس وإفريفيا؟ ولماذا تقوم إفريقيا بالاتجاه الطوعي نحو الصين وروسيا رغم أن الصين وروسيا تعرضان تبادلاً اقتصادياً سلمياً بينما الإمبريالية تفرض تبعية اقتصادية بالقوة؟ ألم يسمع بشارة وأضرابه بالقيادة الأمريكية لإفريقيا (افريكوم AFRICOM)، ألم يسمعوا باحتلال فرنسا مؤخراً لِ مالي؟ ألم يروا كيف قامت قطر بالمشاركة في تدمير ليبيا وها هي مستمرة من نمط مناطق النفوذ، وها هي تزود قوى الدين السياسي في مصر بالسلاح؟ نعم يسمع، ولكنه يعتبر الوجود الإمبريالي مثابة سمفونية ممتعة يعشقها مع قهوة الصباح المخلوطة بالنفط ودماء السوريين وبكارات الماجدات السوريات!!!!

ثم لماذا نتوقع من أية دولة، حتى لو اشتراكية، أن تتبرع بإنتاج عمالها لدول أخرى؟ ألم يخطىء الاتحاد السوفييتي بمساعدة بلدان من المحيط كانت تتجه إلى الرأسمالية؟

كنعان النشرة الألكترونية
Kana'an The e-Bulletin

السنة الثالثة عشرة العدد 3245
6 تموز/ يوليو 2013

الفصل الحادي عشر

مرحلة الأوغاد وأوغاد المرحلة

عزمي وحمد: من أوغاد المرحلة
إلى مرحلة الأوغاد في الأرض المحتلة

ذاتَ وقتٍ وصف الرفيق أحمد حسين المعترفين ودُعاة الاعتراف بالكيان بِ «أوغاد المرحلة». لا يزال أحمد حسين (أبا شادي) في روعته الفكرية وأقول له نحن في «مرحلة الأوغاد». لقد تضخم الطابور السادس الثقافي وكوادر الأنجزة وأنظمة وقوى الدين السياسي فاحتلوا المرحلة، ما نقل البلد من أوغاد المرحلة إلى مرحلة الأوغاد.

ما يلي اسم كتاب بالفرنسية يكشف فساد وخطورة حمد بن جاسم. ومن بين ما يكشف دور عزمي بشارة كذلك، ونحن نكشف تمفصلاته. والتمفصل بدايةً هو وجود قضية أو فريق قوي ومهيمن تتمفصل معه، أي ترابط وتتبع له، فضايا فكرية أو فرق صغيرة مع فرقة كبيرة كتوابع.

Titre original en français: «**Qatar, les secrets du coffre-fort**» de Christian Chesnot et Georges Malbrunot

ما خفي عن صفقات وعمولات «حمد بن جاسم» أغنى رجل في قطر حمد بن جاسم .1 févr. 2014 01:11:53 GMT دي برس الخليج ـ وكالات).

سنحصر الحديث في دور عزمي بشارة وبعض أدواته والمتمولين منه لتبيان كم أن الرجل خطير.

«. . . يقول الكتاب الفرنسي: «إن أمير قطر صار يعتمد على ابنه أكثر فأكثر لإدارة الملفات الدبلوماسية المهمة التى كانت فى الأساس مهمة رئيس الوزراء. وخلال الحرب ضد نظام القذافى فى ليبيا، كان الأمير تميم هو المسئول عن الاتصالات بالقبائل الليبية، التى لعبت دوراً شديد الأهمية والحسم فى الإطاحة بالقذافى. وكان نجاح تميم فى إدارة الملف الليبى سبباً فى أن يعتمد عليه والده من جديد فى تعامل قطر مع الأزمة السورية، وهو الملف الذى أشعل الصراع بين حمد بن جاسم وعزمى بشارة، رجل تميم فى الملف السورى، على حد وصف الكتاب».

سؤالنا هنا ليس في حمد بل في عزمي بشارة، بمعنى البحث عن تفسير كيف كان لرجل عضو كنيست صهيوني ان يصل إلى موقع القدرة على مصارعة الشخص الثاني من «مالكي» إمارة قطر بأرضها وثروتها وشعبها!!! ما مصدر قوة بشارة ليصل إلى هذه الدرجة في بضع سنوات، وهو آتٍ من بعيد!

لو قال قائل؛ من حق بشارة بالمعنى القومي ان يكون له كلام في قطر، لقلنا لا، لأن قطر دُويلة قُطْرية معادية للقومية العربية بالمطلق!!!

لذا؛ لا يجد المرء في هذا المعرض سوى قراءة دور بشارة ورصيد قوته عبر كونه ممثلا للكيان الصهيوني كأداة تنفيذ دورٍ له رسمته الولايات المتحدة. كما أن ليبيا القذافي، بمعزل عن كون القذافي ديكتاتوراً، لكنه كان ديكتاتوراً وطنياً وقومياً ولذا، يُفترض أن يكون عزمي أقرب إليه من التصاق عزمي بقطر كإمارة لا قومية!!!

كما كان يجب ان يكون عزمي أقرب إلى سوريا قومياً!!! ولكن دوره ضد سوريا واعتقاده ان النظام بل الدولة ساقطة لا محالة، دفعه كي يوغل ضد سوريا فسقطت مراهنته وتلاشى وراء ذلك مثل كيس من القمامة.

قد يعتقد البعض أن انكشاف بشارة جاء من موقفه من سوريا أو ليبيا. وهذا ليس دقيقاً، فموقفه بدأ من عضوية الكنيست. أما استقراره في قطر فأكد أن له دوراً خطيراً ضد المسألة العروبية وفلسطين ولصالح الكيان.

نستذكر هنا المعارضة السورية غير المسلحة سواء التي في الشام أو خارجها. فقد تحدث هيثم مناع بوضوح على قناة المنار أنهم طاروا إلى قطر للقاء عزمي بشارة مما يؤكد الدور الخطير لبشارة. طبعاً لم تكن شخوص المعارضة ذاهبة إلى قطر في دورة للتثقيف القومي العربي أو الحوار في الفلسفة والنظريات!!! كان الهدف ولا يزال تلقي تعليمات وتمويل وأفكار موسادية في كيفية تقويض سوريا كما كان تقويض ليبيا. فمن يذهب لتلقي تعليمات بشارة وهو يعرف تاريخه، وتعليمات حمد وهو يعرف أنه في أحضان القواعد الأمريكية لا يمكن ان يكون معارضاً حقيقياً. وهنا لا يليق بالإعلام السوري ولا بوفدها المفاوض أن يقدم «بعض المديح أو الشطف» لمعارضة الداخل»! هذا الغزل وإن بدا دبلوماسياً، فهو شديد الضرر وطنياً وقومياً.

ويضيف الكاتب:

«وتواصل البرقية: «وكما حدث فى ليبيا، فإن رجلاً واحداً لعب دوراً محورياً فى هذا التحرك، هذا الرجل هو عزمى بشارة، نائب الكنيست الإسرائيلى السابق من عرب إسرائيل، والرجل الذى تم نفيه من إسرائيل بسبب صلاته بحزب الله، واستضافته الدوحة بعدها لكى يدير أحد مراكز الأبحاث فيها. إن عزمى بشارة، المقرب من الأمير تميم، منخرط مع المعارضة السورية منذ بداية الأزمة، لكنه اضطر لاحقاً إلى أن يتراجع أمام رئيس الوزراء حمد بن جاسم، الذى انتزع ملف الأزمة السورية وأحكم قبضته عليه».

هنا يبتلع الكاتب الغطاء الصهيوني لخروج بشارة من فلسطين المحتلة. فهو ليس منفياً، بل خرج قصداً، وبرأيي الخاص خرج في مهمة تطبيعية وهذا ما كتبته في مجلة كنعان الورقية فور خروجه.

أما مركز الأبحاث فهو جزء من مهمة بشارة. فدوره ضد ليبيا وضد سوريا لا علاقة له بالأبحاث بل بالإرهاب!!

بعد فشل العدوان على سوريا والمراهنة على سقوط الدولة جري تسييل كثيرٍ

من أموال قطر إلى نشاطات بشارة الثقافية، فتولدت عنه كائنات أميبية كثيرة وبخاصة في الأرض المحتلة فأغدق على الكثيرين الذين هرولوا إلى قطر معتقدين أن غطاء «الأبحاث» يمكن أن يستر تورطهم وتواطؤهم!!! وبالطبع، يقوم البعض بأبحاث موجهة والبعض يقوم بالردح وتشويه من لا يمكن تشويههم كما يفعل مرتزقة من طراز (فتى الموشاف أحمد أشقر وعوض عبد الفتاح ـ موقع عرب 48 ـ وأحمد مطر) أما أدوات من طراز محمد أبو مر الذي صاغ ـ أو صِيغت له ـ ورقة يتهم فيها عادل سمارة وغيره بالقبض من سوريا فتلقفها غُلامٌ من بقايا اليسار المتأنجز (محمد الحلو) لينشرها. ترى هل شعر بتفاهته حيث علم أنني نشرتها بنفسي!!! أم أن العمل مع الأنجزة يجتث من المرء كرامته!!!

سؤالي هنا: ماذا سيكون المعني بتسوية الشرفاء؟ فهو ليس مجرد متلقي أموالٍ؟ مَن يقم بهذا غير عملاء الصهيونية بشقيها: اليهودي والعربي.

لم يلتقط مؤلف الكتاب حقيقة أن بشارة لم يخرج منفياً ولا حقيقةَ أنه هرب من الكيان. فهذا كذب أيضاً، فالكيان الضالع في الجاسوسية وضبط حدود الأرض المحتلة الكترونياً يحول دون هروب الفيروسات، فما بالك بالحجم «المحترم» لعزمي بشارة الذي ذهب بموقف احتفالي علني ليسلم جواز سفره الصهيوني لسفارة الكيان في مصر كامب ديفيد. وهي خطوة لا يفعلها هارب ولا منفيّ، بل شخص يحفظ خط الرجعة ذات يوم بعد إنهاء مهمته. لو كانت حدود فلسطين المحتلة سهلة بما يسمح لجثة بشارة بالتسلل غير المرئي، لتمكن الفدائيون من الدخول!!!

الفصل الثاني عشر

فتى الموساد في تونس

عادل سمارة: فتى الموساد في تونس... وأسئلة أخرى
قطر إلى تخريب الثقافة القومية عبر فتى الموساد

في علاقات الثورة المضادة لا توجد رفاقية، لأن جوهرها البحث عن مال لا محدود وهذا عقل مافيوي صهيو ـ انجلو ساكسون بروتستانت. لذا، ورغم علاقة التبعية من أنظمة الخليج للولايات المتحدة فهي حريصة على أن يتناكف هؤلاء فيما بينهم لتبقى قيادتهم أسهل. وعليه، لا غرابة أن تدور الاشتباكات السياسية بين داعش مكة وداعش الدوحة وقاعدة الإمارات، ولكن هذه المرة في أرض الجزيرة.

ولكن غبار الاشتباك لا يحول دون رؤية أمريكا والكيان ما يريدون. فلديهم نظارات الرؤية الليلية في الحرب والرؤية في الغبار السياسي والدبلوماسي. بالمناسبة النرويج (وهي حكومة غير حكومية) زودت الجيش الأمريكي بنظارات رؤية ليلية أثناء احتلال العراق وموّلت منحاً «أكاديمية» لدراسة سوريا من الداخل وبخاصة مخيم اليرموك!!!

في خضم هذا الغبار، قررت الولايات المتحدة إخضاع العدوان القطري ضد سوريا للعدوان السعودي بمعزل عن طَيٍّ عنق بندر مؤخراً وإبراز نايف.

لكن المناكفات والمناوشات بين التوابع لا تعني ضياع الرؤية الأمريكية ودقة توزيع أدوار هؤلاء. فقد كتبت في هذه الصفحة مراتٍ بأن قطر يتم تحويلها لتقود

حرب تخريب الثقافة القومية العربية. وآمل أن لا يتخيل أحد أن هذا الدور بسيط التاثير. فالثورة المضادة بمجموعها تعتبر القومية العربية هي العدو الرئيسي وربما الوحيد في الوطن العربي. ولذا، فالدور القطري في هذا الاتجاه شديد الخطورة والأهمية، وهو دور شراء المثقفين بالمال.

تصوروا مثلاً وضع مليار دولار تحت تصرف عزمي بشارة للتخريب الثقافي!! كم مركز أبحاث سوف يتمفصل عن ذلك وكم جامعة وكم جريدة (بالمناسبة هناك مشروع شراء صحفيين في رام الله لجريدة لبشارة والمعروض عليهم ذلك يتنافسون على الثمن) وكم صحفي وكم مثقف... الخ.

ضمن هذا المخطط كان مؤتمر الدوحة عن فلسطين في قطر في 13 ديسمبر 2013، حيث جرى الحديث فيه عن السيناريوهات كافة لحل الصراع العربي الصهيوني (طبعاً تقزم إلى فلسطيني إسرائيلي) بينما السيناريو الوحيد الذي أغفل هو تحرير فلسطين، مما يعني أن الكيان الصهيوني الإشكنازي طبيعي وعلى «أرضه».

كان على راس قائمة حضور هذا المؤتمر رئيس زراء تونس حمادي الجبالي. ومؤخراً، كان عزمي بشارة يفتتح مقراً لمركز دراسات في العاصمة تونس بتبريك حزب النهضة ورئيس تونس المنصف المرزوقي. اللافت طبعاً أن المرزوقي كان يعيش في فرنسا وكان على علاقة حميمة بالحكم الفرنسي وهو من قادة منظمات الأنجزة قبل سقوط بن علي، وهو مع النهضة مع عدم إدراج مناهضة التطبيع في تونس، وفي حكومة بلاده اليوم وزيرة السياحة التي تفاخرت بالتطبيع وبقيت في منصبها رغم معارضة القوى الوطنية والقومية في تونس. أما اليسار المهذب بقيادة حمة الهمامي فلم يعترض على التطبيع!

«... في تبرير حزب النهضة للتطبيع: «... ادعى أحد قادة الإخوان في تونس أن حماس طلبت منهم عدم إدراج تجريم التطبيع في الدستور (الصحبي عتيق، رئيس كتلة نواب «النهضة» ـ تشرين الثاني/ اكتوبر 2012)».

كَشْفُ هذا مرهون بما تقوله حماس بالطبع.

«. . . وتتالت (في عهد الإسلام السياسي) خطوات التطبيع في الميدان الثقافي والرياضي والسياحي والاقتصادي، ما يغني الصهاينة، حالياً، عن التطبيع المعلن أو عن فتح سفارة. . . وللمفارقة، منعت حكومة تونس (الإخوانية) في بداية سنة 2014 مناضلين فلسطينيين ولبنانيين وعرباً من دخول البلاد، لحضور مؤتمر عن مقاومة الصهيونية، رغم حصول بعضهم على تأشيرات من سفارات تونس في بلدانهم (عن صحيفة «الخليج» 17/ 01/ 2014)، كما منعت وفوداً عربية من المشاركة في نشاط تضامني للمحامين التونسيين مع فلسطين في ذكرى يوم الأرض (2013)، رغم الحصول على تأشيرة مسبقة من السفارات التونسية. . .».

«. . . وزير حكومة الإخوان (طارق ذياب)، أصبح مدافعاً عنيداً عن التطبيع وأعلن أن الحكومة تقبل المساعدة «الإسرائيلية» إذا عرض عليها الكيان الصهيوني ذلك (نيسان/ أبريل 2012)».

«. . . أما في حزب «نداء تونس»، الذي يترأسه «الباجي قايد السبسي»، أحد أقطاب نظام بورقيبة وبن علي، فقد دافع أحد اقطابه، وهو رجل أعمال، عن زيارة وفد من اتحاد رجال ونساء الأعمال في تونس إلى فلسطين المحتلة، وكانت أخته ضمن الوفد، وهي عضوة قيادية في الحزب المذكور (قناة «حنبعل» 09/ 03/ 2013)».

ملاحظة: جميع المقتطفات من مقالة الرفيق الطاهر المعز 20/ 03/ 2014 في باريس).

هل يمكن عدم رؤية الخيط بل الحبل الناظم بين تورط حكومة الإخوان المسلين في تونس وعلى هامشها لبراليين ويسار لا قومي وبين نشاطات مركز عزمي بشارة هناك؟ وهل يمكن رؤية هذه الأدوار خارج خدمتها للكيان الصهيوني؟؟؟

فتى الموساد في تونس http://www.alquds.com/news/article/view/id/494967.

المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية يبدأ أعماله في تونس/ AL Quds www.alquds.com .

فنزويلا، مصر وسوريا وأحفاد تروتسكي

اشتهر التروتسكيون بالجملة الثورية، من المحال أن تجد حزباً أو نظاماً أو حتى شخصاً يسارياً من خارج أُطرهم لم يهاجموه بكل الأسلحة. أما تهمة ستاليني فجاهزة على الدوام. منذ أن بدأ الحراك في سوريا، وبالمناسبة الأيام تُثبت أكثر وأكثر أن الحراك كان مخروقاً بالسلاح وحتى تم تحريكه بمسلحين وقناصة يطلقون على الناس والأمن معاً. منذ أن بدأ الحرك اصطف التروتسكيون في سوريا مع الثورة المضادة. ولا أقصد هنا تروتسكيي سوريا بل كل العالم. وقفوا مع أمريكا والإخوان والوهابيين. وليس هذا بغريب إذا ما عرفنا حدود تغلغل الصهيونية في منظماتهم. وحينما انشقت مصر بين الإخوان والخليط وقف التروتسكون مع الإخوان. وقد تكون فكرة الأصابع الأربعة مأخوذة من «الأممية الرابعة» وليس من ميدان رابعة العدوية.

ولكن، دعنا نَقُلْ بأن التروتسكيين بما هم مخروقون بتمفصلات صهيونية، ولا شك أن لدين اليهوديّ دوره في تلوينهم أيضاً، فما الذي دفعهم للتصدي للدولة الفنزويلية؟ لنقل؛ هنا يخدمون الكيان الصهيوني الإشكنازي. فمن يخدمون في فنزويلا؟ أليسوا في خدمة الولايات المتحدة؟؟ في المقتطف أدناه يبين الصحفي المعروف تيري ميسان، أن التروتسكيين من أبناء العائلات الثرية، محاطون بعصابات البلطجية، هم الذين يتصدرون العمل التخريبي ضد الرئيس مادورو في فنزويلا معللين ذلك بأنه ستاليني. مكررين ومرددين الخطاب الرأسمالي الغربي الممرور ضد ستالين، وتفجعاتهم على الشيخ القتيل ليون تروتسكي في معزوفة أقرب إلى ثأر البداوة. وقد يكون هذا الشعور هو ما يقربهم من حكام الخليج.

Can Washington Overthrow Three Governments at the Same Time? By Thierry Meyssan

http://www.informationclearinghouse.info/article38022.htm

معرفة المواقف من اليرموك وسوريا

كل هذا شديد الأهمية لأنه يعبر عن مواقف وتعبئة لا قومية منذ عقود، وها نحن ندفع الثمن ليكون هذا أو ذاك قائداً يعيش على كرهه الشخصي لقادة آخرين. لعل أخطر ما حصل هو ذلك الإلتباس بين «أمجاد» شكلانية شخصية وحماية سوريا. هنا نضع الإصبع على المسألة الأساس: في الأصل أن تبدأ وطنياً. هناك كثير من قيادات اليسار التي تكلّست لتصبح أمراء طوائف وربما أمراء حرب. تورطوا ضد سوريا منذ البداية ليقينهم أنها ستنهار. وحينما صمدت سوريا وقعوا في المنطقة الرمادية. طبعاً الآن يقضمون أظافرهم. المهم لا شك انهم يرون الآن بأن أدوات الثورة المضادة كانت ستحصد أعناقهم. كيف لا وداعش حتى تقتل بعضها. أعتقد ان كتابة معمقة عن مسألة هامة جداً وهي: الوقوف مع سوريا منذ البداية رغم الاعتقاد بأنها قد لا تنتصر. هذا أمر هام لفرز المواقف والانتماءات. أعتقد أن الانتماء العروبي القومي الأصلاني هو المعيار بغض النظر عن النتائج. هذا ما يجب أن يبرَز الآن في مواجهة مخاليط الدين السياسي والكمبرادور واللبراليين والتروتسكيين الحاقدين كالبدو والمرتبطين بالصهيونية، ويسار أيتام التحريفية الموسكوفية وليس أيتام لينين. وأيتام القُطريات وليس أيتام عبد الناصر.

صفحة الكاتب على الفيس بوك

https://www.facebook.com/adel.samara.5?fref=ts

كنعان النشرة الإلكترونية
Kana'an - The e-Bulletin

السنة الرابعة عشرة
العدد 3465
23 آذار (مارس) 2014

الفصل الثالث عشر

هل يعود حزب بشارة إلى عناصره الأولية؟

نشرت جريدة الأخبار البيروتية (رأي: العدد 2272 الثلاثاء 15 نيسان 2014 http://al-akhbar.com/node/204636) مقالة للسيد هشام نفاع بعنوان: «التجمع» وعزمي بشارة و«حل الدولتين»، يحاور فيها نفاع زميلاً له في حزب التجمع الوطني الديمقراطي المذكور حوار من يقفون على أرضية سياسية واحدة، حيث أن نفاع كما يبدو من الحزب الشيوعي الإسرائيلي أو من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. والأرضية الواحدة هي الاعتراف بالكيان الصهيوني وأي حل هو المطلوب وأن لا فارق حقيقياً بين موقفي الطرفين، وكل ذلك في محاولة مؤدبة من السيد نفاع أن يثبت لزميله بأن بشارة اختطف علانية أطروحة الحزب الشيوعي الإسرائيلي لا أكثر ولا أقل مهما حاول تلوينها أو إعادة إخراجها.

وهذا يفتح على حديث كثيرين من مثقفي الطابور السادس الثقافي من الفلسطينيين وأخصّ منهم د. نديم روحانا (مدير عام مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية في حيفا) ود. سليم تماري (جامعة بير زيت وموزع مجلة الدراسات الفلسطينية) اللذين يدخلان من باب المسألة الثقافية للوصول إلى حل الدولة الواحدة بما لا يبتعد سوى بحِرَفية تناسل الكلام من الكلام، لا يبتعدان عن أطروحة الحزب الشيوعي في دولة لكل مواطنيها ولكن بأوسع من بشارة والشيوعي، أي في كل فلسطين. وهذا بالطبع استدخال أعمق للهزيمة وأشدّ وأعمّ.

«... فإن المهمة الملقاة على عاتق النخب الفلسطينية... تصوِّر مكاناً لليهودي الإسرائيلي للعيش بمساواة وكمجموعة متساوية الحقوق، وليس كمشروع كولونيالي في الوطن نفسه... وأن لا مخرج منه للفلسطيني من دون تقديم تصور إنساني لليهودي الإسرائيلي أيضاً» (نديم روحانا، المفاوضات وأزمة المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 96 خريف 2013، ص ص 8 ـ 13).

جميل هذا العطف على اليهودي الإسرائيلي المسكين، هذا الاستقواء بالضعف، وأجمل منه توجههما إلى النخب الفلسطينية وليس إلى الطبقات الشعبية الفلسطينية!

وإضافة إلى انطلاق السيد نفاع من الاعتراف بالكيان الصهيوني فهو، وهذا طبيعي بناءً على منطلقه أن يسمي الصراع «الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي» نافياً البعد العربي في هذا الصراع وكل العدوانات التي شنها الكيان ضد الوطن العربي سواء العسكرية أو الاستخباراتية أو الاقتصادية.

ويبدو أن نقاش حل الدولة و/أو الدولتين يسخن كثيراً في أوساط المثقفين الفلسطينيين والعرب وبخاصة الطابور السادس الثقافي. ولا يصعب التقاط التوجه المتزايد بين مثقفين إلى حل الدولة الواحدة على أرض فلسطين وعلى حساب الشعب الفلسطيني. وهو لجوء يأخذ طابعاً احتجاجياً وطابع التحدي شكلانياً، ولكنه يصب جوهرياً في صالح الدولة اليهودية طالما يُطرح اليوم كمشروع وليس كرؤية.

فالدولة الواحدة اليوم كمشروع، وهي تحظى الآن بتنظيرات سقوطية وطبعاً بتمويل هائل من مصادر لا يمكن عزلها عن الصهيونية، هذه الدولة الواحدة الآن تُظهر عيوب من كانوا من دعاة حل الدولتين، بمعنى أن يأسهم من قبول الكيان بحل الدولتين، أوصلهم إلى قرار الإلقاء بجثثهم، ولكن بالوطن كذلك، على حرابه تحت شعار الدولة الواحدة.

فالدولة الواحدة قائمة الآن، وبلا مواربة منذ عام 1967. ولا يمكن إخفاء

ذلك بوصفها دولة تمييز عنصري أو استعمار داخلي أو استعمار استيطاني اقتلاعي. . . الخ وهي هذا جميعه. فما هو اتفاق أوسلو غير:

- إن السلطة المركزية في تل أبيب، حاكمة كلّ فلسطين، قد أعطت ترخيصاً لحركة سياسية هي منظمة التحرير الفلسطينية لتقيم حكماً ذاتياً باسم «السلطة الفلسطينية» على إقليم من الأقاليم التي تسيطر عليها سلطة تل ابيب؟

بينما الدولة الواحدة كرؤية، هي التمسك بالتحليل التالي:

- هذا الصراع عربي ـ صهيوني وهو صراع عربي في مواجهة المركز الرأسمالي العالمي أيضاً.
- تشترط رؤية الدولة الواحدة أن تكون فلسطين جزءاً من الوطن العربي ويكون اليهود فيها أقلية ثقافية.
- يكون الدخول العملي إلى هذه الرؤية عبر رفض الاعتراف بأية دولة لليهود ورفض الاعتراف بأي كيان يسمي نفسه «إسرائيل» بِ ما يسمى «هوية إسرائيلية» ورفض التطبيع معها ووجوب مقاطعتها كمقدمات لتحرير فلسطين ومن ثَمّ العودة.
- تتم العودة إذن ويتم معها: تصفية المؤسسة النووية الصهيونية وتفكيك الجيش العدواني الصهيوني وتأميم الصناعات المتقدمة، واستعادة أرض وممتلكات الفلسطينيين.
- يتم هذا في إطار دولة عربية اشتراكية.

نسمي هذه رؤية لأن أوانها ليس اليوم بلا شك، هذه الرؤية تتناقض وتدحض ذلك التسابق بين حزب التجمع/بشارة والحزب الشيوعي على دولة أو دولتين. وتكشف الموقف المشين لكليهما من ما يسمونه «حق تقرير المصير» لليهود في فلسطين على أرض غيرهم، وهذا «الحق» الممنوح بشكل دونيٍّ من هذين الطرفين هو متناقض تماماً مع الأعراف الدولية بأن تقرير مصير أي تجمع بشري، هو على

أرضه. هذا ما قاله لينين بسخرية للبوند (يهود الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي قبل تحوله إلى الحزب الشيوعي).

إن هذا الاستقواء بالضعف والتكارم بما ليس من حق هؤلاء هو إعلان عن استدخال الهزيمة، ولكن بمكابرة بدل أحد الخيارين الأخلاقيين:

- إما النضال المتواصل والجذري،
- أو الانزواء وفتح الطريق لمن هو أفضل.

إذا ارتكزنا على المفهوم الدولي لحق تقرير المصير، المرتكز على الأرض، تصبح تزلُّفات هذين الحزبين لليهود (بأن للمجموع اليهودي ثقافة وهوية ولغة... الخ) بلا معنى. وهي من فائض الاستسلام.

أقتطف هنا من مقالة نفاع التالي:

يوم الثلاثاء (31/12/2002) الساعة العاشرة صباحاً انعقدت لجنة الانتخابات المركزية. قال بشارة: «من يعرفني يعلم أني لم آت إلى هنا فجأة. أنا معروف من الجامعة منذ كنت طالباً وناضلت من أجل آرائي في السبعينيات والثمانينيات، وناضلت ضد قصة «من النهر إلى البحر»، كنت التيار الذي مثله الطلاب العرب، وحتى منذ السبعينيات تخلصت من قصة من النهر إلى البحر. مثلت الخط القائل بدولتين وناضلت لأجل هذا الخط». وهو يشير إلى حركة «أبناء البلد» في هذا السياق بالقول: «الاشخاص الذين جاءوا إلينا (إلى التجمع)، أبناء البلد، تحرروا أيضاً من هذه الفكرة واندمجوا. لقد فكروا بأن هذه الفكرة فشلت، ولم ولا يمكنها أن تتحقق، ويرون أن هناك غالبية يهودية يجب العيش معها في دولة خاصة بها، في دولتين».

لتوضيح مسألة **دولة جميع مواطنيها** التي سئل عنها في جلسة لجنة الانتخابات المركزية أوضح بشارة: «نحن نقول إن دولة اسرائيل هي دولة ذات غالبية يهودية، تعبر عن حقها في تقرير المصير. أنا أقول هذا وأكتب هذا. نحن نقول إن دولة

اسرائيل يجب أن تكون دولة جميع مواطنيها. ولا ندعو في برنامجنا الانتخابي لشيء آخر». ويتابع في مرافعته نفسها: «برنامجنا السياسي، أي مقترحنا، ما اقترحته في نشاطي البرلماني والسياسي وفي كل مكان، هو حل الدولتين». ثم يؤكد هذا مذكراً بأنه أرسل رسالة إلى رئيس الكنيست والنواب الـ120 «وفيها أعترِف بحق تقرير المصير لليهود»، كما قال. (من يريد التوسّع، يمكنه مراجعة بروتوكولات لجنة الانتخابات المتوفرة على موقع الكنيست).

لا حاجة لشرح هذا المقتطف الطويل، فالحزبان مع دويلة في الضفة والقطاع ومع دولة في المحتل 1948 لكل مواطنيها. لا فارق حقاً. ولست بصدد تشريح بأنها لا يمكن ان تكون لكل «مواطنيها» كدولة استيطانية عنصرية. بل يهمني الإشارة إلى أن الفارق بين حزب بشارة وحزب إميل حبيبي، أن بشارة امتطى القومية العربية كي يكسب الجمهور الفلسطيني وتمكن هو ومن لحق به من التلاعب باللغة كي يبدو مختلفاً عن الحزب الشيوعي.

عزمي بشارة، «القومي العربي» يهزأ بشعار من النهر إلى البحر الذي تطرحه حركة ابناء البلد، ويفتخر بأنه غسل أدمغة عناصر ابناء البلد الذين التحقوا بحزبه، والمفارقة انهم التحقوا به كحزب «قومي»!! ولا شك بأن هذا نجاح يسجل له!!! كما يسجل للكثير من اليسار الفلسطيني الذي زفَّ أبناء البلد لهذا الاغتصاب الوعيوي والانتمائي.

على هذه الأرضية وعلى رحيله إلى قطر، وعلى الغزوات التي يقوم بها ضد شعار «من النهر إلى البحر» وضد القومية العربية، وآخرها غزوة إصدار جريدة «العربي الجديد» في لندن نتبين من هو هذا العربي الجديد. إنه عربي صهيوني بلا مواربة.

إن المضمون الحقيقي لمقالة نفاع هو: لماذا لا يتحد الحزبان في حزب واحد حيث لا اختلاف بينهما لا في مسألة دولة لكل مواطنيها ولا في مسألة دولة في الضفة والقطاع؟

لو كان لي أن اضع عنواناً لمقالة السيد نفاع لقلت بأن المقالة تطالب بتحلُّل حزب بشارة إلى عوامله الأولية، أي أن يغادر الحزب إلى الجبهة الديمقرطية للسلام والمساواة/ الحزب الشيوعي كل من يقبل بدولة لكل مواطنيها وبدويلة في الضفة والقطاع، وأن يعودوا إلى وعيهم من فقدوا شعار : «من النهر إلى البحر» أي إلى أبناء البلد.

حاشية: شعرت باستغراب كيف تنشر جريدة الأخبار أطروحات لا قومية كهذه، تتخلى عن حق العودة وتؤكد «حق» اليهود في أرض شعب عربي، دون أن تشير ولو بسطر واحد بأنها تنشر كل هذا فقط ليعرف القارىء العربي عن هذه الأطروحات، ولكنها، أي الجريدة ضد كل هذا. وأعتقد من جانبي ان من حق الجريدة نشر كل شيىء، ولكن لا يكفي الزعم بأن كل ما يُكتب يعبر عن رأيِ/س كاتِبُه، ذلك لأن الحق التاريخي لشعبنا في وطنه ليس وجهة نظر.

يذكرني هذا التغاضي من الأخبار بما تفعله صحافة أوسلو ـ ستان حيث تنشر صفحات لآراء صهاينة كما هي، أي توفر صفحات «محررة» للفكر الصهيوني !!

قد نتفهم ان العرب الشرفاء استقبلوا عزمي بشارة لسنوات إلى أن أعلن دوره الخائن لسوريا، وقد نقول بأنهم إما جهلوا به كما حصل للسيد محمد حسنين هيكل حيث أخذه إلى الرئيس حافظ الأسد، أو استخدموه. ولكن هل تحتاج الأخبار لوقت إضافي حتى تتنبه له؟

عادل سمارة

الفصل الرابع عشر

من احتلال الإسلام العربي

إلى احتلال العروبة

منذ هزيمة المشروع القومي العربي في مواجهة الثورة المضادة 1967 وتورط بقاياه في مساومة تلك الثورة، لم تتوقف الثورة المضادة في توسيع مساحاتها. كيف لا وهي ترى العلاقة بالثورة والتحرر علاقة تناقض تناحري لم تتوقف حتى الآن بل لن تتوقف وإن كان تقدمها بطيئاً في سنوات معينة. إثر حرب 1967 كان مركز كسب الثورة المضادة في فلسطين، حيث تورطت الأنظمة قومية الاتجاه في تبني شعار التضامن العربي رغم تغليفه بلاءات الخرطوم التي كانت فقط غشاء رقيقاً شكلانياً من التضامن. فشعار التضامن العربي تضمن استدخالاً للهزيمة من جانب القوى القومية وفي أحسن الأحوال كان رومانسية قومية تخيلت معه الأنظمة قومية الاتجاه بأن الرجعية قد تأثرت من الهزيمة ففاضت بها الحمية القومية وتالياً فإنها سوف تعيد اصطفافها وطنياً وقومياً. ومهما كان السبب والتفكير فهو تخلف في فهم الصراع والمصالح لأن الأنظمة الرجعية وبخاصة النفطية كانت أحد أسباب هزيمة 1967، علاوة على أنها عدوة للأمة بلا مواربة.

إثر الهزيمة ومع التضامن العربي، توقفت القوى التقدمية عن نقد القوى والأنظمة الرجعية وكشف عيوبها وخياناتها، مما غيَّب الشارع العربي عن رؤية عيوب هؤلاء وخطرهم والتعبئة ضدهم. ومما أطلق لهم حرية ضخ إيدولوجيا الدين

السياسي سواء بالدعوة أو المنشورات أو الكاسيتات ولاحقاً الفضائيات. . .الخ. فتكوَّن دين سياسي باسم الإسلام يقوم على ركيزتين:

- التبعية للمركز الرأسمالي الغربي وضمنها عدم المساس بالصهيونية.
- قراءة الدين بما هو نقيض العروبة.

وفي الوقت نفسه قامت أنظمة الخليج الرجعية بدفع بعض المساعدات للأنظمة العربية ذات العجز الاقتصادي «معادلة دول الفائض ودول العجز» وهي مساعدات استهلاكية خدماتية لا تطويرية. وخطورة هذه المساعدات أنها وسّعت سوق استهلاك المنتجات الغربية من جهة، والجهة الأهم أنها عرضت الأنظمة الرجعية وكأنها ذات بعد عروبي عبر تقديم مساعدات بدل كشف حقيقة ان هذه الأنظمة تحتل النفط العربي وتحصل منه على حصة الحارس على شكل «اقتصاد التساقط/ الفُتات Trickle-down economy، وهو ما يتضح من قول الغربيين: «كيف حصل أن وُجد نفطنا في أرضهم»؟ وقول عبد العزيز آل سعود حينما طُلب منه استخدام النفط في الحرب عام 1948 حيث قال: «النفط هم اكتشفوه وأخرجوه وشكراً لهم أنهم يعطوننا بعضا منه». طبعاً كل هذا هروباً من الحقيقة الأساسية بأن النفط لكل العرب.

واكب ذلك أو تبعه بدء خروج أنظمة عربية ورثت الأنظمة القومية (حالة مصر) إثر رحيل ناصر ومجيء السادات بخروجها من معسكر مواجهة الصهيونية إلى التصالح العلني معها. وهو التصالح الذي لم تقم به أنظمة الدين السياسي في الخليج من حيث العلانية بينما مارسته سراً، وتبع ذلك خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الصراع، وهو ما نقل النظام الأردني من العلاقة السرية الحميمة مع الكيان إلى علاقة علنية وحميمية بالطبع.

ترافق، أو تبع، خروجَ معظم الأنظمة العربية من الصراع، خروجُ الكثير من الأحزاب السياسية من النضال الاجتماعي الداخلي الطبقي فأصبحت أحزاباً مدجنة

داخلياً، وبالطبع تجاه الصراع العربي الصهيوني. ولمهادنة الكيان كان هناك تأسيس من قبل أحزاب شيوعية اعترفت بالكيان الصهيوني.

وبهذا أصبح الوطن العربي في وضعية تطبيعية بامتياز:

أنظمة تطبّع مع العدو وفي أحسن الأحوال لا تخاصمه.

وقوى سياسية تابعة للأنظمة نفسها، لا تناضل ضدها اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وقومياً، ولا تناضل ضد الاستعمار والصهيونية.

إذن، إثر تلك الهزيمة تراجعت القوى السياسية العربية، أي الأحزاب، عن بعدها القومي وتحلقت في تنظيمات محلية قُطْرية وحتى أطلقت على الدولة القطرية تسميةً زوراً «الدولة الوطنية» وأقل ما نقوله هنا بأن الدولة الوطنية لم تخلق مواطنة حقيقية.

كان من توليدات هذا السقوط تدهور أنظمة قومية الاتجاه وقريبة من العلمانية، تورطها باتجاه الدين السياسي، ما وضع المشايخ على الشاشات وليس في المساجد فقط. هذا رغم أن المؤسسة الإكليركية لا تقدم للدين شيئاً طالما هو علاقة بين الفرد والله ناهيك عن أن أسهل فهم هو فهم الدين، فلسنا بحاجة ليفرض هذا أو ذاك تفسيره الخاص بالدين، والذي انتهى إلى تبرير الذبح الجماعي والجِماع الجَماعي!

زاد الثورة المضادة قوةً تفككُ المعسكر الاشتراكي والذي إحدى تجلياته مفارقة هائلة في الوطن العربي وهي:

- تغوُّل الإمبريالية والصهيونية ضد الوطن والشعب العربي.
- وفي الوقت نفسه توفير مناخ هائل لأنظمة وقوى الدين السياسي التي هي حليفة للصهيونية وأدوات للإمبريالية[1]!

(1) انظر بحث الاستشراق الإرهابي Terrorist Orientalism in a State Form, Using Marxism, Christianity and Islam to Dismantle Arab Homeland Adel Samara Kana'an - The e-Bulletin . Volume XV - Issues 3781- 3782 24 march 2015

في تلك الفترة هرب البعث العراقي إلى الدين، وهرب البعث السوري إلى السياسات النيولبرالية. وتدفق حكام الخليج النفطي والعثمانيون إلى سوريا على شكل صداقة مسمومة اتضح أنها كانت لقراءة البيت السوري من داخله وتفجيره.

وهذا يشير إلى أكثر من خلل قاتل في الأنظمة قومية الاتجاه:

- فهي من جهة لم تتحد، مما يؤكد أنها كانت في مأزق أو برزخ بين القومية والقطرية.
- وكانت في برزخ بين العَلمانية وعدم العلمانية.
- وكانت في برزخ بين مشروعها في التنمية وبين غياب الديمقراطية كضرورة في التنمية.
- وكانت في برزخ مقاومة الاستعمار والصهيونية من دون أن تبين للشعب أنها حاربت المركز الرأسمالي الغربي وليس الكيان وحده، هذا الحال أبقى الشعب في حالة هشة، مما سمح لقوى الدين السياسي أن تلوِّث عقله الجَمَعي وتأخذه باتجاه الدين السياسي، والذي تجلى في ظاهرة الاستشراق الإرهابي.

لا يمكننا سوى الإقرار بأن نضال وإنجازات ونيّات الأنظمة قومية الاتجاه لم تصمد امام عسف الثورة المضادة وبخاصة أنظمة وقوى الدين السياسي التي لا تؤمن بالوطن والأرض والقومية، ولا ترى في الإمبريالية عدواً وفي النهاية لا ترى في الصهيونية عدواً.

احتلال القومية العربية

رغم تسخير جميع إمكاناتها ضد الأمة العربية والقومية العربية، فإن أنظمة الدين السياسي بل والطبقات الرجعية الحاكمة والشريكة معها في الحكم كافةً لم تعلن قط أنها ضد العروبة.

أما قوى الدين السياسي فهي مبدأياً وعلانيةً ضد القومية العربية، وهذا بالطبع مثبت في شعاراتها ومنشوراتها حتى خلال فترة المدّ العروبي.

بدورها، فإن القوى الطائفية تقف ضد القومية العربية وترى في معاداة العروبة سبيل حياتها الوحيد، وفي سياق ذلك لا تتردد في التحالف مع الإمبريالية والكيان الصهيوني: «النخبة المارونية في لبنان (التي حَلُمت لقرنٍ بدولة لم يمنحها إياها الاستعمار)، والنخبة الشيعية في العراق (التي أتت مع الاحتلال الأمريكي وهو هو يقسم العراق أمام أعينها[1] والنخبة السنية في سوريا والعراق... الخ (والتي يسلّحها الأمريكي ويسلّح داعش كي تذبحها).

لكننا بدأنا نلاحظ إعادة تركيب لقومية عربية في معامل ومختبرات الصهيونية والمخابرات الغربية، أي في معامل الثورة المضادة كما هي إعادة تركيب الإسلام على شكل دين سياسي.

هذا التركيب الجديد بدأ عملياً عبر الاعتراف بالكيان الصهيوني، أي عبر المصالح المادية للكمبرادور العربي الذي نضجت بنيته للانخراط في تبعية مفتوحة بالنظام الراسمالي العالمي بقيادة مصر السادات. وهذا الانخراط مختلف عن العلاقات التحتية السرية التي اتصفت بها أنظمة الرجعية والدين السياسي التي لم تكن قد نضجت فيها طبقات برجوازية لا إنتاجية ولا كمبرادورية بقدر ما أنّ علاقتها بالكيان وتبعيتها للمركز الرأسمالي كانت ولا تزال على أرضية سايكس ـ بيكو؛ أي خلق وتعيين الحكام هناك. بل إن القطاع الخاص في كيانات النفط لم يتكون بعدُ بشكل مناسب أو طبيعي[2].

حالة البرجوازية التابعة المصرية، سواء الكمبرادور أو الطفيلية، هي حالة تسوقها مصالح طبقية واضحة وهي التي بالطبع أثمرت تبعية ممنهجة رأيناها بعد مبارك ومرسي وحتى اليوم.

(1) استذكر هنا ما قاله صادق جلال العظم بعد أن هبط ليصبح فيلسوف الطائفية السنية بأن الحديث عن تقسيم العراق هراء، وقال «ها هو العراق لم يقسم. تُرى، هل يرى اليوم مشروع بل قرار تفسيم العراق بتقسيم الأسلحة للاحتراب (سني شيعي كردي)؟

(2) انظر بهذا الصدد كتاب عادل سمارة عن «الربيع العربي» ثورة مضادة إرهاصات أم ثورة، منشورات دار فضاءات عمان 2012، الفصلين الثاني والثالث.

قد يؤكد هذا التحليل ما طرحه ممثل الولايات المتحدة في مؤتمر الدار البيضاء للشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1994، كما يحلو لهم التسمية، تلافياً لذكر مفهوم الوطن العربي، حيث طالب بتوسيع قاعدة الحكم في البلدان العربية أي إشراك رأس المال الخاص في السلطة إلى جانب النخب السياسية سواء العسكرية أو الأسرية وهذا من تمظهرات السياسات النيولبرالية. وهذا باعتبار رأس المال الخاص هو الأقرب إلى النظام الراسمالي العالمي.

يمكننا القول بأن جميع الأنظمة العربية تطرح نفسها كمؤمنة بالقومية العربية، ولكن من ناحية عملية هناك مفهومان وبرنامجان عربيان للمسألة القومية العربية[1]:

- القومية الحاكمة وهي فئتان:

- فئة الأنظمة المعادية والخائنة للأمة العربية وهي أنظمة الخليج والممالك.

- وفئة الجمهوريات التي هي عروبية ولكنها لم تنجح في حمل المشروع القومي الوحدوي.

- والقومية الكامنة، وهي قومية الطبقات الشعبية التي هي وحدوية واشتراكية.

على المستوى الثقافي، فإن الطابور السادس الثقافي، هو الذي أسس نظرياً لاحتلال القومية العربية من قبل الثورة المضادة. وهنا يسجل لعزمي بشارة قصب السبق الواضح في هذا المستوى في الوطن الفلسطيني المحتل حيث تحول من الحزب الشيوعي الإسرائيلي راكاح والذي بكّر في الاعتراف بالكيان الصهيوني، إلى داعية قومي وناصري ودخل عضوية الكنيست الصهيوني على هذا الأساس. وبهذا أجلس القومية العربية تحت شعار الكيان: «حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل».

(1) انظر عادل سمارة، دفاعاً عن دولة الوحدة، إفلاس الدولة القطرية، رد على محمد جابر الأنصاري، منشورات دار الكنوز الدبية بيروت، 2003 ومركز المشرق/ العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله الصفحات من 45 ـ 55.

والطريف أن كثيرين كانوا ولا يزالون يعتبرون عضوية الكنيست إنجازاً نضالياً وهذا أفظع استدخال للهزيمة. **أي باسم العروبة يُقسِم عربيٌ يمين الولاء للدولة اليهودية. وفي هذا يحقق للصهيونية أمرين:**

- الأول: تطويع القومية العربية إلى قابلة ومعترفة بالكيان الصهيوني على أرض عربية وهو موقف يقع حتى على يمين أنظمة القومية الرجعية الحاكمة.
- والثاني: التأسيس الفكري والنظري لتقسيم الوطن العربي لدويلات على أسس طائفية ومذهبية بما هو اعتراف بيهودية الكيان، وهو ما نرى محاولات تجسيده اليوم في الوطن العربي.

من هنا كان خروج بشارة من تل أبيب إلى الدوحة بعد أن جسّد في المحتل 1948 تياراً تعاقدياً ثالثاً. أما الموقع الجديد فوفّر له استئناف مشروعه التطبيعي باسم العروبة.

أما التيارات المتعاقدة الثلاثة فهي:

- الحزب الشيوعي الإسرائيلي.
- والحركة الإسلامية.
- وحزب بشارة التجمع الوطني الديمقراطي.

خُدع الكثير من العرب بعزمي بشارة أو ربما كان أصلاً في داخل بعضهم تناغم مع موقفه من حيث الاعتراف بالكيان الصهيوني. وهو ما جعل استقباله والترويج له امراً عادياً. ولم يتنبه معسكر المقاومة والممانعة للأمر إلا بعد انفجار دوره في دعم، والتنظير للثورة المضادة في سوريا وانخراطه ضد كل الجمهوريات.

لقد تابعت، بالنقد المكتوب، بشارة وحزبه منذ عام 1994، ولكن الغريب أن أحداً من المثقفين العروبيين لم يتنبه لذلك، بل طالما هوجِمتُ من بعضهم/ن. وكأن الموقف كقول الشاعر:

أمرتُهمُ أمري بمنعرَج اللوى. . . فلم يستبينوا الرشد إلا في ضُحى الغدِ.

لم يتورط بشارة في كشف نفسه بناء على خطأ. وإنما كان لا بد لبشارة أن يكشف نفسه طبقاً للمخطط المعادي ونضوج مرحلة دور جديد علني.

جاءت تطورات حرب الربيع العربي لتفرز حالة جديدة من اصطفاف القوى يمكننا تسميتها احتلال القومية العربية من قبل أنظمة القومية الحاكمة، وخاصة إثر الحرب على اليمن، حيث أعلنت عشرة أنظمة تشكيل قوة دفاع مشتركة باسم القومية العربية لتكريس الحرب السعودية على اليمن، حيث جرى شن الحرب قبل اجتماع الجامعة العربية. وزعمت تجديد معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1952 التي من المفترض أن تكون دفاعاً عن أي قطر عربي أو تحرير أي جزء محتل! وهو دفاع لم يحصل قط.

وبهذا اكتمل احتلال الأنظمة التابعة لكل من العروبة والإسلام. وقدّم لها الطابور السادس الثقافي الفَرْش الفكريّ المريح.

أما إعلان الحرب على اليمن من واشنطن، فإحدى دلالاته أن هذه الحرب هي حلقة فارقة في الصراع بين معسكري الثورة والثورة المضادة، بين معسكر المقاومة العروبي وبين معسكر التبعية المضادة للمشروع العروبي، حربٌ يتجسد فيها الدور الإمبريالي وبخاصة الأمريكي في تشغيل مصانعها للسلاح، واللوجستيات، وتمويل الخليج لمنظمات الإرهاب في مجمل الوطن العربي. هي حرب المصارف والشركات الغربية من جهة وتنفيذ ذلك من أنظمة عربية ضد الأمة العربيه وقودُها مجموعات تكفيرية متخلفة، وتمويلها من أنظمة الخليج خصوصاً، وتسلّحها غربي وكاسِبُ نتائجها الكيان الصهيوني، ناهيك عن دوره السري بالطبع.

معسكر المقاومة

لم يمر الوطن العربي بأشدّ خطراً مما هو فيه اليوم. ولم يتم تظهير التناقض التناحري من قبل أعداء العروبة كما هو اليوم. والخطورة أن الهجمة آتية من العدو أي الثورة المضادة بينما قوى المقاومة لا تزال مترددة في إعلان حالة التعبئة العامة

والطوارىء، وتالياً الحرب المفتوحة بهدف الهجوم المضاد الذي يجب أن يكون هجوم المبادأة وأن يمتد في حرب دائمة لتحرير الوطن العربي.

كما أشرنا أعلاه، فإن أنظمة وقوى الدين السياسي قد اغتصبت الشارع، مما حوَّله إلى ثلاث كتل:

- الأكثرية الساحقة من الشعب العربي غدت ساكنة تراقب ما يجري أو حتى لا تهتم، بعد أن كانت حتى 1991 تنتفض ضد أي عدوان على الوطن العربي.
- أقلية من الإرهابيين من قوى الدين السياسي يديرها تحالف المخابرت الغربية وقيادات طائفية ومذهبية.
- وأقلية عروبية لا تزال في وضعية الدفاع عن الفكرة، فما بالك بالانتقال إلى المشروع.

مع تبلور معسكر المقاومة والممانعة كتحالف عربي إيراني شددت الثورة المضادة من هجمتها في محاولة لا تردد فيها علماً منها بأن هذا المعسكر هو نقيضها الحتمي.

لقد اتضح في هذه الحرب الضروس والتي تزداد اشتعالاً بأن الثورة المضادة لم تكتف بأن أنجزت:

- خروج معظم الأنظمة العربية من الصراع مع الإمبريالي والصهيوني.
- وخروج كثير من الحركات السياسية من الصراع حتى ببعده الاجتماعي الطبقي، ولم تكتف بحياد الأكثرية الساحقة من الشارع العربي، بل نشطت في الشغل عليه بمستويين:
- التطبيع مع العدو الصهيوني والعدو الغربي،
- وتحييد الشارع تجاه ما تقوم به من خيانات ومجازر وبخاصة في احتلالها كلاً من الإسلام والعروبة.

لو حاولنا وصف الحالة الراهنة لقوى الثورة لقلنا بأنها وصلت وضعية التصاق الظهر للحائط. وبأنّ ما تشتغل من أجله الثورة المضادة هو التصاق وجه حركة الثورة للحائط. وخلال هذا التراجع تجري تصفية الجمهوريات العربية وجيوش الحواضر العربية الرئيسية كي لا تتحول إلى معسكر المقاومة والممانعة. وهذا يشترط الصَدَّ والردّ.

عادل سمارة

الفهرس

مقدمة	5
من أجل تحصين جيل	5
هل بشارة عميل؟	9
السلطة هي السياسية والمخابراتية	9
المسألة الثقافية الفكرية	25
لماذا قطر؟	29
الفصل الأول: انتخابات سيادية . . . لا سياسية	33
الفصل الثاني: محاورة انتقادية مع التجمع الوطني الديمقراطي	37
أقليّة قومية	40
الفصل الثالث: قومية أبو الطاهر الجنابي/ قومية مؤسْرلة	51
الفصل الرابع: ثنائية القومية والحكم الذاتي	61
دولة ثنائية القومية بمنظور صهيوني	64
عزمي بشارة: لا نطالب بمناطق بل بحكم ذاتي ثقافي	70
الفصل الخامس: التطبيع من خلال حزب الله	89
التطبيع معكوساً	98
الفصل السادس: مصالحة الإستعمار دون خروجه	103
1 ـ نظرية ما بعد الاستعمار دون أن يخرج الاستعمار	104

فشل التستر بما بعد الاستعمار 105
2 ـ بعض الوقائع والهروب المحصّن بالضجيج والدخان 114
الفصل السابع: ملف تضليل الشباب 2010 135
الفصل السابع: ملف تضليل الشباب 135
الفصل الثامن: ملف الهيئة الوطنية 147
اللحظة التي سمحت بهذا 150
مناهضة التطبيع استدخال الهزيمة 151
الفصل التاسع: فتى الموساد 161
تجنيد المثقفين وأشباههم 167
الفصل العاشر: هل روسيا والصين إمبرياليتان؟ 171
الفصل الحادي عشر: مرحلة الأوغاد وأوغاد المرحلة 177
الفصل الثاني عشر: فتى الموساد في تونس 181
فنزويلا، مصر وسوريا وأحفاد تروتسكي 184
معرفة المواقف من اليرموك وسوريا 185
الفصل الثالث عشر: هل يعود حزب بشارة إلى عناصره الأولية؟ 187
الفصل الرابع عشر: من احتلال الإسلام العربي إلى احتلال العروبة 193
احتلال القومية العربية ... 196
معسكر المقاومة 200

تحت خط 48

عزمي بشارة

وتخريب دور «النخبة» الثقافية

من أجل تحصين جيل

لدى معظم، وربما جميع المثقفين والساسة من القوميين العرب وحركات المقاومة ـ إنْ لم أكن مخطئاً ـ ظلّ عزمي بشارة إسماً طبيعياً، كمثقف أو ككاتب أو حزبي، بل وحصل على إعجابٍ وصل حد الانبهار لدى البعض. لم يأبه هؤلاء لكونه عضواً في البرلمان الصهيوني، حتى بالنسبة لأولئك الذين يزعمون أنهم لا يعترفون بالكيان الصهيوني، فالاعتراف بالكيان سواء من نظام حكم أو اتجاه إيديولوجي أو مثقف فرد ، يفتح على ثلاث ثغرات خطرة على المجتمع العربي ومهامه النضالية الثقيلة المقبلة:

- هو غضٌّ للطرف عن عضوية عرب في الكنيست (**برلمان الكيان**)، بل إظهار البعض لهذه العضوية كنضال وطني.
- غضّ للطرف عن معنى الاعتراف بالكيان، وتجاهل أن هذا الاعتراف نقيض حق العودة بلا مواربة.
- الخضوع لخطاب القوى الإمبريالية المسيطرة/ المهيمنة عالمياً ـ من حيث رؤيته للكيان كبلد طبيعي ـ على العرب التوقف عن التجهيز لمقارعته.

(...) لكن بعد أن هاجر عزمي إلى قطر، يَرِدُ السؤال: لماذا خرج، ولماذا احتفت به قطاعات من العروبة كبطل إلى درجة عدم الجرأة على تصديق أنه رحل، ولم يُنْفَ؟ وكان رأيي الذي سبق وكتبته، أن الرجل خرج في مهمة تطبيعية، بهدفِ أن يعود بعدها وقد ساهم في تطبيع العرب جميعاً، لا سيّما وأنّ معظم الأنظمة العربية جاهزة لذلك... ولكن عزمي وقيادة الكيان، وأعتقدُ مخابراته تحديداً، قد استفادوا من تجربة كوهن (**كمال سليم ثابت**)، بمعنى أنّ عميلاً بهذا الحجم يجب أن يُحمى حينما ينكشف أمره، لا سيما وأنه ينغرس في كل الوطن العربي، لذا تمّ اختيار بلدٍ مأمون المناخ الأمني والسياسي والثقافي والعسكري، وهو قَطَر. هناك لن يطول الرجلَ أحدٌ مهما فعل. وهناك المكان الطبيعي ليواصل دوره في تخريب الوعي السياسي للشارع العربي باسم القومية وعبر فضائية الجزيرة. بعبارة أخرى؛ صار مطلوباً من الرجل أن يذهب إلى الميدان، وصار من حقّه أعلى حماية ممكنة...

عادل سمارة

بيرسان

ISBN-13: 978-3899-11-168-2
9 783899 111682
Designed by Hussak Computer Press 009611 345 687